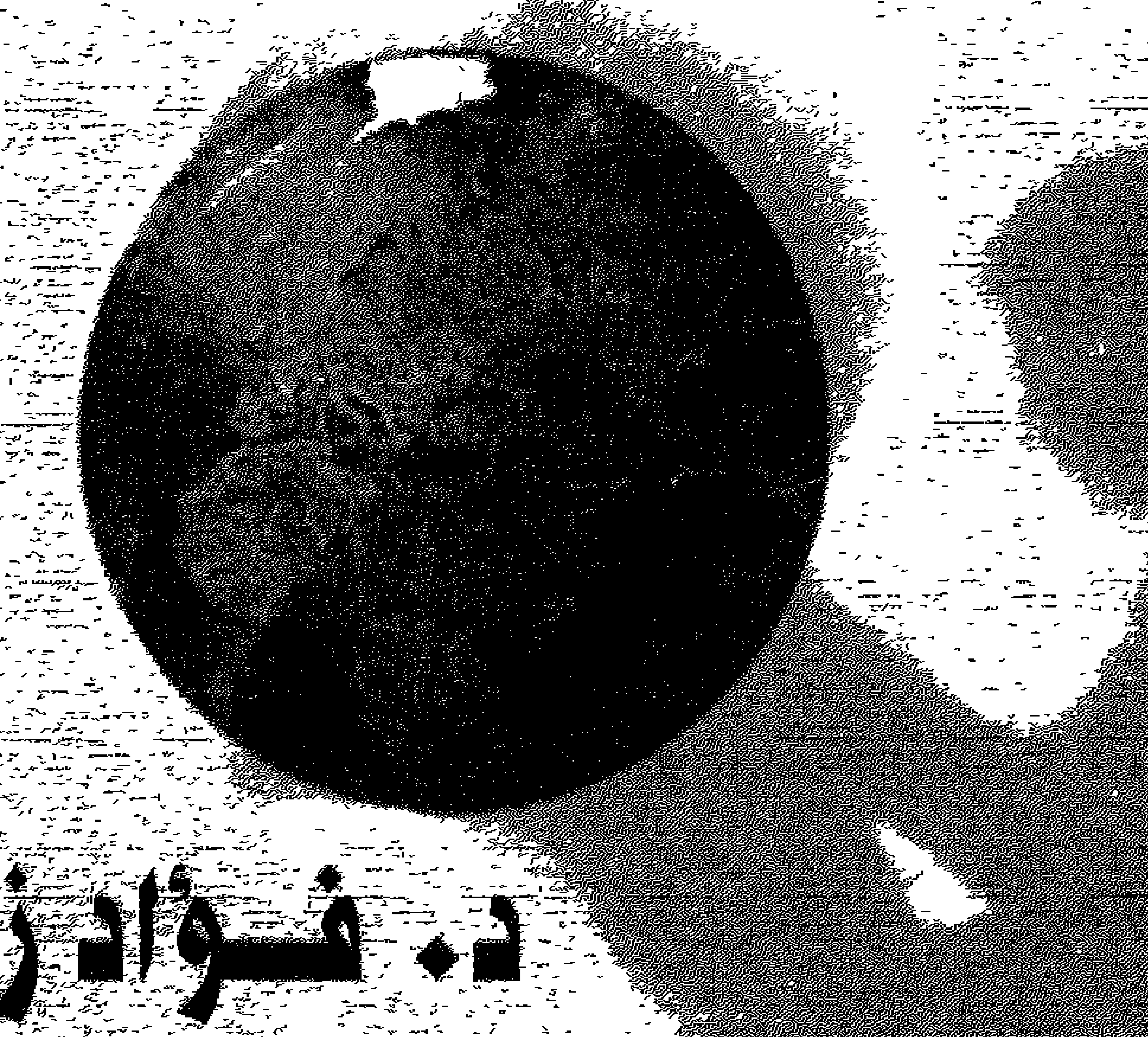
وجهة نظر عربية
في الأوضاع العالمية
قبل نهاية الحرب الباردة



د. فؤاد زكريا



وجهة نظر عربية في الأوضاع العالمية
قبل نهاية الحرب الباردة

المــؤلــــف : د. فؤاد زكريا

الـكـتـــــاب: وجهة نظر عربية في الأوضاع العالمية

قبل نهاية الحرب الباردة

الـنـاشــــــر : دارزويل للنشر

الـغــــــلاف : شوكت إسكندر

مراجـعة لغـوية : دعاء غريب

إخــراج داخلي : نادية أحمد

الطبعـة الأولـى : ٢٠٠٠

رقم الإيـــداع : ٢٠٠٠/٤٢٠٥

لترقيم الدولى : ٩٧٧-٥٩٠٥-٣٨-٩

دارزويل للنشر

٧ ش البستان - ميدان التحرير

ت : ٥٧٩٦٠٦٠ - ٥٧٩٨٠٩٨

E.Mail: Zaweell@hotmial.com

وجهة نظر عربية في الأوضاع العالمية
قبل نهاية الحرب الباردة

د. فؤاد زكريا



دار زويل للنشر

العرب والنموذج الأميركي

الفصل الأول

التغلغل الأميركى فى عقولنا

•

على عكس ما يقول الكثيرون، أعتقد أن العالم يشهد فى السنوات الأخيرة مدًا أميركيًا واسع النطاق. فهزيمة أميركا فى فيتنام قد تَقَادَمَ عَهْدُهَا، والضربة التى تلقَّتها أمريكا فى أفغانستان ثم إيران ضربة مُوجِعة بلا شك، ولكن فى مقابل ذلك أحرزت أميركا انتصارين على أعظم جانبٍ من الخطورة: أحدهما فى الصين، مفتاح الشرق الأقصى، حيث أصبحت السياسة الصينية - فى الآونة الأخيرة - ذيلاً للسياسة الأميركية، بل أصبحت أشد منها تحمُّسًا فى محاربة جميع خصوم أميركا، ووصلت إلى محاربة حركات التحرر الوطنى أينما كانت، والآخر فى مصر، مفتاح الشرق الأوسط، حيث تسير السياسة الرسمية فى اتجاه التحالف الصريح مع أميركا على جميع الجبهات، وحيث يتوقَّعُ الأميركيُّون من المعاهدة المصرية الإسرائيلية أن تكون الخطوة الأولى فى طريق السيطرة الشاملة على المنطقة، والقضاء على الحركات المعارضة لنفوذهم فى المناطق الأخرى المحيطة بالشرق الأوسط.

وربما قيل إن الأحداث الأخيرة قد أفقدت أميركا الصداقة التقليدية المطلقة التى كانت تحملها لها بعض الدول العربية المحافظة، وأن هذا يدخل فى باب الخسارة بالنسبة إلى النفوذ الأميركى فى الشرق الأوسط. ولكن ينبغى أن نتنبه إلى أن السبب الذى تُعلنه هذه الدول صراحةً لغضبها من أميركا هو أنها لا تحمى أصدقاءها بحزمٍ كافٍ، كما أثبتت الأحداث الإيرانية بوضوح. وأبسط تحليل لهذا السبب يدلّنا على أن الغضب فى هذه الحالة لا يرجع إلى نزعة تحررية لدى هذه الدول، بقدر ما يرجع إلى خيبة أملها فى تساهل أميركا أو سلبيّتها. وبعبارة أخرى، فلو كانت أميركا قد أظهرت مزيدًا من الحزم فى إيران (وكلنا نفهم ماذا يعنيه« الحزم» فى هذه الحالة)، وتمكنت من حماية «أصدقائها» فى ذلك البلد، لما غضب منها أحد. وهكذا فإن الصداقة المفقودة لا تحسب، فى الواقع، ضمن خسائر أميركا، لأنها تعبّر عن وجهة نظر أولئك الذين كانوا يتوقّعون من أميركا أن تكون أشد بطشًا، وكانوا يتمنّون أن تكون قبضتها أكثر إحكامًا - أى كانوا يريدون من أميركا أن تكون أكثر «تَأمْرُكًا» بالمعنى التقليدى لهذا اللفظ. هناك، إذن، حركة توسع أميركية فى الشرق الأوسط. ولكننى

أودُّ أن أركِّز حديثى على منطقتنا، ومن هذه الزاوية أستطيع أن أقول إن آمال أميركا فى المنطقة قد انتعشت إلى أبعد حدٍ فى السنوات الأخيرة، إن لم يكن بسبب انتصاراتها الذاتية، فعلى الأقل بسبب هزيمة القوى المناوئة لها.

ولكن الأهم من ذلك أن هناك مدًا أميركيًا داخل عقولنا ونفوسنا: فالنموذج الأميركى يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والأسلوب الأميركي فى الحياة، الذى قد يرفضه الكثيرون فى العلن، يُقَابَلُ فى السِّرِّ بإعجابٍ متزايد، والقوة الأميركية العسكرية والاقتصادية والإعلامية تبهر أعدادًا متزايدة من العرب، بل إن أجهزة الإعلام فى أكبر دولة عربية، وهى مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أميركا وعرضها بأزهى الألوان، ولن أكون مبالغًا إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل فى إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة. ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأميركى يمكن أن يحل جميع مشكلات بلد كمصر، ويدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام ما دام هذا النموذج قد جعل من أميركا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم فى مائتى سنة فقط. لقد

أصبحت «الوصفة» غاية فى البساطة: أميركا بَنَتْ نفسها فى قرنين من الزمان، فأصبحت أعظم بلاد العالم. إذن فاتباعنا للنموذج الأميركى سيجعلنا بدورنا عظماء متقدمين، وسينقلنا من الفقر إلى الغنى، ومن الضعف إلى القوة.

هذه هى العقيدة الجديدة التى لا توجد فقط فى عقول بعض الزعماء، بل تتسرب بشتى الوسائل إلى عقول الناس العاديين. ولو تأملنا المحيطين بنا من الناس، لوجدنا نسبة كبيرة منهم تؤمن ـ داخليًا على الأقل ـ بفاعلية هذه «الوصفة»، وتقف مشدوهة أمام عظمة النموذج الأميركى، وتتمنى فى قرارة نفسها لو استطعنا أن نحاكيه فى مجتمعاتنا.

هذا المد الأميركى الزاحف، على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى، وعلى المستوى الفردى فى عقول الناس ونفوسهم، هو الذى أقنعنى بضرورة الكتابة من أجل تحليل النموذج الأميركى تحليلاً موضوعيًا، وإيضاح أبعاده للإنسان العربى حتى يتخذ موقفه من هذه المسألة الحيوية بوعي وتَبَصرٍ، دون أن ينجرف فى تيار الدعاية، أو يغرق فى خِضم التضليلات. وليعذرنى القارئ إذا

بدأت هذا التحليل بتقديم نفسى من الزاوية المطروحة فى صفحات هذا الكتاب، أعنى من حيث علاقتى الشخصية بأميركا. فكاتب هذه السطور قضى فى الولايات المتحدة خمس سنوات من أخصب فترات حياته، وفيها أنجب اثنين من أبنائه الثلاثة، وألَّف اثنين من أعزّ كتبه إليه. وفى أميركا يعيش شقيق له مهاجر حصل على جنسيتها، وما زالت علاقاته الشخصية بكثيرٍ من الأصدقاء الأميركيين تحمل كل سمات الود والوفاء. وليس فى تاريخ كاتب هذه السطور أى انتماء إلى أية هيئة أو حزب معادٍ بطبيعته، وبحكم أيديولوچيته، لأميركا.

هذا التقديم الشخصى بدا لى ضروريًا حتى يدرك القارئ الروح التى أكتب بها هذا التحليل؛ ذلك لأن من السهل الاعتراض على شهادة من يحكم على أميركا من منطلق عدائى، ومن يرفض أيديولوچيتها رفضًا مبدئيًا دون أن يعايشها أو ينغمس فى دروب حياتها. لكننى أردت أن أُطَمْئِنَ القارئ، منذ البداية، إلى أنى لن أتخذ وجهة نظر معادية بلا تفاهم، وإلى أننى عرفت أميركا عن قرب، ومن حقى أن أُدلى عنها بشهادتى فى هذه الأيام التى يطرح فيها النموذج الأميركى نفسه علينا بقوة وإلحاح.

من طبيعة أميركا أنها بلد يدعو إلى الانبهار. إنها بلدٌ جمع فى داخله أكبر كمية من «أفعل التفضيل»: (فهى أقوى، وأغنى، وأحدث من كل بلاد العالم. كل شئ فيها أضخم، وأسبق، وأعظم مما تجده فى أيّ بلدٍ آخر. إنها البلد الذى وصلت فيه سيطرة الإنسان على الطبيعة، وتسخيرها لخدمته، وتأكيد سيادة العقل البشرى على العالم المادى وقدراته على تشكيله وفقًا لغاياته، إلى حدٍ يفوق ما كان يحلم به الفلاسفة والأدباء وأصحاب «المدن الفاضلة» على مرِّ التاريخ. هذه حقيقة لا يقدر على إنكارها من عالمنا المعاصر أحد.

ولكن القضية التى أود أن أدافع عنها، فى هذه الدراسة هى:

أولاً: أن النموذج الأميركى فريد من نوعه، حدث مرة واحدة ولا يقبل التكرار.

ثانيًا: أن هذا النموذج الأميركى، الذى يدعو حقًا إلى الانبهار، ملئٌ بالعيوب الذاتية.

ثالثًا: أن هذا النموذج لا يصلح لأى بلد فى العالم الثالث، ولا لأى بلد فى العالم العربى بوجه خاص.

قلت من قبل إن المد الأمريكي يزحف، لا إلى سياستنا واقتصادنا فحسب، بل إلى عقولنا أيضًا. قد نحمل على أميركا حين ينكشف دورها في مساندة إسرائيل بصورة مفضوحة، ولكن في عقول الكثيرين منا إعجابًا صامتًا بها، مقرونًا بالرهبة والانبهار.

وفي اعتقادي أن الإعجاب المُفْرِط بأميركا يظهر، في عالمنا العربي (وربما في جميع بلاد العالم الثالث) بين الفئات الآتية:

١- هناك أولاً أصحاب المصالح المباشرة. ولا أعني بذلك فقط أولئك الذين ترتبط مكاسبهم الاقتصادية بأميركا، كأصحاب التوكيلات والشركات المتعاملة مع أميركا، بل أعني أيضًا أولئك الذين يؤمنون بأن أعمالهم، حتى ولو لم تكن ترتبط مباشرة بأميركا، لا تزدهر إلا في جوٍّ يسوده الود والوئام مع هذا البلد.

فهؤلاء يعتقدون أن ارتباط بلادهم بأميركا يُهَيِّئ لهم أفضل مناخ يستطيعون فيه أن يمارسوا نشاطهم الاقتصادي - الذي هو عادة نشاطٌ حرٌّ ذو طبيعةٍ رأسمالية - وهم آمنون على مصالحهم.

وكثيرا ما تجد هؤلاء يبررون مواقفهم بشتى التبريرات التى قد تغلَّف بقشرة معنوية أو أخلاقية أو حتى دينية، ولكن من وراء هذا كله توجد المصالح المباشرة.

هذه الفئة تتخذ موقفًا صريحًا، واضحًا، لا يستطيع أحد أن يلومها عليه، مادام ينسجم مع أهداف الحياة التى اختارتها لنفسها.

٢- أما الفئة الثانية فينتمى إليها أشخاص يتَّسمون بانحراف الوعى الاجتماعى والأخلاقى، فتغطِّى مشاعرهم ورغباتهم الأنانية على تقييمهم للنمط الأميركى فى الحياة. هؤلاء قد لا يكونون أصحاب مصالح مباشرة مع الأميركيين، كالفئة السابقة، ولكنهم ينظرون إلى أمريكا على أنها مرادفة للترف، والمتعة الاستهلاكية، والمستوى المعيشى المرتفع، والسيارات الفارهة، والأجهزة الإلكترونية الراقية. ومعظم أفراد هذه الفئة من المهنيين إلى فئات أدنى.

هؤلاء جميعًا تتجه أمانيهم وتطلعاتهم إلى تحقيق النموذج الأميركى فى حياتهم الخاصة، وينفرون من أى نموذج آخر باعتباره مرادفًا للتقشف والاقتصار على الضروريات، والحرمان من متع

«الحياة اللذيذة».

وتتسم هذه الفئة بأنها لا تطرح على نفسها أسئلة من نوع: هل هذا الرخاء الاستهلاكى الذى قد يجلبه النموذج الأميركى لهم، يمكن أن يصل إلى الجميع، حتى الفقراء من الناس؟ ألن يغدو الفقراء أشدَّ فقرًا، ويزداد حرمانهم بقدر ما يزداد استمتاع الفئة المميزة فى المجتمع؟ هل ينجح النمط الأميركى فى الحياة، حين يُطَبَّقُ على بلدٍ متخلِّف أو محدود الموارد، فى حل مشكلات فئات المجتمع كلها، أم أنه يرضى فئة محدودة إلى أقصى حد، على حساب أوسع فئات المجتمع؟ هذه أسئلة لا تطرحها الفئة التى تتحدث عنها من المعجبين بالنمط الأميركى. وليس معنى عدم طرحها لهذه الأسئلة أنها دائمًا غير واعية بها، بل إننى أعرف - من تجربتى الشخصية - حالات كثيرة لأشخاص لديهم إدراك كامل للتميز الصارخ الذى يجلبه الأخذ بالنموذج الأميركى، ومع ذلك فإنهم يتعلقون به أشد التعلق؛ لأنهم، ببساطة، لا يكترثون بمصير الفئات الأخرى، ولا يضيرهم على الإطلاق أن ينعموا على حساب غيرهم. إنَّ لسان حال كل منهم يقول: مادامت مشكلتى

الشخصية قد حلّت، ففيم يهمني الآخرون؟

٣- وتأتي بعد ذلك فئة أولئك الذين ارتبطت حياتهم، في وقت ما، بأميركا، أعني أولئك الذين تلقّوا العلم فيها، أو قاموا بزيارات لها. وهؤلاء تعود نسبة كبيرة منهم إلى بلادها وقد انطبعت بالطابع الأميركي في تعاملها مع الناس، وأخذت تستخدم التعبيرات الأميركية في لغتها، والحركات الأميركية في سلوكها، بل إن أعداداً منهم تعود حاملة معها تحيّزات الأميركيين المريضة ذاتها. فقد عرفت من العرب المقيمين في أميركا أناساً كانوا يُغَيِّرُون المبنى الذي يقيمون فيه لو سكنه زنجي، حتى لو كان ذا مركزٍ اجتماعيٍّ محترم، وكان عدد منهم يردد نفس الحجج التي يرددها غلاة المتعصبين الأميركيين عن «الملونين».

ولحسن الحظ أن بلادنا تضم عدداً غير قليل من خريجي الجامعات والمعاهد الأميركية، ممن لا يكتفون بالمشاهدات السطحية ولا ينحرفون وراء المظهر السطحي البراق، ومن ثم فإنهم يحتفظون بموضوعيتهم طوال إقامتهم وبعد عودتهم. والعامل

الذى يحدد الفارق بين هؤلاء وأولئك هو مدى الوعى الذى يكون الدارس فى أميركا أو الزائر لها مسلّحا به. ومن هنا كُنّا نجد نسبة كبيرة ممن دخلوا أميركا فى مقتبل أعمارهم، بغير وعى سياسى واجتماعى متماسك، يجرفهم التيار فى طيّاته، ويعودون إلينا بمظهر أميركى وعادات وحركات وإيماءات أميركية، ويحملون معهم، قبل هذا وذاك، إعجاباً غير مشروط، متغلغلاً فى أعمق تلافيف أمخاخهم، بالنموذج الأميركى فى جميع المجالات.

٤- أما الفئة الأخيرة فهم أولئك الذين يتأثرون بالصورة الإعلامية البرّاقة للحياة الأميركية. ففى « الثقافة العالمية » التى تولّدت عن الثورة المعاصرة فى وسائل الإعلام. تحتل نواتج الإعلام الأميركى موقع الصدارة. وهكذا تُصدّر أميركا إلى بلاد العالم - وبخاصة العالم الثالث - أفلامها السينمائية ومسلسلاتها التلفزيونية وأسطواناتها ورقصاتها وأزياءها. وفى هذه النواتج الإعلامية والثقافية تندس - بطريقة قد لا تكون مقصودة أحيانًا، ولكننى أرجح أنها مقصودة فى أغلب الأحيان - صورة براقة للحياة الأميركية، تمر فى الفيلم أو الحلقة التلفزيونية مروراً عابرًا، ولكنها تؤثّر تأثيرًا بالغًا - على

المستوى الشعورى واللاشعورى - فى المشاهدين، ولا سيما إذا كان الطابع الغالب على حياتهم هو الحرمان. وبمُضِىّ الوقت تترسب فى أذهانهم صورة أميركا الضخمة، الفخمة، المترفة، القادرة على كل شئ، والتى لا يقف فى وجهها شئ، ويكون لهذه الصورة حتمًا تأثيرها فى وعيهم الاجتماعى واختياراتهم السياسية.

هذه الفئة الأخيرة، الخاضعة للتضليل الإعلامى المنهجى المدروس، تُؤَلِّفُ الشطر الأكبر من أنصار أميركا فى بلادنا، ولكنها فئة يستطيع المرء أن يتفاهم معها دون أن يخشى من أن تطغى عليها مصالحها أو أنانيتها أو تحيزاتها. ومن ثم فإن حديثي موجَّه أساسًا إلى أفراد هذه الفئة، وإن كنت أمل بطبيعة الحال أن يُمعِن النظر فيه بعض أفراد الفئات الآخرى على الأقل. ففى اعتقادى أن عَرْضَ الصورة كاملة، ومن كافة جوانبها، يمكن أن يفتح أمام الكثيرين أبوابًا للتفكير ولمراجعة آرائهم السابقة. وهذا أقصى ما آمل فيه: أن يعيد المعجبون المفتونون بالنمط الأميركى النظر فى أفكارهم، وأن يراجعوا موقفهم فى إطار ما سيُقَدَّم إليهم من حقائق آمل أن تكون موضوعية بقدر ما أستطيع، حتى يتبيَّنوا

بأنفسهم، في النهاية، إن كان هذا النمط هو الذى يصلح لمجتمعاتنا، أم أنه سيكون عائقًا في وجه تقدمنا، فيما لو أصبح هو السائد بيننا؟

الفصل الثانى

أميركا ظاهرة فريدة لن تتكرَّر

إلى المؤمنين بمنطق أن «أميركا بَنَتْ نفسها حتى أصبحت الدولة العظمى في مائتي عام، فلنفتح لها أبوابنا حتى نضمن لأنفسنا تقدُّمًا مماثلاً» - إلى هؤلاء أقول إنَّ الظاهرة الأميركية فريدة غير قابلة للتكرار، وإنها حدثت نتيجة لتضافر عددٍ من الظروف التي يستحيل أن تتجمع مرة أخرى في مكانٍ آخر أو في زمانٍ مختلف.

هذه الظروف التي لا تقبل التكرار، والتي جعلت من أميركا «الدولة الأعظم» في العصر الحديث، هي:

أولاً: أميركا قارة تنتمي إلى العالم الجديد. وهذه في ذاتها حقيقة أساسية تحكَّمت في تحديد مركز أميركا وسط دول العالم منذ البداية: فالعالم القديم كان قد استُهْلِكَ منذ ألوف السنين، ونَضُبَتْ موارده عبر الحضارات التي تعاقبت عليه. أمَّا أميركا فكانت أرضًا بِكْرًا اكتشفت منذ أقل من خمسة قرون، ولم يبدأ استغلالها الحقيقي إلا منذ ثلاثة قرون، وربما اثنين. وهي لم تكن

أرضا بكرا فحسب، بل كانت قارة كاملة غنية بالموارد الطبيعية إلى حدٍ مذهل، تجاورها قارةٌ أخرى كاملة تكوِّنُ «ساحتها الخلفية» وتخضع لاستغلالها خضوعًا مباشرًا. وفى هذا الصدد نستطيع تشبيه أميركا بكنزٍ هائلٍ ظلَّ مخفيًا ألوف السنين، ينتظر صاحب الحظِّ السعيد الذى يعثر عليه، ولم يُكتشف إلا بعد أن كانت الكنوز المعروفة قد شبعت استهلاكًا.

ولقد كان الوقت الذى اكتُشفَ فيه هذا الكنزُ الجبَّار وقتًا فريدًا بدوره، أعنى عصر النهضة الأوربية ومطلع العصر الحديث، ذلك العصر الذى بدأت فيه أوربا تتطلع إلى السيطرة على الطبيعة عن طريق العلم والتكنولوجيا، والذى نادى فيه مفكِّروها وفلاسفتها الكبار بأنْ يصبح البشر «سادة الطبيعة وملاكها» وأن يكون العلم للسيطرة، «لا للمعرفة فحسب» فى لحظة الطموح الفريدة هذه، وفى العصر الذى خرج فيه الأوروبيون من ظلام العصور الوسطى الطويل، وتفتحت أمامهم آمال وتطلعات هائلة، وفى الفترة التى تخلَّص فيها الإنسان من عبودية الإقطاع، وانتقل إلى التحرر والطموح الرأسمالى، وأتاحت له علومه الجديدة ومراجعته الجذرية لتنظيماته الاجتماعية إمكانات للتقدم بغير حدود. فى هذه

اللحظة بالذات، اكتُشِفَت أميركا.

وهكذا تضافرت عوامل فريدة في خلق الظاهرة الأميركية: أرض مليئة بالخيرات التى لم تكد تُمَسُّ، يهبط عليها فجأة مجموعة من البشر المنتمين إلى حضارة بلغت أوج نهوضها وتفاؤلها، ويحملون معهم كل خبرات العالم القديم وتراثه العلمي والفكرى، وطموح الإنسان الحديث إلى السيطرة على الطبيعة وتشكيل حياة جديدة لنفسه. وإذا كانت التقاليد الأوروبية قد وقفت عائقًا، إلى حدٍّ ما، في وجه هذا الطموح، فها هي ذى أرض جديدة لا حدود لاتساعها وإمكاناتها، تفتح أبوابها على مصراعيها أمام الإنسان الأوربى وهى تبدو أمامه بلا تاريخ.. ولا صاحب.

ثانيًا: ولكن هل كانت هذه الأرض حقًّا بلا تاريخ، بلا صاحب؟ من الحقائق التي يعرفها الجميع أن هذه الأرض كان يسكنها شعبٌ مسالم، أدَّت به عزلته النائية وعدم اختلاطه بالحضارات الأخرى إلى التخلُّف عن بقية العالم في ميادين متعددة، ولكنه كان صاحب حضارة مزدهرة في مناطق معينة على

الأقل: فى المكسيك، وأميركا الوسطى، وأجزاء من أميركا الجنوبية، وخاصة بيرو.

غير أن نقطة الضعف الكبرى فى هذا الشعب كانت أدوات الحرب: فقد طوّر الغرب الأوروبى أسلحته قبل الفترة التى غزا فيها الأرض الأميركية، إلى مستوىً كان يُتيح له بسهولة إبادة شعب لا يستخدم سوى أسلحة الصيد البسيطة. وكان هذا التفوق فى التّسلّح، أى فى صناعة القتل، هو العامل الأول لانتصار المستعمرين الأوروبيين على أصحاب الأرض الأصليين. ومن المؤكد أن أميركا ظلت دائمًا تُدرك بوعى تام أهمية التفوق فى التسلح، بدليل أنها ما زالت تفوق سائر بلاد العالم فى هذا الميدان الرهيب، ومازالت صاحبة «الفضل الأول» فى «تحسين» أدوات الفتك والإبادة، وفى تطوير أنواع وأجيال جديدة من الأسلحة، وإرغام العالم على مجاراتها فى هذا الميدان اللاإنسانى العقيم.

ولسنا فى حاجة إلى أن نُشير إلى الأساليب البشعة التى استُخدمت فى هذا التصادم بين حضارة طموح تستهدف التوسع بأحدث وسائل الدمار المعروفة عندئذ، وبين حضارة مسالمة معزولة لم تكن تعمل أى حساب لليوم الذى سيهبط عليها فيه هؤلاء

الغرباء المتفوّقون، بل لم تكن تتصور أنهم موجودون أصلاً. ذلك لأن أفلام الهنود الحمر، على مافيها من تشويه وقَلْب للحقائق، كفيلة بإلقاء الضوء على عملية الإبادة الجماعية التى كان المستعمرون يمارسونها ضد كل مَنْ يقف في وجه توسعهم وامتداد نفوذهم - تلك الإبادة التى مازالت تؤرّق ضمائر كثير من المؤرخين الأميركيين المنصفين حتى اليوم.

لقد كان الهنود الحمر شعبًا أبيًا، لا يقبل الذُّل، فقاوم بقدر ما يستطيع، وكانت نتيجة ذلك أن استْأصله الأميركيون من جذوره، ولم تبقَ منه إلا مجموعات قَليلة تعيش فى مستوطنات مُقْفَلَة معزولة تُستغَلٌ فى الأغلب لأغراضٍ تجارية بوصفها متحفًا بشريًا حيًا.

ولكنى أودُّ، قبل أن أترك هذا الموضوع أن أطرح على قارئى العربيِّ سؤلاً: ألم تستنتج من هذا الوصف لموقف الأميركيين من الهنود الحمر شيئًا؟ ألا يذكِّرُنا ذلك، إلى حدٍّ بعيد، بموقف الصهيونية من فلسطين؟ لقد كانت أميركا بدورها، فى نظر المستوطنين الأوروبيين الجدد، أرضًا بلا شعب، وكان الوافدون من جميع أرجاء أوروبا، الذين ضاقت بهم قارتُهم القديمة أو ضاقوا

بها، والذين كان منهم تجّارٌ مغامرون، ورجال دين متزمّتون، وأفّاقون، وأرباب سجون، ومجرمون هاربون - كان هؤلاء يعدون أنفسهم شعبا بلا أرض.

كان كل شئ فى الأرض الجديدة ممهدًا أمام طموحهم وأهدافهم التوسُّعِيَّة، ولم تكن تعترضهم سوى عقبة «صغيرة» هى أن فى هذه الأرض سكانًا ظلُّوا يعيشون فيها منذ ألوف السنين. إذن، فلنتخلص منهم بسرعة، ولنحاول بعد ذلك أن نُسدل ستارًا من الصمت والنسيان على تلك الحقيقة «الصغيرة» المزعجة، لاسيما وأن إنجازاتنا اللاحقة كفيلة بأن تُبَرِّرَ فى نظرنا، وفى نظر العالم، ما حدث فى تلك المرحلة الأولى، المظلمة، من تاريخنا..

لقد أردت أن أجرى هذه المقارنة حتى لا يشعر القارئ بالدهشة حين يجد أميركا تؤيد إسرائيل إلى هذا الحد الذى يبدو أحيانًا غير مفهوم. فإلى جانب المصالح المشتركة والسياسة الرسمية، هناك شئ فى نفس المواطن الأميركى يجعله متعاطفًا مع الحجج الصهيونية، إذ يرى فيها ترديدًا لنفس الحجج التى قامت عليها بلاده، والتى كان يستخدمها أجداده فى إبادة الهنود الحمر.

فهناك عنصر مشترك قوى بين التكوين العقلى والنفسى للإنسان الأميركى و الإنسان الصهيونى: هو الإيمان بأن الأرض ينبغى أن تنتمى إلى من يعرف كيف يستغلها إلى أقصى حد، أما صاحبها لاصلى فليذهب إلى الجحيم، وهو أيضًا الالتجاء إلى القوة لعاشمة فى سبيل إقرار حق الاستغلال، واستخدام التبريرات المعنويه فى وقت لاحق، بعد أن تكون القوة المباشرة قد فرضت أمرًا واقعًا، وهو الاعتقاد بأن ما ينتمى إلى حضارة أكثر تقدمًا، بالمعنى المادى البحت للكلمة، من حقه أن يعيش على حساب المتخلفين، حتى فوق جثثهم. صحيح أن الفرق بين الصهيونى والفلسطينى من حيث التقدم الحضارى بوجه عام، لا يقارن بالفرق بين الأميركى المستوطن والهندى الأحمر، بل إن التمييز - فى الحالة الأولى - يمكن ألا يكون قائمًا على أساس، ولكن ليس هذا هو لب الموضوع، وإنما المهم هو أن الحجج التى تقدمها الأيديولوچية الصهيونية إلى العالم، والتى تجد صدىً خاصًا فى نفوس الأميركيين، ترتكز على فكرة التفوق الحضارى والقدرة على الانتفاع من موارد الأرض، إلى أقصى حد، وغلى الإقلال من شأن «السكان الأصليين» والدعوة إلى نسيان وجودهم.

أليس من المعقول، والحال هذه، أن تكون الصهيونية قادرة على

الضرب علـى وترٍ حسّاسٍ لـدى المواطن الأميركـى العادى، وأن يكون «الضمـير الأميركى» على أتم اسـتعدادٍ للتوافق مع العـقلية الصهيونية؟ أيستطيع الأميركى العادى أن يقول للصهاينة:

«ولكن الأرض ليست أرضكم، بل كان فيها شعبٌ يمتلكها من عشرات القرون». . أيسـتطيع أن يقول ذلك دون أن يكون قد أدان نفسه فى الوقت ذاته؟

ثالثا: ولأنتـقل - بـعـد هذا الاسـتطراد، الـذى هو مع ذلك ضرورى بالنسـبة إلى هدف بحثنا هذا - إلى العـامل الثالث الذى أتاح لأميـركا أن تبلغ ما بلغتـه، والذى يجعل من أميـركا ظاهرة فريدة غير قابلة للتكرار ـ **هذا العامل هو نظام الرِّقّ**، الذى تفشّى فى أمـيركـا على أوسع نطاق فـى نفس الفتـرة التى كـان فـيهـا المستوطنون يبنون مـجتمعهم الجـديد، والذى أسهم بنصيبٍ هائل فى إثراء هذا المجـتمع. ولسـت فى حاجـة إلى أن أذكِّر القـارئ ببشـاعة الأساليب التى كان يلجـأ إليها تجّار الرقـيق لجلب آدميين مسالمين من مواطنهم الأصلية فى أفريقيا لكى يُعاملوا معاملة أسوأ من معاملة الحيوانات فى البلد الجديد، فى نفس الوقت الذى كان

فيه هذا البلد يقدِّم إلى العالم «وثيقة حقوق الإنسان» - الأبيض بالطبع! ذلك لأن القصة أصبحت الآن معروفة، فى أغلب بلدان العالم العربى، بفضل عمل من أروع الأعمال الفنية التثقيفية الهادفة، وهو مسلسل «الجذور» التلفزيونى.

ولكن الذى يهمنا فى هذا السياق هو أن نشير إلى استغلال عمل ملايين العبيد الأشدَّاء، طوال أجيال كثيرة، بلا أى مقابل، كان لابد أن يُسهم بدورٍ عظيمِ الأهمية فى تحقيق نهوضٍ اقتصاديٍّ سريع فى هذا البلد. لقد كان الجنوب الزراعى كله، والشمال إلى حدٍّ ما فى البداية، يعتمد على قوة عمل العبيد المجانية، فإذا ما تساءل شخصٌ: كيف أحرز النظام الرأسمالى هذا النجاح السريع فى أميركا؟ كان من الواجب أن نردَّ عليه بما قاله أحدُ المفكرين الأميركيين المستنيرين وهو يتحدث عن أثر استغلال عمل الزنوج فى الأقتصاد الأميركى:- إذا كان لديك تاجران متنافسان، يعمل لدى أحدهما عُمَّالٌ لا يتقاضون أجرًا طوال حياتهم، على حين أن الآخر يدفع لعماله أجورهم بانتظام، فأيهما تكون فرصته أكبر فى الربح وفى توسيع أعماله؟

رابعًا: كان موقع أميركا المنعـزل، الذى يفصله عن بقية العالم محيطـان شاسعان، من أكبـر عوامل تقدمهـا؛ ذلك لأن الحروب المتوالية قد مزّقت سائرَ البلدان المـتقدمة أو المُؤَهَّلَة للتقدم فى أوربا وآسيا، على حين أنـها تركت أميركا سليـمة لم تمس. وعلى كل من يقارن بين المستوى الأميـركى المرتفع وبين بقية دول العالم أن يسأل نفـسه: ماذا لو كـانت أميركـا قد ألقيت عليـها قنابل ذرية كاليابان؟ أو استـنفدت مواردها المادية والبشـرية فى حروب القرن التاسع عشـر وفى الحربين العالميتين الرهيبتين فى القـرن العشرين، كـألمانيا وإنجلتـرا وفرنسـا؟ مـاذا لو كانت أخـصب أراضيـها قـد أُحْرِقَتْ، وأعظم مدنها قد دمرت، وثلاثون مليونًا من سكانها قد قتلوا، كـما حدث لـلاتحاد السوفـيتى فى الحرب العـالمية الثـانية وحدها؟

طوال تلك الحـروب كانت أمـيـركا آمنة من كل ضـرر: فلم تسقط على أرضهـا قنبلة واحدة، ولم يهدم فيـها بيت واحد (إذا استثنينا حربًا واحـدة فى أواسط القرن الماضى، وتلك كانت حربًا أهلية بين الشمال والجنوب الأميركيين)، ولم تجد ما يدعوها حتى إلى إطفـاء الأنوار، على سبـيل التحـوُّط، طوال الحرب العـالمية

الثانية.

بل إن أميركا لم تسلم من أضرار الحروب فحسب، وإنما كانت الحروب بالنسبة إليها مصدراً هائلاً للربح، وقوة دافعة ضخمة لاقتصادها. ففي الوقت الذى كان فيه الأوروبيون يقتتلون بضراوة، كانت كل معركة جديدة، وكل دماء جديدة تسيل، تعنى مزيداً من الربح لمصانع الأسلحة الأميركية، ووراء مصانع الأسلحة تأتى مئات الصناعات المساعدة والمساندة، وتعنى مزيداً من فرص العمل للعمال، ومزيداً من التوسع والازدهار لأصحاب الأعمال. وأقرب مثل إلينا ذلك الاختلال الذى طرأ على بنية الاقتصاد الأميركى كله بعد انتهاء حرب فيتنام - وهى حرب محدودة، بالقياس إلى الحروب العالمية.

وهكذا لم يكن موقع أميركا البعيد، المنعزل، مصدر تأمين لها من ويلات الحرب فحسب، بل أتاح لها أن تُحَوِّلَ الحروب التى تدمر الآخرين إلى رصيد إيجابى يزيد من قوتها ويضاعف ثراءها.

ما الذى نستدل عليه من هذا كله؟ لقد كانت القضية التى نود إثباتها، فى هذا الجزء، هى أن أميركا ظاهرة فريدة لا تتكرر، وأن مجموعة العوامل التى تضافرت لكى تجعل أميركا أقوى وأغنى

دولة فى العالم كانت بالفعل عوامل لم يتح مثلها لأى بلد آخر. ومن هنا فإن المقارنة بين أميركا وبين أى بلد آخر، إذا كانت تأتى دائمًا لصالح الأولى، فإن ذلك يرجع أساسا إلى أن الظروف خدمت أميركا على نحوٍ يستحيل تحقيقه فى أيّة حالة أخرى.

ونحن لا نعنى بذلك أن الشعب الأميركى قد وجد نفسه محظوظًا بفعل مجموعة من المصادفات التاريخية الفريدة التى قدّمت إليه القوة والثروة على طبق من ذهب فمن المؤكد أن هذا الشعب قد بذل جهودًا جبارة من أجل استثمار موارده. ولكن كانت هناك أيضًا شعوب أخرى تبذل جهودًا شاقة، دون أن تجنى مقابلها ثمارًا معادلة؛ لأن مجموعة الظروف التى تحيط بها غير مواتية، ولأن الموارد التى تستغلها محدودة أو شحيحة. أما فى حالة أميركا فإن كل جهد يبذل كان كفيلاً بتحقيق أعظم النتائج، لأن كل شئ كان متوافرًا.

وتترتب على هذه القضية نتيجة فى غاية الأهمية: هى أن أميركا لا تصلح أصلاً لكى تكون «نموذجًا»؛ ذلك لأن من طبيعة الظاهرة الفريدة أن تحدث مرة واحدة، وألا تقبل المحاكاة. بل إننى سأفترض افتراضًا خياليًا، فأقول إن أميركا ذاتها لا تستطيع أن

تكرر نفسها. فلو فرضنا أن قارة مثل أميركا قد اكتشفت في مكان ما من العالم، في الظروف الراهنة، فإن من المستحيل أن يظهر فيها من جديد أقوى وأغنى مجتمع في العالم؛ لأن ظروف العالم الحالية لن تسمح لمستوطني هذه القارة بإبادة شعبها الأصلي بسهولة، ولن تسمح لهم بجلب ملايين العبيد واستغلال قوة عملهم بلا مقابل؛ لأن وجود نظم اقتصادية وسياسية منافسة لن تتيح لهم حرية الحركة والتوسع والامتداد التي كانت متوافرة لهم في القرنين الأولين من تاريخهم.

الفصل الثالث

السلطة، ويمنحه حق التعبير عن نفسه ومحاسبة حكومته دون عائق، ويكفل له اختيار ممثليه دون تدخلٍ سافر، وسحب ثقته ممن يسيئون استغلال سلطتهم حتى لو كانوا فى أعلى قمم جهاز الدولة. ويمتد شعور الإنسان الأميركى بالحرية حتى يصل إلى تفاصيل حياته الشخصية: فلديه حرية كاملة فى اختيار نوع التعليم الذى يريد، وليس هناك - نظريًا - أية حواجز طبقية تمنع أبناء الشعب من تلقى أرفع أنواع التعليم. وهو حرٌ فى اختيار الطبيب الذى يعالجة، وفى استطاعته، لو شاء، أن يتلقى الرعاية الطبية فى أعظم دور العلاج وأرقاها، وهو حر فى اختيار صاحب العمل الذى يعمل عنده، وفى أن يغيره كما يشاء لو أتيحت له فرصة أفضل، بل إن الابن أو الابنة لهما الحرية فى ترك منزل العائلة والبدء فى حياة مستقلة، ماديًا ومعنويًا، منذ اللحظة التى يشعران فيها بالرغبة فى الاستقلال، وهكذا.

فإذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود رقابة حكومية على الصحف ومصادر المعلومات، كان من السهل أن نفهم ذلك الشعور الحادّ بالحرية، الذى يتميز به الإنسان الأميركى، والذى يؤمن بأنه هو

السمة الإيجابية الكبرى التى يتموق بها نمط الحياة الأميركى على سائر أنماط الحياة المعاصرة.

هذه الصورة، كما تبدو على السطح، وكما يراها معظم الأميركيين والمعجبون بنمط الحياة الأميركى من بين أفراد الشعوب النامية. ولكن وراء هذا السطح أعماقًا خفية لا تدركها العين للوهلة الأولى، وإن كان الوعى بها يزداد انتشاراً يومًا بعد يوم. ونحن إذ نركِّز حديثنا على ما وراء المظهر الخارجى، لا نهدف إلى تصيُّد الأخطاء أو اقتناص السلبيات، وإنما نودُّ قبل كل شئ أن نُكمل الوجه الآخر للصورة، وذلك فى إطار الهدف العام الذى نسعى إليه من هذا البحث، وهو أن يكون الإنسان العربى رأيه عن النموذج الأميركى بطريقة موضوعية متكاملة.

إن الثراء الأميركى ليس مطلقًا. ففى أميركا فقراءٌ بأعداد لا بأس بها، وفيها عاطلون يشكلون نسبة من الأيدى العاملة قد تصل أحيانًا إلى العُشْر. وقد يرى البعض أن الفقير فى أميركا أحسن حالاً، على وجه العموم، من متوسط الحال فى معظم البلاد المختلفة، وهو أمر يمكن أن يكون صحيحًا إذا ما نظرنا إليه

نظرة إحصائية رقمية، أما إذا تأملناه من منظور إنسانى فلن يعود السؤال الرئيسى هو: مامدى فقر الفقير فى المجتمع الأميركى؟ وإنما لماذا يكون هناك فقراء أصلاً، فى بلد يتمتع بكل هذا الثراء؟ وبالمثل فإن العاطل يحصل، لمدة معينة، على مبلغ من الضمان الاجتماعى قد يسد احتياجاته الضرورية، ولكن المسألة فى هذه الحالة أيضًا ليست مقدار هذا المبلغ، وإنما هى: لماذا يكون هناك عاطلون بالملايين، فى أوقات الرخاء وفى أوقات الأزمات على حدٍّ سواء، وكيف يرضى المجتمع الأميركى بأن تكون ظاهرة البطالة جزءا لا يتجزأ من بنيانه، ومن نظام حياته؟ ولماذا تظهر البطالة - على مستوى غير قليل - فى مجتمع يملك وسائل إنتاج هائلة وإمكانات عظيمة للتوسع؟ وماهو التأثير المعنوى للبطالة فى نفس الإنسان، بغض النظر عن تأثيرها المادى فى مستوى حياته؟

إن التعليل المعروف لهذه الظاهرة هو أن المجتمع الذى يقوم على الاقتصاد الحر بأوضح صورة، يحتاج إلى وجود نسبة من العاطلين عن العمل كيما يساوم بهم ضد مطالبات العمال المستمرة لرفع أجورهم. وهذا التعليل يفترض، بالطبع، أن العامل الإنسانى فى الموضوع لا أهمية له، أى أن إحساس العاطل

بالإحباط، وعدم الأمان، والانهيار الناتج عن شعوره بأنه سيظل لفترة - لا يدرى إلى متى تطول - إنسانًا غير منتج فى المجتمع، كل ذلك لا يدخل فى الحسبان مادامت مصلحة الأعمال الاقتصادية (البيزنس) تقتضيه.

وهنا نضع أيدينا على نقطة أساسية من النقاط التى تميز مجتمع الثراء والوفرة هذا: هى اللاإنسانية. وأنا لا أعنى بذلك أن الإنسان هناك يحارب أو يضطهد فى كل الحالات، وإنما أعنى ببساطة أن الإنسان «لا يعمل له حساب»- فهو يأتى على الهامش، بالقياس إلى ضرورات الأعمال الصناعية والتجارية. والعلاقات الإنسانية لا تدخل بوصفها عاملاً يحسب حسابه عند اتخاذ قرار اقتصادى أو اجتماعى معين. (من المفارقات الساخرة أن العقل الأميركى هو الذى اخترع عِلْمًا اسمه العلاقات الإنسانية. Human relations) وهذا العلم يتعلّق بالجانب الإعلامى والإعلانى من الأعمال الاقتصادية، والمتخصصون فيه يبحثون فى كيفية التأثير فى العمال والعملاء، أى فى المنتجين والمستهلكين، وفى كيفية التعامل مع المنافسين أو المشاركين فى الإنتاج، كل ذلك بهدف واحد أخير هو زيادة الربح إلى أقصى حد، أى أنه - بصريح العبارة - هو علم

«العلاقات اللا إنسانية». وعندما تكون مصلحة الأعمال الاقتصادية (البيزنس) مهددة، فإن العوامل المجردة التى لا تقيم أى وزن لما هو إنسانى هى وحدها التى تؤخذ فى الاعتبار. إنه شكل من أشكال قانون الغابة، ولكنه منقول من صورته البدائية إلى صورة شديدة التعقيد، تلائم أعلى مراحل العلم والتكنولوچيا، وأعقد صور الإنتاج.

هذا الشعور بانعدام الأمان، وإحساس الإنسان، عن وعى أحيانًا أو بلا وعى فى الغالب، بأن متطلباته النفسية والوجدانية خارجة عن نطاق العمل، ولا يعمل لها حساب فى جهاز الإنتاج الجبَّار، يخلق مناخًا عامًا من التعامل اللا إنسانى بين البشر. ولا أودُّ أن أطيل الحديث فى موضوعات أصبحت الآن معروفة: كالقول مثلاً إن نسبة الجريمة فى المجتمع الأميركى تعلو على نظيرتها فى معظم المجتمعات الأخرى. ولكنى أودُّ، فى صدد مسألة كهذه، أن أُنبِّهَ القارئ إلى ظاهرة قد لا يجدها واضحة فى التحليلات الشائعة: وهى الارتباط الوثيق بين «شكل» الجريمة الأميركية، والطابع العام للمجتمع. ففى العالم كله تُرتكب جرائم، والكثير منها بشع، ولكن الجريمة فى أميركا لصيقة إلى

أبعد حدٍّ بالمجتمع الأميركى ذاته: إنها أولاً جريمة تكنولوچية على أعلى مستوى، تستخدم فيها أحدث الأساليب والمُعدات التى يقف أمامها أعتى اللصوص فى مجتمعاتنا «المتخلِّفة» مشدوهين بلهاء. (من دواعى السخرية أن المسلسلات البوليسية الأميركية تتباهى بالأساليب التكنولوچية الفائقة فى عصريتها، والتى تستخدمها الشرطة الأميركية فى القبض على المجرمين: من طائرات هليكوبتر، وزوارق هائلة السرعة، وأجهزة لاسلكية خفيفة، وأدوات تحليل بارعة، وعقول إليكترونية تختزن المعلومات وتعيد تقديمها فى ثوان.. ومع ذلك فإن صانعى هذه المسلسلات لا يدركون أن الشرطة لا تضطر إلى استخدام هذه الأساليب العصرية المعقدة إلا لأن المجرمين بدورهم يستخدمون أساليب مماثلة، أى لأن المجرمين أعتى وأشد إجرامًا) وهى ثانيًا جريمة لا إنسانية: فنسبة جرائم القتل التى تُرتكب بلا سبب، أو لأسباب لا يمكن أن تؤدى إلى القتل فى المجتمعات الأخرى، نسبة رهيبة. وهكذا تكون الجريمة صورة مصغرة للمجتمع: فى تكنولوچيته الرفيعة المقترنة باللا إنسانية.

أمّا ظواهر التعصب العنصرى، الذى لا تزال آثاره باقية بوضوح، وخاصة فى الجنوب الأميركى، فأمرها معروف وأما إدمان المخدرات، وتفكك الأسرة وانحلالها وانعدام المشاعر الإنسانية الحميمة فيها، فتلك أيضا ظواهر أصبح الجميع على وعى بها، وأصبح الكُتّاب الملتزمون فى أميركا نفسها يدقّون ناقوس الخطر بشأنها بلا انقطاع. ولكن الشئ الذى أودّ أن أُوَجِّه إليه نظر القارئ العربى بالذات هو الطابع «العبثى» لهذه الظواهر فى المجتمع الأميركى: فالفنون الأميركية تقدم إلينا كل يوم أعمالاً تعرض فيها صراعات بين الأب والابن مثلاً، ولكن المرء حين يتأملها جيداً لا يرى «مشكلة» على الإطلاق، ولو كان الموضوع الذى يدور حوله الصراع فى مجتمع شرقى مثلاً، لأمكن حلّه بسهولة تامة، دون أن يُصاب أحد بعقدة مستعصية. وحين يتأمل المرء ظاهرة إدمان صغار المراهقين للمخدرات، وارتكابهم شتى أنواع الجرائم أو الرذائل فى سبيل «حقنة» من المخدر، يشعر بأن المجتمع الذى يسيطر على مادة الطبيعة على أكمل وجه، قد وقف عاجزاً تمامًا عن السيطرة على الإنسان، وأن الدِّقة الكاملة التى يتّسم بها الإنتاج المادى يقابلها تسيب كامل واختلال أساسى فى السلوك البشرى.

ولكن، ماذا نقول عن الإحساس بالحرية، الذى يعده الأميركى مفخرته الكبرى، والذى وصل إلى حدٍّ إطلاق اسم «العالم الحر» على الاتجاه الأيديولوچى الذى تتزعّمه أميركا؟

إن فى بعض الضمانات الفردية التى يمنحها الدستور الأميركى للمواطن، وفى الإحساس بوجود «قانون» لابد من احترامه - قانون يسرى على المجتمع، ولا يستثنى منه أحد. . فى هذا نموذج يمكن أن يتعلم منه الإنسان العربى، والحكومات العربية، الكثير. لكن مع تسجيلى لإعجابى الخاص بهذا الجانب من «الحرية» الأميركية، فلابد من تنبيه القارئ إلى هذا الحكم لا يمكن إطلاقه دون تحفظات هامة.

إن القانون هناك يحترم حقًا، والدستور لا يخرق، وعندما يحدث انتهاك صاروخ تكون العواقب وخيمة، حتى لو كان المنتهك أكبر رأس فى البلاد. هذا صحيح بلا شك، ولكن لنسأل أنفسنا: من الذى يضع القانون هناك؟ إن المؤسسات الدستورية قائمة، وهى تمارس عملها بكفاءة تامة فى إطار الشرعية السائدة فى البلاد. ولكن، من الذى يصل إلى السيطرة على هذه

المؤسسات ؟ وما نوع القوانين التى يتوقع من هؤلاء المسيطرين أن يصدروها؟

فى الانتخابات الأميركية، سواء على مستوى المجلسين المنتخبين (الكونجرس) أو محافظى الولايات أو رئاسة الجمهورية، نجد نموذجًا واضحًا لطبيعة هذه الحرية الدستورية، فكل شئ يتم بحرية كاملة، ولا يمكن أن يحدث تدخل من جانب الحكومة لتزييف إرادة الشعب أو توجيه عملية الانتخاب لصالح مرشّح معين. ولكن من المحال أن يكون أى شخص قادرًا على ترشيح نفسه على نحوٍ يعطيه أملاً فى النَّجاح إلا إذا كان منتميًا إلى طبقة الأثرياء؛ لأن النظام يجعل من المستحيل أن ينجح مرشح، على أعلى مستوى، مالم ينفق على الدعاية أموالاً طائلة، وليس هناك - خارج مجموعة قليلة من المفكرين الناقدين - مَنْ يطرح أسئلة مثل: لماذا تكون قوة الدعاية والإعلان عاملاً أساسيًا فى النجاح؟ ولماذا يعين كل مرشح، حتى على مستوى أعضاء الكونجرس، مكتبًا كاملاً للاتصال والعلاقات العامة والدعاية، مهمته تحسين صورته أمام الناخبين ؟ وهل يُعَدُّ النجاح الذى يتم إحرازه بفضل تدخل عامل كهذا، مقياسًا لحرية اختيار حقيقية لدى الناخبين؟

والآهم من ذلك كله: ما نوع القوانين التى سيصدرها مرشح كهذا حين ينجح، وما هى المصالح التى سيدافع عنها فى هذه القوانين؟

وتنطبق تساؤلات مماثلة على حرية الصحافة وسائر أجهزة الإعلام. فبالرغم من أن الرقابة الحكومية غير موجودة، فإن هذه المرافق مؤسسات تجارية فى أغلب الأحيان، تستهدف الربح وتعتمد على إيراد الإعلانات، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تُعبِّر عن سياسة مضادة لمصالح الشركات التى تقدم إليها أموالها اللازمة عن طريق الإعلان، ولو فعلت ذلك لكان أيسر السبل لتأديبها أو لإسكاتها هو حَجْب الإعلانات عنها.

وتتدخل المصالح التجارية ذاتها فى ميادين كالتعليم، حيث تُدار أهم الجامعات على أساس تجارى، وتعتمد اعتماداً أساسياً على منح المؤسسات وهباتها، ومن ثم كان لهذه المؤسسات دائماً صوت فى إدارة سياستها. وإذا كان الشاب «حراً» فى اختيار نوع التعليم الذى يريده، فما قيمة هذه الحرية إذا كانت نفقات التعليم باهظة، وما قيمة حريتك فى اختيار طبيبك إذا كان المرض ذاته من أكبر المصائبَ التى يمكن أن تحل على الإنسان، لنتيجة لما يتكلفه

علاجه من نفقات باهظة، وإذا كان إجراء عملية جراحية كارثة لمن كان دخله محدودا، وإذا كانت نقابة الأطباء الأميركية - وهي من أكثر الهيئات رجعية في العالم - تقف بكل صلابة، منذ عشرات السنين، معارضة لأي نوع جاد من تأميم الطب، .أو حتى أي شكل من أشكال رعاية المجتمع لصحة الفقراء أو المسنين ؟.

إن الأمثلة لا حصر لها، وكلها تدل على أن «الحرية» موجودة قانونًا، ومحترمة شكلاً، ولكن كل شئ يتم تحت السطح وبطريقة «قانونية» أيضًا، بحيث تفرغ هذه الحرية من مضمونها الحقيقي، وتكون إطارًا خارجيًا يختلف عن محتواه الداخلي كل الاختلاف.

إن تجاهل الاعتبارت الإنسانية عنصر أساسي من عناصر نمط الحياة الأميركي: فالهدف هو أن تدور عجلة الإنتاج بكفاءة، وأن يزداد الربح وتتوسع الأعمال بلا انقطاع. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا يقام وزن للعوامل الإنسانية، بل يُنظر أحيانًا إلى الاهتمام بها على أنه سمة مميزة للمجتمعات الأكثر تخلُّفًا؛ لأن الكفاءة الصناعية والإنتاجية ينبغي أن تكون لا شخصية، مجردة. هذه حقيقة أشار إليها الكثيرون، وإذا أكدناها فلن نكون قد أضفنا

جديدا إلى ما كتبه مئات الكتَّاب عن ضياع الإنسان فى المجتمع الصناعى الضخم، وعن طغيان قيم النجاح والتوسع والربح على القيم الأنسانية. ولكن فى هذا الوقت الذى يعرض فيه النموذج الأميركى على الأمة العربية بقوة وإلحاح بوصفه نموذجًا ينبغى أن نأخذ به لكى نعوِّض تخلفنا، وفى هذا الوقت الذى يتطوع فيه بعضنا للدعاية لهذا النموذج وغرسه فى عقولنا بكل قوة، لابد لنا من أن نشير إلى مفارقة غريبة تنطوى عليها الدعاية الأميركية التى تهدف إلى «بيع» نموذجها لبلاد العالم الثالث.

ذلك لأن أميركا تقدم نفسها على أنها حامية القيم المعنوية والروحية والإنسانية، وتكرس جزءًا كبيرًا من دعايتها لإثبات أن خصومها الأيديولوچيين (المعسكر الأشتراكى) هم الماديُّون، على حين أنها هى التى تتجاوز المادية وتعلو عليها. ولما كان هدفنا من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على النموذج الأميركى ذاته، فسوف نترك جانبًا ماتقوله أميركا عن خصومها، ونختبر هذا النموذج من تلك الزاوية بالذات.

إن المفكرين المدافعين عن نمط الحياة الأميركى يفخرون بأنه يتيح

للإنسان كل فرص الربح، ويؤكدون أن دافع الربح أساسى فى الإنسان: فهو القوة المحركة التى تحفزه إلى المزيد من العمل والتجديد والابتكار. وعلى الرغم من أن الإنسانية قد عرفت نظمًا تنادى بحوافز أخرى للعمل والمجهود غير حافز الربح، كالسعى إلى تحقيق مصلحة المجموع، أو تحقيق الإنسان لإمكاناته الخلاقة وما ينتج عنه من إرضاء معنوى.. إلخ، فإننا نود أن نتوقف عند نقطة واحدة: هى التناقض الصارخ بين تأكيد دافع الربح، وبين ادّعاء حماية المعنويات واتهام الخصوم بالمادية .

إن أميركا، وفقًا لأيديولوچيتها المعلنة صراحة، لابد أن تكون أكثر المجتمعات مادية فى عالمنا المعاصر. وليس هذا اتهامًا وإنما هو إقرار لحقيقة بسيطة واضحة. فحين تقول إن حافز الربح هو القوة الدافعة إلى العمل والابتكار، وحين تتهم خصومك بأنهم لا يعطون الإنسان فرصة كافية لكى يربح إلى أقصى مدى تسمح له به إمكاناته، يكون معنى ذلك أن فلسفتك مادية حتى النخاع، وأن تشدقك بحماية المعنويات والروحانيات ليس نفاقًا فحسب، بل تناقض صارخ يرفضه أبسط عقل منطقى. إن الإنسان هناك لا يعمل إلا من أجل المزيد من المال، ومن الأرباح، ومن المستوى

المادى المرتفع وقد تكون هذه حقيقة من حقائق الحياة، وقد يكون هذا هو بالفعل أقوى الحوافز التى ثبت، حتى المرحلة الحالية من تاريخ البشر على الأقل، أنها هى التى تحرِّك الإنسان إلى الإنتاج وبذل الجهد، هذا كله جائز، ولكن ليست هذه هى القضية التى أناقشها، وإنما الذى أود أن أقوله ببساطة هو. إذا كنت من أنصار هذا الرأى فكيف تدعى أنك خصم للمادية، وكيف تُنَصِّب نفسك حاميًا للمعنويات وحارسًا لإنسانية الإنسان؟

هذا التناقض يُمثِّل، فى رأيى خدعة من أخطر الخدع الفكرية التى تتعرض لها شعوب العالم الثالث. وعلينا أن نتنبَّه بكل وعى إلى هذه المغالطة فى الوقت الذى يطرح فيه النموذج الأميركى على الساحة العربية بقوة وإلحاح؛ ذلك لأن مجتمعاتنا مازالت حريصة كل الحرص على وجود حد معين من القيم الإنسانية والمعنوية، وما زالت تؤمن بأن ما يُحَرِّك الإنسان ليس الماديات وحدها (رغم اعترافنا بأهمية الماديات)، وبأن فى الإنسان قوى تعلو على السعى المباشر إلى الكسب والاقتناء. فإذا تقدمت إليها الدعاية الأميركية على أنها هى التى ترعى هذا الجانب المعنوى فى الإنسان، وإذا ظهر بيننا من يبدى إعجابه غير المحدود بالنموذج

الأمـيركى، فلنقل لـه: فى استطاعـتك أن تعـجب بنمط الحيـاة الأميركية كما تشاء، ولكن عليك أن تعترف بأنك تسعى، فى هذه الحالة، إلى إقامة مجتمعٍ مادىٍّ بصـورة صريحة مباشرة فى صميم كيـانه، وعليك فى نهاية الأمـر أن تتحـمل العواقب اللا إنسـانية المترتبـة على هذا الجرى اللاهث وراء المادة، وهذا التجـاهل التام للجانب المعنوى فى الإنسان.

الفصل الرابع

أميركا وقضايانا السياسية

منذ الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد، أصبحت أميركا طرفًا فى القضايا السياسية التى تقرر مصير الأمة العربية. فطوال الفترة التى سبقت تلك الحرب، كانت هناك قوى عظمى أقدم عهدًا، مثل بريطانيا وفرنسا تشغل القدر الأكبر من اهتمام العرب، لأنها كانت تمثل الاستعمار التقليدى، أو قوى منافسة. له، تمثل شكلاً جديدًا من أشكال السيطرة يريد بسط نفوذه على العالم بالقوة العسكرية المباشرة، كألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية. وكانت المشاكل التى تعترض الفكر السياسى العربى إزاء هذه القوى الاستعمارية التقليدية واضحة وبسيطة: فالصراع بين الأمة الغربية والدول الكبرى كان ينحصر، عندئذ، فى السعى إلى الاستقلال الوطنى وإخراج المحتل من الأرض. ومن جهة أخرى فإن المعسكر الآخر، المنافس، الموجود فى ذلك الحين لم يكن يقدم نفسه إلى العالم العربى على أنه يمثل نظامًا متكاملاً للحياة والفكر والسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أى على أنه صاحب أيديولوجية تسعى

إلى الانتشار عن طريق الاقتناع ثم الاعتناق، بل كان أقصى ما يغرى الآخرين أو يهددهم به هو أنه مجتمع عسكرى قوى يحشد كل طاقاته من أجل الغزو والتوسع والحصول على مزيد من المجال الحيوى.

على أن تغيُّرًا جذريًا قد طرأ على هذه الصورة المبسطة المباشرة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد دخلت أمريكا إلى المنطقة بكل ثقلها، وكان تحقيق الاستقلال الوطنى من الاستعمار التقليدى من أهم العوامل التى ساعدتها على التغلغل السياسى فى البلاد العربية، بل إنها فى بعض الحالات ساعدت الدول العربية إيجابيًا على تحقيق استقلالها الوطنى لكى تزيح الدول الاستعمارية القديمة وتُفسح لنفسها مجال التغلغل فى المنطقة بأشكال جديدة، ولأهداف جديدة. وفى الوقت ذاته لم تعد القوة المنافسة لأميركا هى النظم الفاشية التى لا تمتلك شيئًا تقدِّم به نفسها إلى العالم سوى قوتها العضلية - إن جاز هذا التعبير - بل أصبحت أيديولوچية متكاملة، قد تتخذ شكلاً معتدلاً هو الاشتراكية، أو شكلاً متطرفًا هو الشيوعية، ولكنها فى كل الحالات تقدم نفسها إلى المنطقة باعتباها بديلاً جديدًا يقدم حلوله الخاصة، المتكاملة،

للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتواطنة فى مجتمعاتها. وكان على أميركا، أمام هذا المنافس الجديد، أن تُضاعف من جهدها من أجل صدّ التيار الأيديولوچى المنافس لها من جهة، وإقناع دول المنطقة بتفوق النموذج الأميركى وصلاحيته للتطبيق فى مجتمعاتها، أو على الأقل تخويفها من الخصم الأيديولوچى إلى الحد الذى يدفعها إلى الاحتماء بأمريكا عسكريًا وسياسيًا.

وهكذا وجدت الدول العربية نفسها، بعد الحرب العالمية الثانية، تواجه خيارًا جديدًا كل الجدة لم تألفه طوال العهود السابقة التى كان العدو فيها محددًا بوضوح، وكانت طرق النضال فيها معروفة ومباشرة. فقد أصبح عليها أن تحدِّد موقفها إزاء معسكرين متضادين، لم يكن أى منهما يحتلها احتلالاً عسكريًا مباشرًا، ولم يكن المنهج الذى يتبعه والهدف الذى يسعى اليه أىٰ منهما معروفًا بوضوح لدى جموعها الشعبية حتى أواسط القرن العشرين. وبعبارة أخرى، فقد وجد العرب أنفسهم يواجهون، لأول مرة، مشكلة الأيديولوچيات التى أصبحت هى الطابع المميِّز لصراعات القوتين العالميتين الرئيسيتين بعد الحرب العالمية الثانية، وكان جزء

كبيـــر من الجهود التى تبذلهـــا أميركا من أجل التـــداخل فى المنطقة العربية، يتـــخذ طابع الهجوم الأيديولوچى على المـــعسكر المضاد، والتبرير الأيديولوچى لأسلوبها الخاص فى الحياة.

ولكن، لماذا سعت أميـــركا إلى التغلغل فى المنطقة العـــربية بعد الحرب العـــالمية الثانية «السـبب الذى يعرفه الجـــميع، بالطبع، هو البتـــرول، الذى كان قد ظهر بالفـــعل فى البلاد العربيـــة قبل تلك الحرب، ولكن إمكاناته الهائلة فى المنطقـــة العربية، ودوره الحيوى فى مســـتقبل العـــالم الصناعى، لم تظهر بوضوح إلا بعـــد الحرب العالمية الثانية. وبعبارة أخرى، فإن العوامل التى كانت تدفع الدول الاستـــعمـــارية التقليـــدية إلى احتـــلال أجزاء من الوطن الـــعربي، كالموقع الجغرافى والسيطرة على طرق برية أو بحرية حيوية.. إلخ لم تعد تحـــتل المكان الأول فى سيـــاسة الدولة الكبـــرى التى ورثت الاستعمار التقليدى (وإن كانت تلك العوامل قد ظلت تحتفظ بقدر غير قليل من أهميتها)، وإنما حلّت محلها الرغبة فى السيطرة على موارد مادة حـــيوية بدونها يتـــوقف نبض الحياة فى مصـــانع العالم الغربى، ويوجد أهم مخزون عالمى منها فى المنطقة العربية.

على أن أميركا، فى سعيها إلى بلوغ هذا الهدف، كانت تحتاج إلى وسيلة تختلف عن الوسائل التقليدية التى كانت تلجأ إليها الدول الاستعمارية السابقة. وسرعان ما اهتدت إلى تلك الوسيلة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً، عندما حلَّلت الموقف فى المنطقة العربية وظهرت لها الإمكانات الهائلة التى ينطوى عليها الطموح الصهيونى إلى إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين. وسرعان ماتبنَّت قضية الصهيونية، وساعدت بكل قوة إلى إقامة الدولة الإسرائيلية وعلى استمرار وجودها وتوسُّعها، متخذة من هذه الدولة أهم أداة لها من أجل تحقيق هدفها فى السيطرة على المنطقة، وعلى مواردها.

وهكذا يتبيَّن لنا، من العرض الموجز السابق، أن بين العرب وأميركا ثلاث قضايا رئيسية، هى: الاختيار الأيديولوچى، والبترول، وإسرائيل.

وفى اعتقادى أن مناقشة هذه القضايا الثلاث كفيلة بإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين أميركا والعرب على المستوى السياسى، ومن ثم فإنها تعيننا على تحديد موقفنا من أميركا على أسس فكرية أكثر رسوخًا. وسوف نناقش هذه القضايا الثلاث بالترتيب الذى

أراه منطقيًا، فنبدأ بقضية البترول، ثم إسرائيل، وأخيرًا الأيديولوچية.

قضية البترول:

ليس من الصعب أن يستنتج المرء أن قضية البترول هى القضية الأساسية والحاسمة فى تحديد موقف أميركا من العرب، وموقف العرب من أميركا، طوال الأعوام الثلاثين الماضية. صحيح أن هناك قضايا أخرى هامة تثيرها العلاقة بين هذين الطرفين، ولكن تلك القضايا لا تكتسب أهميتها إلا بقدر تأثيرها - إيجابًا أو سلبًا- فى القضية الرئيسية، وهى البترول.

وربما اعتقد المرء أن هذه القضية لا تؤثر إلا فى علاقة أميركا بعدد من الدول العربية فقط، هى الدول البترولية، ولكن الواقع أن الممارسات السياسية التى تقوم بها أميركا مع الدول غير البترولية تستهدف بدورها هذه الغاية نفسها. فموقف أميركا من مصر، ومن اليمن الشمالى، على سبيل المثال، يتقرر إلى حد بعيد على أساس مصالحها البترولية، أى أنها حين ترسم سياستها إزاء هذين البلدين غير البتروليين تضع فى ذهنها أساسًا تأثير هذه السياسة فى مصالحها البترولية، وأستطيع أن أقول، بوجه عام، أنه

منذ اللحظة التى تبيّن فيها وجود البترول بكميات هائلة فى العالم العربى، سواء من حيث ما يستخرج منه أو ما يختزن فى جوف أراضيه، ومنذ اللحظة التى اتضح فيها مدى اعتماد الاقتصاد الغربى كله على هذه المادة الحيوية، تحددت لأميركا سياسة معينة فى المنطقة، وأصبحت هذه السياسة جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميريكية العامة فى العالم المعاصر.

والآن، ماهى الأهداف الرئيسية التى تسعى إليها أميركا فى سياستها البترولية إزاء العرب؟ **الهدف الأول هو الربح**. وهذا هو الهدف المباشر، والتقليدى، فى كل مرة تعثر فيها دولة متقدمة تكنولوچيًا وعسكريًا على مادة خام ذات أهمية اقتصادية فى أراضى دولة أقل منها تقدمًا. فالشركات الأميركية تجنى أرباحًا طائلة من كافة عمليات النقل والتأمين والتكرير والبيع.. إلخ هذه قصة معروفة، ولكنها تظل حقيقة ذات تأثير دائم، إذ أن الحرص على استمرار الأرباح وزيادتها يشكّل عنصرًا أساسيًا من العناصر التى تأخذه أميركا فى اعتبارها عندما تحدّد سياستها إزاء أية دولة عربية، أو أية حركة سياسية أو اجتماعية تظهر فى هذه المنطقة من العالم.

والهدف الثانى هو استمرار التدفق: وقد ظهرت أهمية هذا الهدف بالذات بعد الخطر البترولى المؤقت الذى مارسه العرب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومنذ ذلك الحين أصبحت أميركا أكثر وعيًا بأهمية هذا العامل الذى يمكن أن يشكل أداة ضغط رهيبة يمارسها العرب ضد المصالح الغربية بوجه عام. ومن هنا فقد حرصت على أن تفعل كل ما من شأنه ألا يُلجئ العرب إلى استخدام هذا السلاح مرة أخرى، ولم تتردد حتى فى اللجوء إلى التهديد باحتلال منابع البترول إذا اقتضى الأمر ذلك.

أما الهدف الثالث فى سياسة أميركا البترولية فهو أن تحول - بكل الطرق الممكنة - دون أن يصبح البترول العربى أداة مضادة للمصالح الأميركية. مثال ذلك أن البترول لا ينبغى أن يؤدى إلى أن يصبح العرب قوة اقتصادية قائمة بذاتها، تعتمد على نفسها وتنمو بصورة مستقلة عن أطماع الدول الكبرى، وإذن فلابد من رسم السياسة التى تمنع العرب من انتهاز الفرصة البترولية المتاحة لهم (لفترة زمنية قصيرة بالنسبة إلى عمر الشعوب) من أجل إحداث نهضة حقيقية فى بلادهم. والوجه الآخر للعملة، فى هذه السياسة، هو عمل كل ما من شأنه تحويل تلك الفرصة البترولية

إلى مصدر نفع للغرب بوجهٍ عام، وأميركا بوجهٍ خاص، بدلاً من أن تنفع أصحابها الأصليين.

هذه باختصار، هى أهم الأهداف التى تسعى أميركا إلى تحقيقها فى العالم العربى فيما يتعلق بتلك القضية الجوهرية، قضية البترول. ولما كان الكلام عن هذه الأهداف سيأتى، بشئ من التفصيل، فى آخر فصول هذه الدراسة، فإننا سنكتفى الآن بذكر هذه الأهداف دون تعليقٍ عليها، وحسبنا أن نشير إلى مسألتين جوهريتين تتعلقان بالجانب السياسى لقضية البترول.

المسألة الأولى هى أن التهديدات الأميركية بالاحتلال لا تعدو أن تكون عملية تخويف مقصودة. فهى تظهر دائمًا فى مناسبات معينة، وتسرب بطريقة مدروسة، وتخدم أغراضًا محددة بعناية. ولكن تنفيذ هذه التهديدات، فى ظروف العالم الحالية، أمر يصل فى صعوبته إلى حدٍ يقرُب من الاستحالة. ففى وقت الخطر، ليس أسهل من قيام عمليات تخريب واسعة النطاق تعطِّل إنتاج، الآبار وقدرة الأنابيب على النقل لمدد طويلة، وهو أمر تعرفه أميركا جيدًا، ولا تستطيع منعه لو تطورت الأمور إلى الحد الذى

ستدعي حدوثه. ومن جهة أخرى فإن التوازن الدولي الدقيق، وخاصة بعد سياسة الوفاق، يمنع أميركا من ممارسة هذه السياسة العدوانية في منطقة قريبة كل القرب من حدود خصمها الرئيسي، وهو الاتحاد السوفيتي. فقد تجاوز العالم إلى غير رجعة تلك المرحلة التي كانت فيها الدول الكبرى تستخدم السلاح دون رادع من أجل أي بلد تطمع في موارده الاقتصادية، بل أصبحت كل دولة تعمل حسابًا لعشرات العوامل قبل أن تُقْدم على أبسط خطوة عسكرية. ولو كنا في القرن التاسع عشر، لاحتلت أميركا منابع البترول في غمضة عين دون أن يوقفها أحد، أما في ظروف العالم الراهنة فإن التهوُّر العسكري لم يعد ممكنًا. وأوضح دليل على ذلك هو موقف أميركا من أحداث إيران. فلو كانت فكرة الاحتلال المباشر قابلة للتنفيذ لكانت إيران أحق من غيرها بذلك، ولكن التوازنات الدولية الدقيقة شلَّت حركة أميركا عن التدخل، وقدمت بذلك إلى الثورة الإيرانية خدمة كبرى

أما المسألة الثانية فهي أن البترول، مثلما أنه هو بيت الداء، فهو أيضا أصل الدواء. لقد كان البترول، هو نقطة البداية في الاهتمام الأميركي المكثَّف بالمنطقة العربية، منذ فترة ما بعد الحرب العالمية

الثانية، وكان بالتالى هو العامل الأساسى الذى وراء كل التدخلات الأميركية فى المنطقة، وكل السياسات التى تهدف فى النهاية إلى أن تضمن دوران بلدان المنطقة فى حلقة النفوذ الأميركى. فإذا شاءت شعوب المنطقة أن تتحرر حقيقة من هذا النفوذ الأميركى، وأن تسير فى طريقها المستقل، فلا بد أن يكون البترول أحد المفاتيح الرئيسية التى تستخدمها من أجل الخروج من سجن التبعية والانقياد.

وحين أقول ذلك، فأنا لا أعنى بالضرورة أن تقوم الدول العربية باستفزاز أميركا، أو الغرب، بتروليًا، إلى الحد الذى يدفع أميركا إلى المغامرة، اعتمادًا على العامل الذى أشرنا إليه منذ قليل، وهو أن موازين القوى لا تسمح الآن بالتدخل العسكرى السافر. فمثل هذا التهور المتطرف ليس من مصلحة أحد. وكل ما أعنيه هو أن العرب يجب أن يقفوا بحزم فى وجه أية تدخلات سياسية أميركية تتم بحجة تأمين الموارد البترولية التى لا يستغنى عنها الاقتصاد الغربى.

إننى أذهب إلى حد القول بأن المصالح الأمريكية والغربية، فى الميدان البترولى العربى، لا يمكن أن تتعرض لتهديد حقيقى، حتى

فى أسوأ الظروف (من جهة النظر الأمريكية). ذلك لأن أى نظام حكم عربى، مهما كان تطرفه، لن يقطع البترول نهائيا عن الغرب. وحتى لو تحقق تأميم كامل - فى جميع المراحل - للصناعة البترولية. فلا ينبغى أن يكون هذا ذريعة لتدخل أمريكا بحجة تأمين موارد البترول؛ ذلك لأن التضاد بين التأمين والتأميم هو تضاد زائف، مصطنع؛ لسبب بسيط هو أن البترول سلعة لابد أن تُبَاع، ولأن خصوم أمريكا فى الكتلة الشرقية لديهم ما يكفيهم وزيادة. فأين يذهب البترول فى هذه الحالة، وهل يحتمل أن تُوقِف الدول العربية، مهما كان تطرفها، نموّها الداخلى من أجل معاكسة أمريكا؟ هذه كلها افتراضات خيالية، ولكن الشئ الحقيقى هو أن يتعرض للخطر فى هذه الحالة ليس الإمداد بالبترول، وإنما هو شروط معينة للتعامل فى هذه السلعة الحيوية، فالخطر الذى تخشاه أمريكا، هو رفض الاستغلال والسيطرة واستمرار الإنتاج بالمعدلات التى تحتاج إليها السوق الغربية، لا وفقًا لاحتياجات البلد المنتج من الدخل البترولى. ولو قبلت أمريكا التعامل مع الحكومات المنتجة - مهما كانت درجة تطرفها - بشروط متكافئة، لما أصبح هناك شئ مهدد. ومعنى ذلك، باختصار، هو أن

التهديد بالاحتلال يرجع إلى الرغبة فى استمرار الاستغلال، لا فى تأمين موارد مستمرة من البترول.

وإذن، ففى القضية الأولى من القضايا السياسية التى تطرحها علاقة العرب بأميركا، أعنى قضية البترول، تقف هذه الأخيرة موقف الطرف المتحكّم الذى يستغل قوته من أجل فرض شروطه الجائرة. وعلى الرغم من أنه لا يتعرض لتهديد حقيقى، فإنه يلوح فى أوقات محددة مدروسة باستخدام القوة الغاشمة، ويهدد بالاحتلال، لا لشئ إلا لكى يحافظ على العلاقة غير المتكافئة فى التعامل بهذه السلعة الحيوية، مما يشكل أسلوبًا فى العلاقات الدولية عفا عليه الزمان، ويضفى ظلالاً قاتمة على النموذج الأميركى الذى لا يزال يُبهر الكثيرين. !

الفصل الخامس

قضية إسرائيل

لابد لكل من يبهره النموذج الأميركى، ويحلم بتحقيقه فى بلده العربى، أن يواجه مشكلة أساسية، هى التوفيق بين إعجابه المفرط بأميركا، وبين ما يعرفه عن الارتباط الوثيق بين أميركا وإسرائيل. والذى يحدث عادة هو أن المعجبين بأميركا يصوِّرون هذا الارتباط بصورة مشوهة، أو مخففة، لا تُعَبِّر عن حقيقته، وإنما تعبر عن رغبتهم - الواعية أو غير الواعية - فى الاحتفاظ بصورة نقية لأميركا من جهة، مع عدم التفريط فى موقفهم تجاه إسرائيل من جهة أخرى. وتدور هذه الصورة المشوهة عادة حول فكرة رئيسية، هى أن الارتباطِ بين أميركا وإسرائيل مؤقت، وأن فى استطاعة العرب، لو أجادوا استخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية، أن يفكوا هذا الارتباط، ويوجِّهوا السياسة الأميركية نحو الانحياز لهم، وأن يضمنوا على الأقل وقوفها على الحياد، بحيث تتخذ فى نهاية الأمر خطًا متوازيًا بين الطرفين.

هذه الفكرة تستهدف فى واقع الأمر، أن توفِّق بين شيئين لا يمكن أن يتلاقيا، وهما الحرص على إرضاءِ أميركا من جهة،

والتصدى لإسرائيل من جهة أخرى. والواقع أنه. إذا كانت أحداث الاعوام الثلاثين الأخيرة قد أثبتت شيئًا، فهو أن الارتباط بين أميركا وإسرائيل ارتباط عضوى لا ينفصم، وأننا لا يمكن أن نكون جادين لو حاولنا أن نحتفظ بصداقتنا لأميركا، وأن نقف فى الوقت ذاته موقفا حازمًا في وجه النزعة التوسعية الإسرائيلية. فهذان موقفان لا يجتمعان، وكل تجاربنا السياسية الماضية تثبت ذلك.

فكل من يختار البديل الأول، أعنى صداقة أميركا وتأييد اتجاهاتها العامة، وترك المجال أمامها لكى تتغلغل استراتيجيًا واقتصاديًا فى المنطقة، لابد أن ينتهى به الأمر إلى موقف متهاون فى القضية الأخرى، قضية إسرائيل. وكل من يأخذ البديل الثانى مأخذ الجد، أعنى من يريد الوقوف بحزم وصلابة فى وجه الأطماع الصهيونية، لابد أن يصطدم، بشكلٍ أو بآخر، بالمصالح الأميركية، وأن يتخلَّى عن وهم الاستعانة بأميركا من أجل زحزحة إسرائيل عن موقفها.

هذه هى القضية فى شكلها البسيط، الصريح، الذى لا يعرف

الالتواء أو المواربة.

إن موقف أميركا من إسرائيل يرتبط ارتباطًا جوهريًا وأساسيًا بقضية البترول. ومنذ اللحظة التى أدركت فيه أميركا خطورة الثروة البترولية الكامنة فى الأرض العربية على مصالح الغرب كله، اقتصاديًا واستراتيجيًا، اتخذت قرارها الحاسم: وهو أن تقف إلى جانب إسرائيل على طول الخط، وأن تحافظ على وجودها كما لو كانت ولاية أميركية، أى كما لو كان الاعتداء عليها اعتداء على أراضى أميركا ذاتها، وأن تؤيد جميع مطالبها، مشروعة كانت أم غير مشروعة، على حساب العرب.

وإنى لأكاد أجزم، عن طريق الاستنتاج وحده، بأنه يوجد فى مكان ما من أدراج مكاتب صانعى السياسة الأميركية، تقرير أو تخطيط استراتيجى أساسى وضع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، يُوَجِّه السياسة الأميركية إلى تأييد إقامة دولة لإسرائيل على أرض فلسطين. وإلى تبنِّى القضية الصهيونية، والاعتماد على إسرائيل بوصفها الركيزة الكبرى للسياسة الأميركية فى المنطقة. هذا التقرير لابد أنه يستند إلى أساسين مترابطين:

الأساس المباشر - هو أن إسرائيل خير ضمان لتدفق البترول

العربى، بإمكاناته الهائلة، إلى مصانع الغرب وشركاته.

والأساس غير المباشر هو أن وجود إسرائيل سيخلق مشكلة سياسية وعسكرية وحضارية كبرى لسكان المنطقة العربية، تحتل مكان الصدارة فى تفكيرهم، وتُشغلهم عن قضاياهم الأخرى، وتمتص طاقتهم الاقتصادية وتوقف نمو بلادهم، بحيث تظل فى حاجة دائمة إلى الخارجى والعون الأميركى بوجه خاص، وبحيث ينتهى بها الأمر إلى الاستعانة بأميركا نفسها ضد إسرائيل، أى بأميركا ضد أميركا!

وأكاد أجزم بأن هذا التقرير الأميركى يُحذِّر صانعى السياسة فى هذا البلد من أن إمكانات العرب البترولية يمكن أن تخلق فى المنطقة العربية دولة كبرى فى المدى الطويل، وذلك إذا تجمعت الثروة البترولية مع إرادة الوحدة بين شعوبها، وإذا أمكن التوفيق بين ضخامة الموارد البشرية لبعض البلاد العربية (مصر مثلاً)، وإمكانات الاستغلال الواسعة النطاق فى بعضها الآخر (السودان والعراق مثلاً) وتوافر الموارد المالية عند بعضها الأخير (البلاد البترولية). مثل هذه الدولة ذات الإمكانات الضخمة يمكن أن

تُشَكِّل خطرا جسيمًا على مصالح الغرب؛ لأنها ستوجِّه مواردها لخدمتها هى ذاتها قبل كل شئ. ومن هنا كان لابد من الحيلولة دون سير تاريخ المنطقة العربية فى هذا الاتجاه.

وأكاد أجزم أيضًا بأن هذا التقرير قد انتبهى إلى أن هناك وسيلتين رئيسيتين لتوجيه الأحداث فى المنطقة العربية على النحو الذى يحول دون إقامة هذه الدولة العربية القوية، الموحدة، الغنيَّة، المستنيرة.

الوسيلة الأولى هى إقامة إسرائيل كجسم غريب، مدجَّج بالسلاح، فى قلب الأرض العربية.

والثانية هى إدخال لعبة الانقلابات العسكرية فى الوطن العربى، وإخضاع أهم وأكبر شعوب المنطقة لأنظمة حكم أُحَاديَّة الرأى، أحادية الاتجاه، تقمع كل معارضة، وتتخذ من الاستمرار فى الحكم هدفًا يعلو على كل هدف آخر. ولو تأمَّلنا الارتباط الوثيق بين هاتين الوسيلتين، والتوافق الزمنى العجيب بين قيام دولة إسرائيل ووقوع أول انقلاب عسكرى فى المنطقة، لأدركنا إلى أىِّ حدٍّ نجحت أميركا فى تنفيذ هذا المخطط الاستراتيجى

الأساسى

على أن الأمر الذى أود أن أؤكده، فى هذه الدراسة، بوضوح قاطع، هو أنه لم يحدث حتى الآن ما يدعو أميركا إلى تغيير هذه الاستراتيجية الأساسية. فهناك كثيرون، فى وطننا العربى، على استعداد للاعتراف بأن الخطَّ السياسى العام لأميركا كان يسير فى هذا الاتجاه، ولكنهم يعتقدون أن هذا الخط قد تغيَّر فى السنوات الأخيرة. وسبب هذا التغيُّر، فى رأى هؤلاء، هو تبنى بعض الدول العربية خطًا معتدلاً، مما جعل أميركا تشعر لأول مرة بإمكان حفظ مصالحها فى المنطقة العربية عن طريق العرب أنفسهم، دون الحاجة إلى الاستعانة بإسرائيل وحدها، أو بإسرائيل قبل غيرها.

وفى رأيى أن هذا الاتجاه مُخطئ فى أساسه، وأن الخطَّ العام للسياسة الأميركية فى الشرق الأوسط، الذى يتخذ من إسرائيل الركيزة الكبرى لهذه السياسة، ما زال قائمًا، بالرغم من مظاهر هذا التغيُّر السطحية التى يفسرها البعض خطأ بأنها تحوُّل جوهرى.

أما الأسباب التى أستند إليها فى هذا الرأى الذى أدافع عنه

فهى:

أولاً: أن إسرائيل تنتمى حضاريًا إلى الغرب، فهى قطعة من حضارة الغرب أُقحمت بالقوة على أرض عربية. وكل باحث فى الحضارة الغربية يجعل من «العبرانية - المسيحية» أو من عقيدة «العهد القديم والعهد الجديد»، أصلاً أساسيًا من أصول هذه الحضارة. وعلى الرغم من كل التَّقَلُّبات التى مرَّت بها علاقة الأقليات اليهودية بالمجتمعات الغربية التى تعيش بينها، فإن رواد الصهيونية، وأهم الوافدين إلى إسرائيل، وأبرز زعماء الدولة الجديدة، كانوا ينتمون فى صميمهم إلى الحضارة الغربية، وكانوا غرباء، عقليًا ونفسيًا وثقافيًا، عن المنطقة التى أصبحوا يعيشون فيها.

ثانيًا: أن النظام الذى تطبِّقة إسرائيل فى بلادها يتفق أساسًا مع النُظُم الغربية، فإسرائيل دولة رأسمالية ذات أهداف توسُّعية. ومهما قيل من وجود تجارب ذات لون «اشتراكى» فى الظاهر، كالكيبوتز وغيرها، أو عن المنظمات العمالية الضخمة، كالهستدروت، فإن هذه التنظيمات تدين أساسًا بالأيديولوچية

العربية الرأسمالية، وتدافع عن مصالحها بكل قوة، وأحزاب الأغلبية فيها تسير وفقا لبرامج تنظر إلى إسرائيل على أنها جزءٌ لا يتجزأ من المعسكر الغربي الرأسمالي، بل على أنها عضوٌ شديد التطرف في هذا المعسكر.

ثالثًا: أن إسرائيل، بنظامها الغربي الليبرالي، هي النظام الوحيد المستقر في المنطقة. وليس المقصود بالاستقرار هنا - كما يفهمه بعض العرب - أن تكون هناك حكومة واحدة تظل متربعة على كرسي الحكم، وتُتقِن فنَّ الإمساك بزمام البلاد والحيلولة دون وصول أي منافس إلى السلطة، بل إن المقصود به هو أن إسرائيل، شأنها شأن معظم الدول الغربية المتقدمة، قد اهتدت منذ وقتٍ طويل إلى الصيغة التي تجعل انتقال الحكم من جماعة سياسية إلى أخرى يتم بطريقة سليمة منظمة بدون انقلابات أو إراقة دماء، أي أنها اهتدت إلى الصيغة التي عجزت جميع الدول العربية عن الاهتداء إليها حتى الآن، وهي أن يتغير الحاكم بهدوء عندما تتخلى عنه الإرادة الشعبية، ويترك مكانه لغيره مغادرًا قصر الحكومة سائرًا على قدميه إلى بيته، لا محمولاً إلى قبره أو منقولاً في عربة سجن، أو - إذا كان سعيد الحظ - مشحونًا على

طائرة حربية تقله إلى خارج البلاد.

وهكذا فإن إسرائيل من وجهة نظر المصالح الأميركية، هي وحدها المضمونة. ومن الواضح أنه لم يحدث، طوال الأعوام الثلاثين الماضية، أيّ شئ يدعو أميركا إلى إعادة النظر في العوامل التي تدفعها إلى الاعتماد الكامل على إسرائيل.

ولكن، قد يتساءل البعض: ألم يحدث في السنوات الأخيرة بالذات تغيير في اتجاه أميركا إزاء هذه القضية؟

نعم، حدث نوع من التغيير، ولكنه تغيير تكتيكي فقط. ففي السنوات التي توالت منذ إنشاء دولة إسرائيل، كانت أميركا تتخذ من إسرائيل حارسًا مسلحًا لمصالحها، وكانت الحروب الدائمة التي تُشنّها إسرائيل على العرب هي الوسيلة التي تُحقِّق لأميركا أهدافها البعيدة والقريبة في المنطقة. أما في السنوات القريبة فقد لاحت بوادر تكتيك آخر: فبدلاً من أن يضطر العربُ إلى تخصيص مواردهم المتزايدة لمحاولة الحد من انتشار هذا السرطان المخيف في جسم الأرض العربية، وبدلاً من أن يهملوا مشاكلهم الملحّة تحت تهديد السلاح الأميركي المقدَّم إلى إسرائيل، أصبحت السياسة الأميركية تتجه الآن إلى دفع العرب إلى الدخول باختيارهم في

معسكر أميركي واحد، إلى جانب إسرائيل. وحلّت أساليب الوعد والإغراء محل أساليب التهديد والتخويف، وظهرت بوادر تعطى أميركا أملا فى أن يقبل العرب بالتدريج، وبمحض إرادتهم، ما لم يكونوا يقبلونه قبل ذلك إلا تحت تهديد السلاح.

التكتيك إذن، هو الذى طرأ عليه التغيير، أما الاستراتيجية العامة فتظل على ما هى عليه: حماية المصالح الأميركية عن طريق ركيزة أساسية هى إسرائيل، وكل من يقبل التعاون معها لتحقيق هذا الهدف.

فى ظل هذه الاستراتيجية تظل مصالح أميركا مرتبطة ارتباطًا لا ينفصم بإسرائيل، أما الدول العربية فإن إميركا تدرك جيدًا أن المصالح الحقيقية لشعوبها تتعارض معها، ومن ثم فإنها لا تعتمد عليها إلا بقدر ما تسير حكوماتها على سياسة مغايرة لأمانى شعوبها، وهو أمر تعلم أميركا حق العلم أنه لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، ولذلك كان اعتمادها على أى نظام عربى أو تحالفها معه مؤقتًا بطبيعته مهما طال أمده، وكان دائما ثانوى الأهمية بالقياس إلى اعتماده على إسرائيل.

وعلى أساس التحليل السابق يتضح لنا أن هناك خطأين أساسيين فى أسلوب تعامل العرب مع أميركا، فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية:

الخطأ الأول هو استخدام السلاح الأميركى، إذا كان الهدف الحقيقى من هذا السلاح هو أن نحارب به إسرائيل؛ ذلك لأن أميركا هى المورد الرئيسى لأسلحة إسرائيل. ولما كانت مصالحها متطابقة معها تطابقًا تامًا، فمن العبث أن نتصور أنها ستقدم إلينا من السلاح ما يكفينا للوقوف فى وجه المطامع الصهيونية. فكل قطعة سلاح تعطى للعرب، لابد أن تعطى أضعافها لإسرائيل، فضلاً عن أن التسلح عن طريق أميركا لابد أن يكشف لإسرائيل، من خلال حليفتها الكبرى، عن مدى قوة العرب ومواطن ضعفهم أولاً بأول، مما يتيح لها أن تجرى حساباتها معهم على أدق الأسس الممكنة.

إن المنطق السليم وحده يكفى لإقناعنا بأن استيراد السلاح من أميركا من أجل محاربة إسرائيل عملية مناقضة لذاتها. ولعل فى موقف أميركا من مصر، فى مناسبتين مختلفتين، ما يؤكد هذه الفكرة بكل وضوح:

(أ) ففى حرب أكتوبر ١٩٧٣، عندما كان السلاح المصرى غير أميركى، حرصت أميركا، بعد أسبوع الانتصارات الأولى، على أن تعوض إسرائيل عن خسائرها وتضمن تفوقها فى أكبر وأسرع عملية نقل سلاح عرفها التاريخ، وكانت حجة كيسنجر هى أنه لا يمكن أن يسمح للسلاح الروسى بإثبات تفوقه على السلاح الأميركى، ولكن السبب الحقيقى هو أن أميركا - وفقا لاستراتيجيتها الأساسية -لا يمكن أن تسمح بتفوق حقيقى للعرب على إسرائيل، ولابد أن تجعل لإسرائيل اليد العليا فى أية معركة مع العرب.

فإذا كان هذا تصرف أميركا فى معركة لم تكن فيها هى التى وردت السلاح للعرب، فماذا يكون تصرفها لو كانت هى التى توزع بنفسها الأسلحة على الطرفين؟

(ب) وفى الآونة القريبة لم توافق أميركا على توريد أسلحة لمصر على نطاق واسع إلا بعد معاهدة ٢٦ مارس مع إسرائيل، أى أنها لم تقبل تقديم أسلحتها إلينا إلا بعد أن ضمنت أن هذه الأسلحة ستستخدم لأغراض أخرى، غير محاربة إسرائيل.

ويبدو لى أن هذا المبدأ الأخير هو الذى تفترضه أميركا فى حالة أى بلد عربى يطلب منها السلاح على نطاق واسع، بحيث لا توافق على هذا الطلب إلا بقدر ماتكون واثقة من أن لهذا السلاح أهدافا أخرى غير إسرائيل

أما الخطأ الثانى فهو الاعتقاد بأننا نستطيع أن نفكك التحالف بين أميركا وإسرائيل، أو نضعفه عن طريق إقناع أميركا بأن مصالحها مع العرب أهم من مصالحها مع إسرائيل. فهذا النوع من التفكير يفترض عدة أشياء، كلها باطلة:

فهو يفترض أولاً أن العرب يمكنهم أن يخدموا المصالح الأميركية دون أن يتهاونوا ويتخلّوا عن أمانى شعوبهم، أى أن من الممكن أن تتطابق مصالح العرب مع مصالح أميركا، وهو أمر يدخل فى باب المستحيلات. وهو يفترض ثانيًا أن أميركا تقبل بأن تجد لنفسها حليفًا أو حارسًا لمصالحها غير إسرائيل، وهو بدوره أمر مستحيل. وكل ماقلناه فى هذا الفصل إنما كان محاولة لإثبات استحالة هذين الافتراضين.

وهكذا تتضح لنا الصورة على حقيقتها: فقد يكون فى إمكاننا

أن نستعين بأميركا في أمور كثيرة، ولكن ليس في صراعنا مع إسرائيل؛ ذلك لأن من يستنجد بأميركا لكي تُعينَه على الوقوف في وجه إسرائيل هو، كما يقول المثل العربي البليغ، كالمستجير من الرمضاء بالنار، أو كمن يستعين بزعيم العصابة ليحمي نفسه من تهديدات عضو صغير من أعضائها - عضو له حقًا مطامعه الجزئية الخاصة، ولكنه في نهاية الأمر يأتمر بأوامر الرئيس، ولا يستمد كيانه إلا من انتمائه إليه.

الفصل السادس

قضية الأيديولوچية والتنمية

طوال هذه الدراسة، حاولت، بقدر ما أستطيع، أن أتجنب الألفاظ والمصطلحات الضخمة، وأن أعرض أفكارى للقارئ من خلال لغة عادية خلت من تلك التعبيرات المعقدة التى اعتادها مثقفونا، والتى قد تصلح فى مناقشاتهم الداخلية، ولكنها حين تُستخدم فى مخاطبة الجماهير العريضة تؤدى إلى فجوة واسعة بين المثقف وجمهوره، لا يملؤها إلا فراغ من عدم التفاهم.

لذلك فإننى حين أستخدم كلمة «أيديولوچيا» فى عنوان هذا الفصل الأخير، لا أودُّ من القارئ أن يتصور أننى خرجت أخيراً عن هذه القاعدة، وخضعت آخر الأمر لعادات المثقفين فى استخدام الألفاظ الرنانة. فالأيديولوچيا كما تستخدم هنا، لا تعنى أكثر من مجموعة الأفكار الأساسية التى تُشكِّل نظرة المجتمع إلى نفسه وإلى العالم، أو الموقف الأساسى الذى يعبِّر به المجتمع عن اتجاهاته فى الحاضر، وأمانيه فى المستقبل.

ومن الطبيعي، في هذه الحالة، أن يكون هناك ارتباط وثيق بين الأيديولوچيا - مفهومة بهذا المعنى - وبين قضية التنمية، فالتنمية ليست مجرد «نمو» كما قد يوحي أصل اللفظ ذاته، وإنما هي مسيرة شاملة تسترشد في سعيها إلى التقدم بأفكار رئيسية توجهها، ومن واجب كل من يتصدى لعملية التنمية في مجتمعه أن يجيب عن أسئلة أساسية مثل: لمصلحة مَنْ تتم هذه التنمية؟ وهل تكون التنمية اقتصادية فحسب، أم تشمل المجال الاجتماعي والثقافي بدوره؟ ومانوع المجتمع الذي نريد أن نحققه عن طريق هذه التنمية؟ ولو أمعن المرء التفكير في هذه الأسئلة، لوجدها كلها أسئلة أيديولوچية، أي أسئلة تتعلق بمجموعة الأفكار التي يرسم بها المجتمع طريقه في الحياة. ومن هنا كانت التنمية التي تقوم على أساس رأسمالي، مثلاً، مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكي؛ لأن الاختيار الأيديولوچي الذي ترتكز عليه التنمية مختلف في الحالتين على أساس هذه المقدمة الواضحة، نود أن نعالج الآن آخر الموضوعات التي سنعرض لها في هذه الدراسة، وهو في الوقت نفسه ربما كان أهم موضوعاتها جميعًا. فالنموذج الأميركي مطروح اليوم، بقوة

وإلحاح، على العالم العربى بوصفه نموذجا مثاليا للتنمية. وأنصار هذا النمـوذج يؤمنون بالأيديولوچيـة الأميركـية، ويـعتـقدون أن الأسس التى ترتكز علـيهـا تصلح للانطبـاق على المجـتـمعـات العربية، بل إنها هى التى تحمل فى طياتها إمكانات حل المشكلات المزمنة التى تعانى منها مجتمعاتنا. فما مدى صحة هذا الاعتقاد؟

فى مـعالجـتنا لهذا الموضـوع الحـيوى، لأبد أن ننظر إليـه من زاويتين مختلفـتين، هما زاويتا البلاد العربية الغنيـة والفقيرة؛ لأن مشكلات التنمية فى كل منهما تختلف فى نواح كثيرة.

١- الدول الغنية:

هناك أسباب كثـيرة تجعل الدول الغنية أكثر من غـيرها تعرضًا لإغراء النموذج الأميـركى فى التنمية، وأكثر من غـيرها ميلاً إلى اختـيار الأيـديولوچيات الأمـيركـية. ولعل فى واقع الثـراء ذاته، وارتفاع مسـتوى الدخل القومى والفردى، مـا يفسر هذه الظاهرة إلى حدٍ بعيـد. فالأيديولوچيات التى تسيـر أميركا وفقًـا لها تفتح الباب على مصراعيه أمام فرص الإثراء، ولا تضع حدودًا لما يمكن أن يملكه الفرد، على حـين أن الأيديولوچية المضادة التى تحـاربها

أميركا تَحُدّ من فرص الامتـلاك، وتضع مصالح المجتمع كضوابط وحدود لما يمكن أن يحرزه الفرد من ثروات

ومع ذلك فـإن من واجبنا أن ننفـذ بنظرتنا إلى مـاوراء السطح الخـارجى للظواهر، وأن نتـسـاءل: هل يصلح نمـط التنميـة الذى تشجِّعه أميركا للانطباق على البلاد العربية الغنية، وهل يؤدى هذا النمط إلى خدمة المصالح الحقيقية لشعوب هذه البلاد؟

لكى نجـيب عن هذا الـسؤال لابـد لنا من الإشـارة إلى ثلاث حقائق أساسية:

الأولى: هى أن ثروة البـلاد العـربية، فى وضـعـها الحـالى، توظف - فيما يتعلق بفوائـضها ومدخراتها على الأقل - من أجل خدمة الاقتـصاد الغربى، وعلى رأسه الاقتصـاد الأميركى. وعلى الرغم من كل الروابط المتينة، سياسيًا واقتصاديًا وتعليميًا وثقافيًا.. إلخ بين الدول العربية البترولية وبين أمـيركا، فإن هذه الأخيرة لم تُسهم في وضع أى برنامج يسـاعد الدول الغنية على الانتـفاع من أموالها في إرساء دعـائم اقتصاد داخلي متين، معـتمد على ذاته، قـادر على مواجـهة الـظروف التي ستـجـد عندما تنضب مـوارد البترول:

هذه حقيقة مألوفة، نقرأ عنها في صحفنا كل يوم، ولكنها تظل - بالرغم من ذلك - شيئًا يدعو إلى التأمل العميق. فكيف تكون هناك كل تلك الروابط الوثيقة بين البلاد البترولية وبين أميركا، دون أن تحاول هذه الأخيرة مساعدة الأولى في الإفادة من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، أي نوع من النموذج أو من المثل الذي تضربه تلك الدول الكبرى في علاقتها بدول صغيرة تحتاج إلى الإفادة من تجارب الآخرين كيما تشق لنفسها طريقًا مستقلاً؟

أليس ذلك هو نموذج الاستغلال فحسب - أعني الاستغلال الذي يخدم مصالح الطرف القوى ولا يكترث بالمطالب الحيوية البعيدة الأمد للطرف الضعيف. ولماذا لا تساعد أميركا الدول العربية البترولية على وضع برنامج للتنمية توظف فيه معظم فوائضها المالية في الداخل بدلاً من أن تودعها في بنوك غربية وأميركية لخدمة اقتصاد هو أصلاً قوى معتمد على ذاته؟ أليس هذا دليلاً على التعارض بين النموذج الأميركي وبين أبسط متطلبات المستقبل لدى الدول العربية الغنية؟

والحقيقة الثانية: هي أن أميركا لا تكتفي بالإفادة من فوائض الأموال العربية لخدمة مصالحها الخاصة، ولا تكتفي بالامتناع عن

الإسهام في أي برنامج شامل يضمن للدول العربية الغنية مستقبلاً مأمونًا، بل إنها تضع نصب أعينها استنزاف الثروة البترولية العربية في أسرع وقتٍ ممكن، دون أية مراعاة لحاجات البلاد المنتجة. فأية محاولة لخفض إنتاج البترول إلى الحد الذي يتمشى مع المطالب الحقيقية للبلد المنتج، تلقى مقاومة من الطرف الأميركي؛ لأن ما يحرص عليه هذا الطرف هو سد حاجات الاقتصاد الغربي، وليس مراعاة مطالب المنتجين على الإطلاق. ولو قيل إن هذا أمر لا مفر منه؛ لأن في الغرب مصانع لا بد لها أن تعمل، وهي تحتاج إلى كميّات يَومية عهائلة من البترول - لو قيل هذا لقلنا إن هذه حجة غير مُلْزِمة على الإطلاق؛ ذلك لأن الغرب لا يريد أن يغيِّر نمط حياته، الذي ينطوي على قدر هائل من السفه والتبديد، والذي يستهلك فيه المواد الخام في العالم، وليس البترول وحده، إلى حدٍّ أصبح يثير قلقًا حقيقيًا لدى كل من يفكر في مستقبل البشرية بشيء من التَّعَمُّقِ، ولقد اشترى الغرب نمط حياته الباذخ هذا، منذ أن كان يملك السيطرة العسكرية الى أن استعاض عنها بالسيطرة الاقتصادية، على حساب شعوب العالم الثالث. فإذا كانت هذه الشعوب الأخيرة تعيش حياة الكفاف، وتنقصها ضرورات الحياة الأساسية ذاتها، ومع ذلك تظل تعمل وتكافح

دون أن تشكو، فلماذا لا تتنازل الشعوب الغربية المترفة عن قدر من رفاهيتها لكي تحقق مزيدًا من التوازن بين اقتصاديات مناطق العالم المختلفة؟ الذي يحدث بطبيعة الحال هو أن هذه الشعوب تقبل أي حل - حتى لو كان هو التدخل العسكري ذاته - فيما عدا المساس بمستوى معيشتها المرتفع، ومن ثمّ فإنها تستنزف، من بين ما تستنزفه، موارد البترول بسرعة تفوق كثيرًا ما تحتاج إليه الدول المنتجة ذاتها، وبذلك تكون عاملاً معوّقًا في وجه تنمية هذه الدول.

والحقيقة الثالثة: هي أن الدول الغربية الصناعية، وعلى رأسها أميركا، تحرص على أن تنشر في الدول العربية الغنية عادات استهلاكية متطرّفة، تحقق لها عدة أهداف، ولكنها تعود على اصحابها بأوخم الضرر:

(أ) فالاستهلاك الزائد يعود على الدول الصناعية الكبرى ذاتها بالنفع المباشر. وكلما انتشرت بين الشعوب العربية الغنية عادات الترف، والشراء بسبب وبغير سبب، وتغيير طراز السلع والأجهزة الاستهلاكية بلا انقطاع، واقتناء أحدث المنتجات أولا بأول، مع التخلص من القديم بلا ثمن، كان معنى ذلك مزيدًا من النفع

لأصحاب المصانع، ومزيدا من التورط والإدمان الاستهلاكي لدى المشترين

(ب) والأخطر من ذلك أن هذا الاستهلاك المفرط يفسد أذواق هذه الشعوب، ويشوه شخصيتها بالترف الزائد، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى حد التبديد، ويساعد على تنشئة أجيال اعتادت سهولة العيش، حتى أصبحت تعزف عن بذل أى نوع من الجهد أو المعاناة. ووجود هذه الرغبة الطاغية في الحياة السهلة، التي يأتي فيها كل شيء جاهزًا بلا مجهود، يتعارض بطبيعة الحال مع متطلبات التنمية التي ينبغي أن تعتمد فيها الشعوب على نفسها وتبذل في حاضرها جهودًا تقيها شر الحاجة في المستقبل.

(جـ) وربما قيل إن شعوب الدول الصناعية الكبرى تستهلك بدورها على نطاق واسع، دون أن يؤدي ذلك الى فقدانها حماسة العمل وبذل الجهد. ولكن شتّان ما بين الحالتين:

فالشعوب الصناعية قد مرّت بتجربة الاختراع والإبداع بالنسبة إلى كل ما تستهلكه. وهي قد عايشت التليفزيون منذ أن كان وميضًا خافتًا على شاشة باهتة، إلى أن أصبح أفلامًا ملونة، وربما

مجسمة، وعايشت السيارة منذ أن كانت عربة خيل مطورة، إلى أن أصبحت صالونًا فاخرا سريعًا صامتًا. أمّا الشعوب الغنية المستهلكة في بلاد العالم الثالث، فلا تعرف هذا الإنتاج إلا في صورته النهائية، ولا تتعامل معه إلا عن طريق استعماله فحسب. وهي لم تُعايش تجربة اختراع، ولم تمر بمعاناة التطوير والتجويد، ومن ثم فإن دلالة الاستهلاك عندها، وتأثيره في شخصيتها، مختلفة كل الاختلاف.

من هذه الحقائق الثلاث يتضح لنا أن نمط التنمية الذي تشجعه أميركا في الدول العربية الغنية يؤدي بهذه الدول إلى أن تنعم بحلم وردي سريع، ولكنه يترك الواقع الذي سيعقب هذا الحلم دون معالجة على الإطلاق. ومن هنا كان واجب هذه الدول ألا تنساق وراء هذا النمط، وأن تدرك الفوارق بين أوضاع أميركا وأوضاعها الخاصة، والاختلاف الكبير في نموذج الحياة الاستهلاكية ونتائجها لدى مجتمع تكنولوجي متقدم، ولدى مجتمع يعاني من مشكلات التخلف بالرغم من امتلاكه ثروة مؤقتة.

٢- الدول الفقيرة:

إذا كان نمط الحياة الاستهلاكية، الذي يفتح الأبواب على مصراعيها لمنتجات البلاد الصناعية المتقدمة، لا يصلح للبلاد العربية الغنيَّة، فمن السهل أن ندرك أنه أقل صلاحية للبلاد العربية الفقيرة. فحين تتخذ هذه البلاد الأخيرة من النمط الأميركي نموذجًا، وحين تحاول أن تقلِّد أسلوب الحياة الأميركي، متصورة أن هذا الأسلوب سينجح عندها كما نجح في بلده الأصلي، فإنها تقع في وهمٍ كبير، وتسقط في هوة سحيقة قد يكون من الصعب عليها أن تنتشل نفسها منها لأمدٍ بعيد.

ذلك أولاً لأن البلد الفقير أقل قدرة من البلد الغني، بطبيعة الحال، على استيعاب أدوات الترف الاستهلاكي. والنتيجة الطبيعية لذلك هي تشجيع فئة محدودة جدًا على الاستثمار السريع المربح في تجارة السلع الاستهلاكية واستيرادها، وفئة أخرى أكبر قليلاً من السابقة، ولكنها بدورها محدودة، على اقتناء هذه السلع. أما القاعدة الشعبية الواسعة فسوف تنظر بحسرة إلى القلة المحظوظة، وسوف تتضاعف معاناتها؛ لأنها تجد أمامها نموذج صارخ للاستهلاك السفيه من جهة، ولأن أعباء المعيشة ستزداد

ثقلا عليها، من جهة أخرى، نتيجة للتصعيد المستمر في الأسعار الذي تحدثه تصرفات تلك القلّة المحظوظة.

ومن المستحيل معالجة موقف كهذا عن طريق التبشير بفلسفة «مجتمع الأسرة الواحدة» بين أفراد المجتمع الفقير؛ ذلك لأن فلسفة «الأسرة الواحدة» ينبغي أن تكون التزامًا من كلا الجانبين: فكما تطالب الفقير بألا يحقد على الغني أو يتمرّد ضده، ينبغي أن نُطالب الغني بألا يثير حقد الفقير وتمرده. ولكن الذي يحدث هو أن فلسفة «الأسرة الواحدة»، في هذه المجتمعات الفقيرة، لا تتذكر سوى التزامات الفقير وحده، أي التزامات طرف واحد من أطراف «الأسرة الواحدة»، بينما تتغاضى تمامًا عن التزامات عضو الأسرة الغني تجاه «أقربائه» الجياع!

إن النموذج الأميركي يدعو إلى ترك نشاط الأفراد، في الميدان الاقتصادي، يسير في طريقه حرًا، دون أن تقف في وجهه أية قيود، ودون أن تكون هناك حدود لتوسُّعه ونموِّه، ومن الجائز أنه كان لهذه الدعوة ما يبررها في ضوء ظروف أميركا الفريدة، التي عرضناها في الفصول السابقة: فقد كانت قلة البشر، وضخامة الموارد، وإمكانات الاستثمار الهائلة، والطبيعة المغامرة للوافدين -

كانت هذه كلها عوامل تشجع على إطلاق العنان للنشاط الفردي حتى يصل إلى أقصى مداه.

وقد أصبح هذا الاتجاه جزءا لا يتجزء من البناء الفكري للمجتمع الأميركي. فمنذ أكثر من مائتي عام، نجد الإعلان الأميركي لحقوق الإنسان يتضمن بصورة واضحة انتقادًا لفكرة تدخل الدولة إلا في أدنى الحدود. وهكذا فإن أية دعوة إلى التأميم، أو التخطيط المركزي الموجه للاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية، تلقى مقاومة هائلة. وما زالت عبارة جيفرسون القائلة: «إن أفضل الحكومات هي أقلها حكمًا» - مازالت تعد شعارًا سياسيًا رئيسيًا لقطاعات كبيرة في المجتمع الأميركي.

حسنًا، هذه على أية حال فلسفة أميركا الخاصة، وهي فلسفة نجحت - برغم تحفظاتنا الكثيرة عليها - في ضوء الظروف الخاصة والفريدة لهذا المجتمع. ولكن مشكلة أميركا، بعد أن أصبحت القوة العظمى في العالم المعاصر، هي أنها لا تكتفي بالدعوة إلى المبادئ داخل حدودها، وإنما تبذل كل ما في وسعها لكي تطبقها على أكبر عدد من دول العالم، بغض النظر عن ظروفها

وأوضاعها الخاصة.

إن بلاد العالم، حتى الكثير من الدول الغنية، تتجه على نحوٍ متزايد إلى تأميم مرافق وخدمات أساسية فى المجتمع، كالتعليم والصحة والمواصلات والإذاعة.. إلخ.

ذلك لأن التطور التاريخي يثبت صعوبة تطبيق مبدأ «الحد الأدنى من تدخل الحكومة» في معظم مجتمعات العالم. وحين نتأمل البلدان الفقيرة بالذات نجد هذا المبدأ مستحيل التطبيق. فعندما تكون الموارد محدودة، والسكان متزايدين، يكون معنى عدم تدخل الدولة هو ترك الفرصة أمام السمك الكبير لكي يبتلع السمك الصغير. وكما أن الأسرة ذات الدخل المحدود تحتاج، لكي تستمر في الحياة، إلى تدبير دقيق لميزانيتها ولأوجه الإنفاق فيها، ولا تملك ترف التساهل أمام رغبات الأفراد المتباينة، فكذلك تحتاج البلاد الفقيرة إلى توجيه وتخطيط لمواردها المحدودة؛ كيما تنتفع بها على أفضل نحوٍ ممكن وإلا كانت الكارثة، التي تتمثل في انتعاش أوضاع القلة الضئيلة، وشقاء الملايين من أبناء الشعب.

وإذن، فالنموذج الأميركي أبعد ما يكون عن الانطباق على

مجتمع فقير محدود الموارد

وهذا أمرٌ لا نحتـاج فيه إلى تفكيرٍ عميق؛ لأن النتـائج العملية ذاتها تثبته على نحوٍ قاطع. ففي كل حالة يطبق فيها هذا النموذج بلا تمييـز في بلدٍ من بلاد العالم الثـالث الفقيـرة، تكون النتيـجة إخفاقًا ذريعًا. خذ أوثق الدول صلة بأميـركا، وأكثرها اقتداءً بها: كدول أميركا اللاتينية، أو تركيا، أو فيتنام الجنوبية فيما مضى، أو تايلاند، أو إيران في عهد الشاه.. هل نجح النموذج الأميركي في حالة واحـدة من هذه الحالات، فـي بناء مجتـمع تسوده الـعدالة وينال فيـه كل إنسان - وخـاصة من الطبقـات الفقـيرة - نصيـبه المعقـول من ثروة المجتمع؟ ألا تشتـرك هذه المجتمعـات كلها في وجـود تفاوت صـارخ بين طبقـاتهـا، وعدم التـوصل إلى حلول لمشكلاتهـا الأساسيـة، والعجـز عن النمو والاسـتثـمار الرشـيد لمواردها، وسيطرة أساليب القمع من أجل تغطية المظالم الفادحة؟

هذه أمـثلة نلمسـها بأنفـسنا، وهي تقدم إلينا نحن الـعرب - وخاصة الفقراء مـنا - أبلغ دليل على أن النموذج الأميركي الذي يفتتن بـه بعضنا، عاجـزٌ تمامًا عن حل مـشاكلنا، وأن نجـاحه في

بلاده ليس على الإطلاق دليلاً على انه يمكن أن ينجح في ظروف مختلفة كل الاختلاف.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه عند هذه النقطة هو: هل تجهل أميركا هذه الحقائق؟ هل هي بلد مثالي توجد لديه كل النوايا الطيبة إزاء الآخرين، ولكن سوء حظه هو الذي يجعله فاشلاً دائمًا مع الآخرين؟ إن المسألة، بالطبع، أبعد ما تكون عن ذلك. فأميركا تعلم تمام العلم أن نظامها لا يصل إلا لها، وأنه في حالة البلاد الفقيرة بالذات يؤدي إلى الفشل التام، ولكنها، ببساطة، لا تكترث بما يحدث للآخرين.

أنها تسلك بطريقة برجماتية (وهي كلمة تعبِّر عن الاتجاه الفلسفي المسيطر على الفكر والسلوك الأميركيين، وتعني ببساطة: البحث عن النجاح العملي، بغض النظر عن المبادئ ذاتها)، فقد كانت، في إيران مثلاً، ترى الفقر المدقع والظلم الفادح والثراء الفاحش جنبًا إلى جنب، ولكنها لم تهتم، وإنما ركزت جهودها على التحالف مع الحاكم ومع طبقة المتنفعين المحيطة به، وشجعته على التمادي في استبداده وتجاهل مطالب شعبه، بل هي التي علَّمت زبانيته كيف يُتقنون فنون التجسس والتعذيب وانتزاع

الاعترافات.. إلخ وما دام الحاكم قادرا على أن يحكم قبضته على شعبه بيد من حديد ويقوده رغما عنه إلى طريق يحقق مصالحها هي، فلا يهم على الإطلاق ماذا يحدث لهذا الشعب.

ولكن عبرة التاريخ البليغة تثبت لنا أن الانقياد للنموذج الأميركي يقود الحكام أنفسهم، لا شعوبهم المغلوبة على أمرها فحسب، إلى الهاوية، فكيف ينظر المسئولون الأميركيون إلى كارثة الشاه بعد حدوثها؟ إنهم نادمون؛ لأنهم لم يتنبهوا إلى قوة المعارضة، ولم يتداركوها في الوقت المناسب، ولم يساعدوا الحاكم الطاغية على التخلص منها. ولكنّا لم نسمع اعتراضًا من مسئول أميركي واحد على السياسة التي يتّبعها الشاه، ولم نلمس لدى أحد منهم ندمًا على أنهم تركوه يطغى، ويستبد، ويستبيح أموال شعبه دون أن يقدموا إليه نصيحة تخفف من غلوائه. ومعنى ذلك أن الحاكم، حتى حين يُعادي شعبه في سبيل المصالح الأميركية، لا يجد من أميركا مساعدة إلا على التمادي في الطغيان، ولا يلقى منها أى توجيه يردّه إلى صوابه أو يقلل من إمعانه في الظلم. وبالاختصار فإن أميركا تجر أصدقاءها حتمًا إلى الهاوية. وهذه - كما أدرك بعد فوات الأوان حكام تهاوت

تيجانيهم في الأونة الأخيرة - عبرة لمن يعتبر

أعود، في نهـاية هذه الدراسة، فـأقول إن المسألة لـيست على الإطلاق مسألة أخلاقـية فليست أميركا، في عـالمنا المعاصر، هي الفتى القوي الشرير، الذي يجر أصـدقاءه معه إلى هاوية الفساد، وإنما الموضوع في أسـاسه مـوضوع نظام لا يملك إلا أن يسـير في هذا الطري؛، لأنه هكذا بدأ، وهكذا نمـا وتوسع، وهكذا يتحـتم عليه أن يسير.

إن أميركا، بحكم تكوينها ومصالحها الحيوية، لا تستطيع إلا أن تكون كذلك. أما نحن فـما زالت أمامنا فرصة للاخـتيار. وليس هناك على الإطلاق ما يرغمنا على أن نختار طريقًا ثبت لنا أنه لن ينفع بلادنا الغنيـة ولا الفـقيـرة، ولن يُوَجِّهَ من ينقـاد له إلا إلى طريق الهاوية.

مقامرة التاريخ الكبرى

على ماذا يراهن جورباتشوف؟

الفصل الأول

المقدمات

لا أظن أن التنبؤ بالمسار الذى سيتخذه التاريخ، حتى على المدى القريب، كان في وقت من الأوقات أصعب مما هو في اللحظة الراهنة. أقول هذا وأنا على وعي تام بأن الأساليب العلمية لتكوين صورة معقولة عن الأوضاع المستقبلية قد تقدمت في الآونة الأخيرة تقدمًا هائلاً، حتى أصبح هناك علم قائم بذاته، هو «المستقبليات» له أساتذته المتخصصون ودورياته العلمية ومعاهده ومؤتمراته، ويستعين بأحدث طرق البحث وأدق الحاسبات الألكترونية. ومع ذلك فإن التحول الذي طرأ على العالم في الربع الأخير من العام الذي ودعناه أخيراً، قد خرج بحدة عن كل توقع، وقفز بعنف خارج كل إطار كان يوضع فيه المسار المحتمل للتاريخ، وأغلب الظن أن الصورة التي سيذكرها المؤرخون عن عقد الثمانينات بأكمله سيكون أغلبها مستمداً مما حدث في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عامه الأخير، كما أن أحداث عقد التسعينات سوف تتحدد، إلى مدى بعيد، بما حدث في هذه الأشهر الثلاثة الحاسمة.

إن التاريخ، الذي كان يبدو في نظر إنسان النصف الثاني من القرن العشرين مستأنسا طيِّعا، يمكن حساب العوامل المتحكمة في تحولاته، واستشفاف مساراته المقبلة بقدر معقول من الدقة، يبدو اليوم، ونحن نستهل العقد الأخير من هذا القرن العجيب، أشبه بالحصان البرِّيّ الجامح، في قفزاته العشوائية، وانطلاقاته المفاجئة، واستعصائه على لجام العقل.

لقد تنبه الكثيرون في الشرق والغرب، بعد التقلبات الأخيرة الصاخبة، إلى التشابه الواضح بين عام ١٧٨٩، عام الثورة الفرنسية وعام ١٩٨٩، عام الثورة في المعسكر الاشتراكي، ووجدوا في كلٍّ من العامين مفترق طرق حاسمًا في تاريخ البشرية، ولكن هل خطر هذا التشابه ببال أحد ممن سجّلوا على صفحات جرائد العام كله توقعاتهم عن العام الجديد، عند نهاية عام ١٩٨٨؟ وهل طاف هذا التشابه بذهن أحد، في الوقت الذي كان فيه العالم يحتفل مع فرنسا بمرور مائتي عام على ثورتها في شهر يوليو (تموز) الماضي؟ هل توقع أحد خلال الشهور القليلة التالية صورة مختلفة تمامًا عن تلك التي اعتدناها، وبنينا عليها جميع تحليلاتنا وتوقعاتنا خلال السنوات الأربعين الماضية؟ وهل تخيّل أحدٌ ممن عرضت عليهم شاشات التلفزيون صورة

تشاوشيسكو في نوفمبر الماضي، وهو يخطب في اجتماعه الحزبي الأخير. فيرفض في صلف وعرور وعناد كل التغييرات التي اجتاحت أوروبا الشرقية، ويستقبله ألوف الحاضرين (ممن يزعمون أنهم ممثلو الشعب) بالتصفيق الحاد عند كل مقطع في خطابه، والوقوف إجلالاً عند دخوله وخروجه - أقول هل تخيل أحد عندئذ أن هذا الزعيم الجبار سيرتمي في الوحل، مع نظامه كله، ممزقًا بالرصاص بعد أقل من أسبوعين في أعقاب ثورة شعبية بطولية ضحت بالكثير من أجل إزاحة الطاغية في زمنٍ قايسي؟

هكذا يبدو التاريخ، في أيامنا القليلة هذه، أشبه بنهر ظلّ يسير في مجراه هادئًا، ثم يتحول فجأة إلى شلال هادر يصمّ الآذان، ولا يسلك كل من يقف يتأمل جبروت التدفق الصاخب بعد هدوء طويل، إلا أن يوقن بأن مجراه لن يعود أبدًا بعد هذا الشلال مثلما كان.

إن الحيرة هي السمة المميزة لكل محاولات التحليل التي تُقَدَّم للوضع الراهن في العالم بعد الأحداث العاتية التي عصفت بنظامه المستقر منذ أربعين عامًا. وحين يكتب أعقل العقلاء عن هذا الوضع العالمي الجديد، فإنه لا يستبعد احتمال حدوث شيء يقلب

تحليلاته وتفسيراته رأسا على عقب في اليوم التالي لظهور مقاله. لقد حلّت المفاجآت محل التوقعات، والدهشة محل التنبؤات، وانعدمت الرؤية حتى أمام من يملكون أعظم العلومات وأدق أدوات التحليل.

ولكن، في قلب هذا التحول الخاطف الصاخب يقف رجلٌ واحد في العالم لا يبدو عليه أى قدر من القلق إزاء ما يحدث. بل إن خصومه، الذين تبدو التغييرات وكأنها في صالحهم، هم الذين يبذلون جهودًا هائلاً من أجل إخفاء توترهم وقلقهم. هذا الرجل هو ميخائيل جورباتشوف، الذي أسهم في تغيير عالمنا بأكثر مما أسهم به أى فرد آخر في التاريخ المعاصر. وعلى الرغم من أن المثقفين في جيلنا قد اعتادوا ألا يبالغوا في تضخيم دور الفرد في التاريخ، وظلوا يؤكدون دائمًا أن الصانع الحقيقي للتحولات الكبرى في مجرى العالم هو الجماهير، والقوانين الموضوعية التي تحكم تحركاتهم، وأن أى فرد مهما كانت مكانته لا يعدو أن يكون محصلة العوامل الاجتماعيةالكبرى التي تتحكم في مسار التاريخ، على الرغم من هذا كله، فإن المرء لا يملك إلا أن يربط بين الثورة التاريخية الكبرى التي نعيش الآن أهم مراحلها، وبين شخص جورباتشوف على وجه التحديد، سواء نظرنا إليه

على أنه فرد عبقري، أم على أنه تجسيد لقوى تاريخيه أوسع نطاقا وأعمق تأصلا منه

وليس أدل على ذلك، من تلك المفارقة الغريبة التي نلمسها في تقييم خصومه له: فألد أعـدائه، في أميركا وإنجلترا مثلاً، يكيلون له المديح ويتـغنون بحكمـته وشـجاعـتـه، في نفس الوقت الذي يؤكدون فيه أنه هو الخاسر الأكبر، وأن النظام الذي ينتمي إليه قد انهار، وأن شعوبه قد اختارت التحوّل إلى النظام البديل.

ومعنى ذلك أن الإنسان المعاصر، سواء أكان ممن يعترفون بأن التحولات التاريخية في المعـسكر الاشتراكي هي تحولات إيجابية، أم كان ممـن يرون أنها تمثل النهـاية الحتـميـة لهذا المعـسكر ولكل المعركة الايديولوچية بين الرأسمالية والشيوعية، ويؤكد في الحالتين أن هذا الرجل بعـينه هو الـذي يلعب دور البطولة على مـسـرح الأحداث الحاسمة في عالم اليوم. ولكن السؤال الهام، والحاسم، يظل قائمـًا: فإذا كـان العالم كله يعتـرف لجورباتشـوف بالفضل الأكبر - وربما الأوحد - في إدارة عجلة التاريخ نحو هذا المنعطف الحاسم، فهل كـان دوره يقتصر على البـدء في تحريك الأحداث، والسماح للتطورات بأن تسيـر في مجراها بحريّة، دون تدخلٍ من

المدببات السوفياتية التي منعت من قبل تحولات كثيرة داخل المعسكر الشيوعي، أم أن المسار الذي تتخذه الأحداث، بعد هذه البداية العاصفة، هو أيضًا من صنعه؟ هل كان جورباتشوف، مثل إله أرسطو، هو «المُحرِّك الأول» للأحداث، ثم سارت هذه الأحداث بعد ذلك في طريقها الخاص دون تدخل منه، وأفلت زمامها من بين يديه، أم أنه، بعد أن أعطى إشارة الانطلاق الأولى، ما زال ممسكًا بالدقة؟

إن العالم كله يعترف لجورباتشوف بالأمر الأول، أعني البدء في تحريك الأحداث التي أدت إلى تحوُّلٍ حاسم في التاريخ المعاصر، أما الأمر الثاني، أعني مدى تحكمه في المسار اللاحق لهذا التحول، فهو مدار خلاف كبير، من أصعب الأمور في اللحظة الراهنة، التي ترتفع فيها حرارة الأحداث إلى درجة الغليان، أن يتخذ المرء موقفًا بين هذا الرأي وذاك؛ لأن وضوح الرؤية يحتاج إلى وقت حتى ينقشع ضباب التقلبات العنيفة والمفاجئة.

ومع ذلك فإن الرأي الذي أدافع عنه، بقدر ما تسمح لي الأحداث الراهنة بالحكم، هو أن جورباتشوف يقوم بمقامرة من

أكبر مقامرات التاريخ، وفي كل مقامرة مغامرة، ولكن هل هي مغامرة محسوبة، أم أنها متروكة للظروف؟ في اعتقادي أن جورباتشوف قد خاض هذه المغامرة بعد أن أجرى حسابات فيها قدر كبير من الدقة، ولكن لما كانت حركة التاريخ أعقد كثيرًا من تلك الأرقام التي تحملها الأوجه الستة لمكعب النرد «الزهر» فمن المتوقع أن تخطئ تلك الحسابات في كثيرٍ من التفاصيل، ومع ذلك فإن ما أتصور أن جورباتشوف توقعه حين خاض هذه المقامرة بوعي كامل هو أنه سيبدو خاسرًا على المدى القصير، ثم يبدأ تراكم المكاسب على المدى الأطول، هذه هي حساباته، كما أتصورها وإن كان احتمال الخطأ فيها يظل واردًا على الدوام.

وفي اعتقادي أن معظم الأخطاء التي تُرتكب في محاولة فهم الوضع الراهن لعالمنا المضطرب، بعد سلسلة الأحداث المفاجئة الأخيرة، ترجع إلى أن المفكرين والمحلّلين ينظرون إلى الأحداث التي تدور في اللحظة الراهنة كما لو كانت هي التي ستظل قائمة في المدى البعيد، وهذا ينطبق على مؤيدي جورباتشوف ومعارضيه على حدٍّ سواء، فمؤيدوه يقفون مشدوهين وهم يرونه يتأمل بهدوء انهيار إمبراطورية المعسكر الاشتراكي من حوله، ويُعربون عن أسفهم لاختفاء معسكرٍ قويٍّ كان على الأقل يُشكِّل توازنًا مع

المعسكر الرأسمالي الأشد عدوانية، وكثير منهم يتمنون في قرارة أنفسهم لو كان جورباتشوف أكثر حزما، ولو أحكم قبضته بدرجة معينة حتى لا يفلت منه زمام الأمور، بل إن بعض أنصار الاشتراكية المتحمسين يصل بهم الأمر إلى حدِّ اتهامه، سراً في معظم الأحيان، وعلنًا في أحيان قليلة، بالخيانة والعمالة للرأسمالية العالمية، وبأنه هو الزعيم الذي أخذ على عاتقه مهمة تصفية المعسكر الذي ينتمي إليه. أما خصومه فإنهم لا يخفون سعادتهم؛ لأن شعوب المعسكر الشيوعي قد انقلبت عليه، واختارت طريق الرأسمالية، فما يحدث الآن هو في نظرهم نهاية الخصومة بين المعسكرين والتضاد بين الأيديولوچيتين، لا من أجل تحقيق الوفاق بينهما، بل لصالح أحدهما وعلى حساب الآخر، وهم يؤكدون أن النتيجة الواضحة للتحول الحاسم في عام ١٩٨٩ هي الانتصار النهائى للرأسمالية، وأن الأحداث قد أثبتت بصورة لا تقبل الجدل أن الرأسمالية هي «النظام الطبيعي» للمجتمع الإنساني، أما الشيوعية فهي عَرَضٌ زائل، أو «موضة» مزعجة ظلت مسيطرة بقوة الحديد والنار في مجتمعات معينة خلال بضعة عقود من السنين، لا تعد بمقياس التاريخ البشري شيئًا يذكر، ولكن كان لابد لهذه الأيديولوچية الشاذة أن تنتهي يومًا ما، وها

،هي ذي الأحداث تعلن إفلاسها بصوت مدو، لكي يعود البشر جميعا، دون تفرقة بين معسكر واحد، إلى «نظامهم الطبيعي».

هذه كلها، في رأيي، تحليلات متسرعة، قصيرة النظر. والمشكلة فيها كلها، سواء تلك التي يقوم بها أنصار جورباتشوف أم خصومه، هي أنها تنظر إلى الوضع الراهن على أنه الوضع النهائي، وتحكم على المسار البعيد للتاريخ من خلال ما يجري في المدى القصير، وفي اعتقادي أن العنصر المحسوب في تلك المقامرة الكبرى التي قام بها جورباتشوف، هو أن ثمارها لن تظهر إلا بعد فترة غير قصيرة من الصدمات والخسائر، ومن ثم فإن من يصدر حكمًا على التجربة ينبغي عليه ألا ينخدع بتلك السلبيات الضخمة التي تقفز على السطح في المرحلة الأولى من تلك التحولات.

إن جورباتشوف يراهن رهانًا كبيرًا شديد الخطورة، ولكنه ليس رهانًا على أرقامٍ مجردة تتساوى جميعًا في احتمال ظهورها أو عدم ظهورها، وإنما هو رهان على الطبيعة البشرية، وعلى الأهداف التي ينبغي أن يسعى الإنسان إلى تحقيقها في المراحل الحاسمة من تاريخه، فلابد في نهاية الأمر من أن يثور هذا الإنسان على القمع والاضطهاد وحشر المتشابه والمختلف في قالبٍ

واحد، ولكنه لابد أيضـا أن يثور على الظلم الاجتمـاعي الصارخ والتفاوت الحـاد بين الطبقات، والتسلح المهدد لاستمـرار الحياة، والتهديد المميت للبيئة التي ستـعيش فيها أجيال الأولاد والأحفاد. على هذه الأمور جميـعًا يراهن جورباتشوف، ولابد لكي يكسب هذا الرهان على المدى الطويل من أن يخـسر قليلاً أو كثـيرًا على المدى القصير.

ولكي أدلل على صحة هذا الافتراض الذي أحاول به أن أجعل هذا الموقف المعقَّد والمتقلِّب مفهومًـا، بدرجةٍ ما، وأن أُضفي شيئًا من المعقولية على أوضاعٍ تبدو خارجة عن سيطرة كل عقل، دعونا نطرح سؤالاً لم يطرحه أحدٌ من قـبل، ربما لأنه يبدو سؤالاً شديد السذاجة، مع أنه ينطوي في رأيي على كثيرٍ من مفاتيح اللغز: فما الذي أرغم جـورباتشوف عـلى أن يفعل مـا فـعل؟ لقد انتُـخِبَ جورباتشـوف رئيسًا بعـد تشيرنينكو، الذي كـان ميّتًا حـيًا، وظل طوال حكمه القصـير راقدًا على فراش المرض. وتشـيرنينكو جاء بعد أندروبوف، الذي كان بدوره يحمل منذ البداية بذور داءٍ قاتل أودى بحيـاته بعد وقت قـصير، كـذلك فإن أندروبوف جـاء بعد بريجنيف، الذي كان في السنوات الأخيـرة من حكمه جثة تتظاهر بأنها حية، وكان واضحًـا أن قواه البدنية والذهنية لا تسمح له بأن

يُدير مزرعة للدواجن، لا معسكراً عالميًا عظيم القوة فادح المسؤوليات.

جاء جورباتشوف إلى الحكم شابًا في الرابعة والخمسين «بالقياس الى الموتى الأحياء الذين سبقوه» وكان يكفيه أن يعطي الحكم مزيدًا من الحيوية، ويسير في الخط الذي انتهجه سابقوه بهمّة أعظم، ونشاط أكبر، حتى يكون قد أنجز شيئًا هامًا يميزه بوضوح عن أسلافه، ولكنه لم يقبل ذلك، وإنما اختار عمدًا أن يسير في طريقٍ مختلف «نوعيًا» عن ذلك الذي سار فيه أي زعيم سوفياتي آخر منذ لينين.

ولو كان جورباتشوف قد سار على درب أسلافه، مع إعطاء الحكم مزيدًا من الحيوية والشباب، لما تعرّض لشيءٍ من المتاعب التي تعصف الآن بالمعسكر الشرقي. وأعتقد أنه كان يستطيع - نظريًا - أن يفعل ذلك. فكل ما يقال الآن عن أن هذا التغيير الذي أحدثه جورباتشوف كان حتميًا بسبب المتاعب الاقتصادية الهائلة التي تواجهها الكتلة الشرقية، أو حاجة شعوب هذه الكتلة إلى الحرية - كل هذا، وإن كان صحيحًا كل الصحة، لا يكفي لتفسير ماحدث، فقد ظلت هذه الشعوب محرومة من التعددية

ومن حرية التعبير وحرية السفر والتنقل أكثر من أربعين عامًا، وبرغم ذلك فقد استطاع النظام أن يستمر، وحين كانت تقوم فيها انتفاضات شعبية، كما حدث في المجر عام ١٩٥٦ وفي تشكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، كانت الدبابات السوفياتية تتكفل بسحق كل صوتٍ معارض. وكذلك كانت المتاعب الاقتصادية واضحة منذ زمنٍ طويل، ومع ذلك ظلّ النظام متماسكًا أمام العالم، وكان بفضل قوته العسكرية يؤلف معسكرًا جبارًا يعمل له خصومه ألف حساب.

أجل، كان في استطاعة جورباتشوف أن يكون امتدادًا أكثر شبابًا وحيوية، لعهد بريجنيف، ومهما واجه من متاعب فإنها لن تكون أسوأ من تلك التي استطاع المعسكر كله تحملها. طوال ستة عشر عامًا من «عصر الجمود»، وكان في استطاعته، باستخدام أساليب القوة والتمويه السائدة من قبل، أن يسير في طريقٍ مأمون، ويُجنِّبَ نفسه كل ما يتعرض له الآن من مشكلات، ولكنه لم يفعل، واختار عامدًا السير في طريق التغيير الجذري، بكل ما ينطوي عليه من مخاطر جسيمة.

بل إنه خطط بدقة وإحكام لهذا التغيير الذي تعمَّد إحداثه،

ونظَّم خطواته بطريقة عقـلانية: فبدأ بسيـاسة «الجلاسنوست» أي العلانية أوالمصـارحة أو المكاشفة، ولأول مـرة وجد الإنسان، في الدولة الأم داخل المعسكر الاشـتراكي، أن في استطاعـته التعبـير بحـرية عمـا يعانيـه من متـاعب، ويوجه الانتـقادات الحـادة إلى المسؤلين عن هذه المعاناة. دون أن يلحـقه أذى أو يُنفي إلى أقصى الأرض. وكانت تلك هي الخطوة الأولى، والمنطقية، نحو التحول الأساسي، وهي التي هيَّأت الجو عقليًا ونفسيًا لخطوات أخرى تهز الأسس التي قام عليها المجتمع، وكان من الطبيعي أن تمتد الخطوة الأولى فـترة طـويلة، تزيد عن ثلاث سنوات، إذ أن هذا هو مـا تقتـضيه التـعبئة الذهـنية للملايين من البـشر، من أجل إزالة آثار عشرات السنين من الخوف من توجيه النقد، والجمود إزاء التغيير، والسلبية التامة في مواجهة صناع القرار.

وكانت المرحلة التالية، والحاسـمة، هي إعطاء الضوء الأخضر للتغيير في كلٍّ بلدٍ يزوره من بلدان المعـسكر الاشتراكي. فقد أخذ يلمِّح إلى عـدم رضائه عن القـيادات الجـامدة، ويشـير بعـبارات واضحة إلى أن القـوات السوفياتية لن تـتدخل في أية أحداث تقع داخل هذا المعسكر، وسرعان ما التقطت شعوب هذه الكتلة، التي كـانت من الأصل معـبـأة، إشاراته الـواضحـة، وبدأت الأصنام

الجامدة فيها تتهاوى واحدًا بعد الآخر، فمنهم من انسحب في هدوء، ومنهم من نُحي عن منصبه بعد إجماعٍ شعبي تجلى في مظاهرات عارمة، وآخرهم (حتى كتابة هذه السطور) آثر المكابرة، ولم يتزحزحٍ عن موقعه إلا بعد أن سلَّط على أهله زبانية الشر الذين كان «يدّخرهم ليومٍ مطير»، كما يقول التعبير الأميركي الشائع، فكانت نهايته بنفس القسوة والدموية التي مارسها تجاه شعبه. كانت حركة التغيير الهائلة في المعسكر الاشتراكي إذن متعمدة، وكان في استطاعة جورباتشوف أن يحتفظ بالأوضاع الجامدة السابقة، مدة أطول بكثير، ولكنه آثر أن يخوض مغامرة التحول الحاسم. ومع ذلك فإن قوى التغيير حالما تنطلق من عقالها بعد طول احتباس، يمكن أن تخرج عن السيطرة، وتتخذ مسارات غير محسوبة، فهل أفلت المارد من القمقم، وانقلب على مَنْ فتح له فوهة الزجاجة؟ وهل يسير تداعي الأحداث بشكلٍ طليق وبصورة غيرمنضبطة منذ اللحظة التي أضاء فيها جورباتشوف الضوء الأخضر أمام قوى التغيير؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات بالإيجاب أو السلب تكاد تكون مستحيلة في اللحظة الراهنة، ولكن الأمر المؤكد هو أن جورباتشوف قام بمقامرة تاريخية كبرى، كانت له فيها حساباته

الذكية بعيدة النظر، ولكن احتمالات الخسارة واردة في كل مقامرة، مهما كانت دقة الحساب فيها، لاسيما وأن أعداءه يعملون بكل طاقتهم من أجل إفساد هذه الحسابات، وكل ما يستطيع الكاتب أن يفعله، في مرحلة الأحداث الساخنة التي نمر بها الآن، هو أن يحلل مختلف عناصر الموقف، ويقدر احتمالاته الممكنة، كيما يساعد القارئ على فهم الأحداث المتلاحقة بصورة أعمق، ويترك له مهمة استخلاص النتائج بنفسه.

وهذا بعينه هو ما سنحاول القيام به في الفصول التالية: فلابد من البدء بتقديم تفسير للتغييرات الحاسمة التي وقعت بالفعل، يليه محاولة لبحث تأثير هذه التغييرات بالنسبة إلى مستقبل العالم الاشتراكي، والعالم الرأسمالي، والعالم الثالث، مع التركيز على الوطن العربي بوجه خاص. وأخيراً تأتي أصعب المحاولات وأعقدها، وهي المخاطرة باستخلاص مجموعة من التوقعات عن شكل العالم في عقد التسعينات، بعد أن تكون تلك التغييرات قد أخذت مداها، وأصبحت حقائق راسخة في عالم الغد.

الفصل الثانى

لعنة التسلح

قلت فى الفـصل السابق أن جـورباتشـوف كان يسـتطيع، من الوجهـة النظرية، أن يحفاظ على الأوضـاع التى ظلّت سائدة فى الكتلة الشـرقية منذ الخـمسينات، وفى بـلاده قبل ذلك، وأن أية صعوبات كـانت تواجه أنظمة تلك البلاد فى المرحلـة التى سبقت ثورته التاريخية مباشرة، ما كانت لتتجاوز ما سبق أن مرّت به من مشـاكل طوال العقـود السابقة، ولكن هذا الفـرض النظرى يعنى تجـمـيـد الأوضـاع إلى مـا لا نهـاية، ويعنى الحكـم على النظام الاشتـراكى كله بالتحجـر فى وقت تجتاح فـيه العالم ثورة علمـية وتكنولوچية ستنتقل به خلال القرن القادم إلى أنماط من الحياة تبدو معـها أنماطنا الحاليـة عتيقـة، وربما بدائية، ومن المؤكد أن عـملية اختيار جورباتشوف زعيمًا للاتحاد السوفياتى كانت منذ البدء دليلاً على قوة إرادة التغيير فـى هذا البلد الكبير، فمن المرجح - إن لم تقع مفاجـأة - أن يكون هذا الرجل نفسه، أو واحـدٌ ممن يسيرون على نهـجـه، هو الذى يقـود بلاده عند مطـلع القـرن الحـادى والعشـرين، وهكذا، اختـير الرجل على أسـاس أن مهمـته هى

العبور إلى المستقبل، ولابد أن الذين اختاروه كانوا على وعى بأن أوان التغيير قد آن، وبأن هناك ظروفًا هى التى تحتّم هذا التحوُل الحاسم.

ويمكن القول إذن، أن جورباتشوف قد جاء إلى السلطة وهو يحمل تفويضًا بإحداث تحوُّلٍ هام فى أسلوب الحكم، غير أن الرجل تجاوز هذا التفويض بمراحل، وكان العامل الرئيسى الذى ساعده على ذلك أن لديه رؤية كونية شاملة، فالتغيير فى نظره يبدأ أولاً من الداخل، من بلاده ذاتها، ثم ينتقل إلى بقية البلاد الاشتراكية، وبعد ذلك تمتد إشعاعاته حتمًا إلى العالم الغربى الرأسمالى، ومن ثم إلى العالم الثالث. وسواء تمكن جورباتشوف من تجسيد رؤيته هذه فى عالم الواقع، أم أخفق فى ذلك لسبب أو آخر، فإن الدلائل كلها تُشير إلى أن البشرية لن تستطيع أن تشقَّ طريقها بأمان فى القرن القادم إلا إذا تمكَّنت من وضع نظامٍ جديدٍ للعلاقات بين الدول، يرتكز على تحقيق توازن بين قدرة الإنسان على التحكم فى تصرفاته، وضبط علاقاته مع الآخرين بطريقةٍ حضارية (وهى حاليًا قدرة متخلفة إلى حدٍّ بعيد) وبين قدرته على التحكم فى الطبيعة المادية وتسخيرها لخدمة أغراضه (وهى حاليًا

قدرة متقدمة إلى حدٍّ هائل).

فما هى إذن تلك الأسباب التى جعلت هذه الرؤية الجديدة ضرورة ملحة؟ وما العوامل التى دفعت جورباتشوف إلى تلك المقامرة الكبرى التى أذهلت الخصوم قبل الأصدقاء، والتى قلَّبت جميع الحسابات التقليدية، على صعيد السياسات المحلية والعالمية، رأسًا على عقب؟ لنبدأ أولاً بأهم الأسباب وأهمها، وأعنى به الحاجة الملحة إلى إنهاء سباق التسلُّحِ، فقد فُرِضَ هذا السباق الشيطانى على العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع أن ميثاق الأمم المتحدة الذى أُعلن فى نهاية تلك الحرب كان يشير بوضوحٍ إلى هدف إنهاء كافة الحروب وإقامة العلاقات بين الدول على أساس السلام الدائم، ولكن الحرب الباردة سرعان ما ابتكرت صيغة أخرى فى العلاقات الدولية، وخاصة بين المعسكرين الكبيرين، هى علاقة الخوف المتبادل، والردع المتبادل - أى أن كلاً منهما يرهب الآخر ويمنعه من مهاجمته عن طريق تهديده بالدمار الشامل، فتكون النتيجة استمرار السلام، ولكنه سلامٌ متوترٌ يُهدد فى أى لحظة بالانفجار.

ولكى نكون موضوعيين فلنقل أن صاحب المصلحة فى هذا

الطابع الذى اتخـذته الحرب البـاردة كان الولايات المتحـدة وليس الاتحاد السوفـياتى غير أن السـوفيات لم يكن فى استطـاعتهم أن يقفوا مكتوفى الأيدى إزاء الـتصعيد الأميركى للتـسلح، فاندمجوا فى اللعبة على الرغم من الأضرار الفادحة التى ألحقها بهم التسلح المكثف. وكان السـياسى الوحيـد الذى قرر أن يوقف هذه اللعـبة بتخطيط بارع هو جورباتشوف.

وليسمح لى القارئ بأن أورد اقتـباسين مطوَّلين من مقال كنت قد كتبته منذ خمس سنوات (مجلة العربى - يناير ١٩٨٥) بعنوان «أيديولوچيـة التـسلح»، وسيُـدرك القارئ بسـهـولة سـبب هذا الاقتباس حين ينتهى من قراءته:

«إن النظام الرأسمـالى يستطيع أن يتحـمَّلَ، دون عناء، التسلح ونفقاته الباهظة، بل إن إنتاج السلاح وتطويره وتجديده المستمر من أهم العـوالم التى تساعـد على اسـتمـرار هذا النظام فى الحيـاة، وازدهار اقتصاده، وتشغيل مصانعه، وإيجاد فرص عمل للعاطلين فيه. وأمـا النظام الاشتراكى فـإن التسلح بالنسبة إليـه عبء ثقيل يؤثر تأثيراً واضـحًا فى مستـوى نموه؛ وذلك لأن السلاح فى هذه الحالة لا تنتجه شركة تحقق أرباحًا هائلة من بيعه أو تصديره، وإنما

تنتجه الدولة التى تخطط اقتصادها بحيث يؤدى التوسُّع الزائد فى أى ميدان إلى التضييق فى الميادين الأخرى، وهكذا فإن إنتاج أسلحة باهظة التكاليف، فى المجتمع الاشتراكى، لابد أن تقتطع نفقاته من قوت الناس ومن ملبسهم ومسكنهم وسائر الخدمات التى تُقدَّم إليهم. إن التطوير المستمر للأسلحة يحدث أولاً فى البلاد الرأسمالية، والقنبلة الذرية، ثم الهيدروچينيه، والطائرات الأسرع من الصوت، كل ذلك بدأت به بلاد رأسمالية، هذا التطوير المستمر لا يعنى فقط مزيدًا من الروح العدوانية لدى مبتكريه، بل إنه موجه فى الأساس نحو الخصوم، والهدف الأساسى منه - فى رأيى - ليس عسكريًا فحسب، وإنما هو أيضًا أيدويولچى واقتصادى، فقد أصبح التوازن الدولى يحتِّم على كلٍّ من القوتين العظميين أن تلحق بالأخرى فى قدراتها العسكرية، وكل تصعيد فى مستوى التسلُّح ونفقاته يعنى مزيدًا من الإرهاق لاقتصاد المعسكر الشرقى، ويعنى اقتطاعًا من ضرورات الحياة لدى شعوب هذا المعسكر من أجل هدف أهم: هو أن تكون هذه الدول أو لا تكون. وكما قلت، فإن الاقتصاد الاشتراكى لم تنشأ فكرته أصلاً من أجل عالم تسوده المنافسات العسكرية وصراعات الحياة والموت، بل إن مؤسسيه تصوروا قيام تنافس سلمى بين الرأسمالية

والاشتراكية، وبنوا تنبؤاتهم بحتمية انتصار الاشتراكية على أساس فكرة المنافسة السلمية».

ثم أضفت فى وضع آخر من هذا المقال:

«استطاع المعسكر الرأسمالى بالفعل أن يوقف مسيرة المعسكر الخصم، بل أن يوسع الهوة المعيشية التى تفصله عنه، وكل من يزور بلدان المعسكر الاشتراكى ويقارنها بالبلاد الرأسمالية المتقدمة، لابد أن يصدمه الفارق الهائل فى مستوى المعيشة بين الجانبين، هذا القصور لا يرجع إلا إلى الاستنزاف المتعمد الذى يفرضه النظام الرأسمالى على اقتصاد المعسكر الخصم فى ميدان التسلح، الذى أصبح الآن باهظ التكاليف، بل إن نقص الاستهلاك الذى يلاحظه الإنسان العادى بسهولة فى عالمٍ لم تعد تقوم فيه حواجز بين المجتمعات ذات الأنظمة المختلفة، هو المسؤول عن عدم الاستقرار وعن تلك الثورات التى تشبُّ من آنٍ لآخر فى بلاد المعسكر الاشتراكى، المجر وتشيكوسلوفاكيا، وأخيراً بولندا، ونتيجة لتلك الثورات تفرض السلطات مزيداً من القيود، فيؤدى ذلك إلى مزيدٍ من الغضب المكتوم، وهكذا تستمر الحلقة الجهنمية فى تضييق الخناق على هذا المعسكر، بعد أن نجح المعسكر

الرأسمالى فى فرضها على خصومه حتى يلعبوا لعبة الصراع الدولى بقواعده هو، وعلى أرضه هو».

هذا الكلام قيل منذ خمس سنوات، ولعل القارئ قد أدرك أنه يلقى ضوءاً واضحًا منذ ذلك الوقت المبكر، على الكثير مما يقع اليوم من أحداث فى الاتحاد السوفياتى وبقية بلاد المعسكر الاشتراكى.

إن الحرب الباردة اختراعٌ أميركىٌّ صرف، وكل من عرف شيئًا عن أحداث الحرب العالمية الثانية يعلم أن أميركا لم تطلق فى داخلها رصاصة واحدة طوال هذه الحرب، على حين أن الاتحاد السوفياتى قد اكتُسحت معظم أراضيه، وأحرقت حقوله وقُرَاه، وفقد أكثر من عشرين مليون قتيل. ولقد تمكنت أجهزة الإعلام الأميركية من خلق صورة وهمية عن الخطر الزاحف من أرض السوفيات، والذى يهدد بابتلاع العالم مالم يتم ردعه بقوة السلاح، وانطلت هذه الأسطورة على الشعوب فى أوروبا الغربية وفى أميركا بوجه خاص، مع أنها لم تكن إلا أكذوبة كبرى، وأغلب الظن أن مروِّجيها أنفسهم كانوا يعلمون ذلك، ولكن لهم مصلحة مؤكدة فى تثبيتها فى الأذهان؛ وذلك لأن الشعب

السوفياتى مازال حتى هذه اللحظة، وبعد مُضى خمسة وأربعين عامًا على انتهاء تلك الحرب، يعيش آلامها ومرارتها، وإذا كانت فنون الشعوب وآدابها خير شاهد على نفسياتها، فمن السهل أن يلاحظ المرء أن فظائع الحرب العالمية الثانية مازالت حيَّةً بقوة فى وعى الشعب السوفياتى ولا وعيه معًا، بدليل أنها هى الموضوع الذى تدور حوله نسبة كبيرة من الأفلام السينمائية والأعمال الأدبية السوفياتية حتى اليوم، وهو أمرٌ يثير فى كثير من الأحيان دهشة بالغة لدى مشاهدى هذه الأعمال وقرائها من الأجانب.

وهكذا فإن العامل المادى، المتمثل فى الأعباء الاقتصادية الفادحة والعامل المعنوى، المتمثل فى الذكرى الأليمة والحية لأهوال الحرب الأخيرة كليهما يؤكد أن أسطورة «الخطر الروسى» على الغرب وعلى العالم لم تكن إلا محاولة بارعة لتبرير سباق التسلح، الذى يؤدى إلى تشغيل المصانع، وتخفيف البطالة، وإنعاش الاقتصاد فى بلدٍ رأسمالى، و«يبرمج» الرأى العام فى اتجاه يساعده على دفع الضرائب المتزايدة التى تقتضيها ميزانيات التسلّح.

ولقد كانت ذروة التصعيد فى سباق التسلح هى ذلك البرنامج

الشيطانى الذى عرف باسم «حرب النجوم»، والذى يستهدف إقامة نظام لتدمير صواريخ العدو بأشعة الليزر فى الفضاء قبل وصولها إلى أهدافها، وكان واضعو هذا النظام فى عهد «الرئيس الكاوبوى» رونالد ريجان مؤمنين بأن خطتهم الجهنمية لن تجلب لهم إلا المكاسب:

فهى أولاً تضمن إنفاق عشرات المليارات كل عام على هذا البرنامج وحده، بالإضافة إلى ما ينفق على برامج التسلح وبرامج الفضاء الأخرى، وتحقق انتعاشًا هائلاً لمجموعة ضخمة من الشركات المرتبطة به على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، ومن جهة أخرى فسوف يكون السوفيات مرغمين على التحرك لمواجهة هذا البرنامج، وعندئذ تكون النتيجة أحد أمرين: فلو نجحوا سيكونون قد أرهقوا اقتصادهم، الذى هو أصلاً غير مهيأً لذلك، إلى حدٍّ يبذر بذور الثورة فى تلك المجتمعات التى سيصل مستوى معيشتها عندئذ إلى الحضيض، ولو أخفقوا فسوف ينفرد الأميركيون بهذه الميزة الاستراتيجية الهائلة، ميزة القدرة على تدمير صواريخ العدو وهى فى الفضاء الخارجى، مما يجعل أيديهم طليقة كيما تعبث بالعالم كيفما شاءت، ويضع حدًا لوضع التنافس العسكرى المتكافئ الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية، وفى اعتقادى الخاص

أن هذا العامل بالذات كان له دور أكبر بكثير مما يتصور معظم الناس فى تحديد الاتجاه الذى صارت فيه سياسة جورباتشوف منذ بداية حكمه، فقد فرضت عليه السياسة الأميركية فى عهد ريجان أن يختار بين أمرين كليهما مرٌّ: فإما أن يدخل فى منافسة ستقضى على البقية الباقية من قدرة اقتصاد بلاده والكتلة الشرقية كلها على الصمود، وإما أن يتراجع عن المنافسة ويترك الخصوم طُلَقاء يتحكمون فى عالم الغد كما يشاؤون.

وكان القرار الذكى الذى اختاره، والذى اعتمد فيه على تراث النزعة السلمية وكراهية الحرب المتأصِّل فى بلاده، وعلى مخاوف الأوروبيين من أن تكون بلادهم هى الساحة الأولى لأية حرب نووية بين العملاقين - كان هذا القرار هو أن يشن حملة سلام كبرى، يُرغم فيها صقور التسلح فى الولايات المتحدة على التراجع التدريجى رغم أنوفهم.

كان الأسلوب الذى اتبعه جورباتشوف فى إبطاء قطار التسلح الذى كان يزداد اندفاعًا عامًا بعد عام، أسلوبًا بارعًا بحق، وهو يستحق فى رأيى دراسة متعمِّقة يقوم بها المتخصصون فى العلوم السياسية، وفى فن التفاوض بوجه خاص بوصفه نموذجًا فريدًا

للطريقة التى يمكن بها إرغام عملاق جبار على التخلى عن مواقفه وقبول مواقف الخصم دون أن يتمكن من التهرب أو المقاومة. ويمكن تلخيص هذا الأسلوب على النحو الآتى: كان جورباتشوف يبدأ (ودائمًا كان هو البادئ) باقتراح فى ميدان نزع السلاح يثير تعاطفًا شعبيًا على أوسع نطاق، وخاصة فى أوروبا، كعقد معاهدة لخفض عدد الصواريخ بعيدة المدى، أو تدمير الصواريخ المتوسطة «التى تخشاها أوروبا بوجه خاص». وبالطبع يكون رد الفعل الأميركى المباشر هو الرفض، وعادة «يكون» هذا الرفض مصحوبًا بحُجَّة تبرره، مثل ضرورة التفتيش على الصواريخ فى مواقعها ضمانًا لعدم الخداع. وحين يضع الأميركيون شرطًا كهذا، فإنهم يعلمون جيدًا أن الجانب السوفياتى، الذى ظل دائمًا يخشى التغلغل والتجسس الأميركى فى بلاده، سيرفضه حتمًا، ويظل جورباتشوف يلح، ويظل الأميركيون مصرين على شرطهم حتى يرسخ هذا الشرط فى أذهان العالم.

وفجأة يعلن جورباتشوف قبول هذا الشرط، ولا يجد الأميركيون مفرًا من توقيع المعاهدة بعد أن يكونوا قد فقدوا ذريعة الرفض أمام العالم أجمع. وبالمثل فإن مشروعات كثيرة لنزع

السلاح كانت تصطدم دائمًا برفض أمـيركى مبنى على شروط مثل ضرورة الإقلال من حجم القوات التقلـيدية السوفياتية فى أوروبا، وبعد أن يرسخ هذا الشـرط فى أذهان العالم، يعلن جـورباتشوف فجأة عن خفضٍ كبيرٍ فى قواته وأسلحته التقليدية، فيسقط فى يد المتشددين، ولا يملكون إلا الاستجابة لطلبه.

ولقـد كان يبـدو أن جـورباتشـوف لا يقدِّم، فى مســألة نزع السلاح، إلا التنازلات، وأنه يستجيب دائمًـا للشروط الأميركية. ولكن الأمـر الذى ينبـغى أن يتنبَّـهَ إليـه من ينتـقـدونه على هذه التنازلات، أن الهزيمة فى هذا الميدان انتصار، والضعف فيه قوة، فلو وقف السـوفيـات بدورهم مـوقف التشـدد لكان مـعنى ذلك تصعيد سباق التسلح، وتبديد مـوارد هائلة يحتاج إليها اقتصادهم المخطط مركـزيًا أشد الاحتـياج، على صنع مـوديلات جديدة من الأسلحـة سرعان مـا تُصبح عـديمة الجـدوى بعد ظهـور «جيل» الأسلحـة الأحـدث منهـا، أمـا التنـازل، الذى يبـدو فى ظاهره هزيمة، فهـو فى حقيقة الأمـر انتصار كبـير، إذ أنه يرغم الخصم على التـراجع وقبول الـشروط التى وضـعها هو ذاته، ويُـضعف اقتصـاد الخصم الذى ينعشه التـسلح المكثف، بينما يقوى اقـتصاد الطرف المتنازل، فـيـجنى من هـذا الضـعف الظاهرى مـزيدًا منَ

القوة.

بمثل هذه الأساليب البارعة استطاع جورباتشوف أن يزيل بالتدريج وهم «الخطر السوفياتى» الذى رسَّخته أجهزة الإعلام الغربية، والأميركية بوجه خاص، فى أذهان الناس فى العالم غير الاشتراكى. ولقد كان ذلك الخطر المزعوم وهمًا بالفعل، لا لأن السوفيات ملائكة؛ بل لأنهم أكثر شعوب الأرض معاناة من ويلات الحروب، فضلاً عن الاستنزاف الذى لا يتحمله اقتصادهم، ولكن هذه الأسطورة كانت ضرورية لكى تقوم الأحلاف العسكرية، وتعمل مصانع الأسلحة بكامل طاقاتها، وتهنأ الحياة بفضل تجارة الموت.

كل هذا بدَّده جورباتشوف بأفعال واقعية ملموسة، ولكم حاول المتشددون التشكيك فى هذه الأفعال، ولكنه كان يثبت جديته بمبادرات متجددة بلا انقطاع، كانت قصة الذئب والحمل تتكرر، ولكن بطريقة معكوسة، إذ كان الحمل فى هذه المرة واعيًا، فلم يسمح للذئب بأن يلتهمه، بل لم يعطه فرصة اتهامه بتعكير الماء الذى يشربه.

وما أن انقضت سنوات قلائل من حكم جورباتشوف، حتى

اختـفت تمامًـا صـورة «الدُّب الروسى» المسلَّح حـتى الأسنان، والمتأهب دائمًـا للعدوان، وأصبـحت شعـوب العالم مقـتنعة بأن جورباتشوف يريد بحق سلامًا شاملاً، ويُقرن كل ما يقول فى هذا الصدد بـالأفعال، وكـان امتناعـه عن التدخل فـى أحداث أوروبا الشرقـية الأخـيرة، فى جـانب منه، تعبـيراً عن الرفض النـهائى لسياسـة حل المنازعات بالقوة المسلحة، وتمسكًا بالصـورة السلمية التى رسمها بصبرٍ وحرصٍ شديدين طوال السنوات السابقة، بل إن أميركا والاتحاد السوفيـتى تبادلا الأدوار فى الشهر الأخير من العام الذى انقضى: إذ تـدخلت الجيوش الأمـيركيـة تدخلاً سـافراً فى بنمـا، وساقت من أجل ذلك حـجة لا تخـتلف عن حجج عـتاة الاستـعمـاريين فى القرن التـاسع عشـر، على حين أن الـقوّات السوفياتية رفضت إطلاق رصـاصة واحدة فى أوروبا الشرقية، بل رفضت التـدخل الذى اغرتها عليـه أميركـا وفرنسا، ضـد الحاكم الطاغية فى رومانيا، ولم تقع فى الفخ، وأصبحت صورة المعتدى ملتصقة، فى نظر العالم، بأميركا وحدها.

فى هذا الجو، يحاول صقـور التسلح، مثل ديك تشينى، وزير الدفـاع الأميـركى، أن يعـودوا من آن لآخـر إلى عزف الـنغمـة القديمة، ولاسيما حين يقترب موعد تحديد ميزانية التسلح، ولكن

صيحاتهم لم تعد تجد من يستمع إليها، ومن المؤكد أن أى حديث عن «حرب النجوم» قد أصبح فى أيامنا هذه صوتًا نشازًا وسط جو التهدئة والتفاهم الذى أشاعته سياسة جورباتشوف وأنعشت به الآمال فى سلام دائم.

ويكاد المرء يلمح فى تصريحات المسؤولين الأميركيين نوعًا من الحرص المكتوم على بقاء حلف وارسو العسكرى، على الرغم من أنه هو الحلف المناوئ لهم، إذ كيف يُمكن تبرير المبالغ الضخمة التى تُسْتَقْطَعُ كضرائب من المواطن الأميركى من أجل صنع السلاح، ما لم يكن هناك حلفٌ مضادٌّ يصوَّر للناس على أنه مصدر خطرٍ دائم؟ لقد ظلت الاستراتيجية الأميركية تستهدف مواجهة حلف وارسو والتفوّق عليه، ولكن حين ظهرت بوادر لحل هذا الحلف أو تغيير طبيعته العسكرية، بدأ القلق ينتاب واضعى هذه الاستراتيجية من ألا يجدوا أمامهم «خصمًا» يتسلحون من أجله، وهكذا فإن حلف وارسو هو، بالنسبة إلى العسكرية الغربية، خصمها ومبرر وجودها فى آنٍ واحد، ومن أجل هذا كان المرء يستشعر فى تصريحات بعض القادة الغربيين، نغمة قلق خفى من الأحداث الأخيرة التى يفترض أنها كانت انتصارًا كبيرًا لهم.

لقد كان سباق التسلح إذن عاملاً حاسمًا في ذلك التغيير الثوري الذي أدخله جورباتشوف على سياسة بلاده، وكان في الوقت ذاته من العوامل الهامة التي أدت إلى سلسلة الانقلابات المفاجئة في بلدان المعسكر الاشتراكي؛ ذلك لأن أعباء التسلُّح كانت توزع على الجميع، وكان لكل بلد اشتراكي نصيبه من تلك النفقات الباهظة التي تتكلفها عملية مجاراة التطور السريع والمتلاحق في صنع أدوات الدمار، ولم يكن إسهام هذه الدول في أعباء التسلح يتخذ بالضرورة شكل المشاركة في صنع السلاح أو في الميزانية العسكرية، بل كان في أحيانٍ كثيرة يتخذ شكل تقديم منتجات وسلع من إنتاجها إلى دول أخرى في المعسكر نفسه، تعويضًا لهذه الأخيرة عن الخسائر التي تتكبدها في صنع السلاح، وهكذا كانت الخسارة تعم الجميع، ويترتب عليها حتمًا تدهور عام في الاقتصاد، وانخفاض في مستويات المعيشة، وافتقار مواطني أي بلد معين لكثير من المواد الأساسية التي يعلمون أن بلادهم تنتجها بوفرة.

ومع هذا كله فإن تأكيدنا لأهمية سباق التسلح في تفسير الأحداث الأخيرة سواء منها «هجوم السلام» الكاسح الذي يقوم به جورباتشوف، أو تمرد البلاد الاشتراكية العنيف ضد أنظمتها - هذا

التأكـيد، مع أهميتـه القصوى، لا ينبـغى أن يحجب عن أذهاننا مـجمـوعة أخـرى من العوامل الهــامة؛ ذلك لأن التـركيـز على الأضرار المترتبة على التسلح المرهق، قـد يولِّد لدى القارئ اعتقاداً بأن سوء الأوضاع الاقتـصادية وربما الاجتماعية والسـياسة أيضًا. كان أمرًا مفروضًــا من الخارج على هذا المعسكر، وبأن أنظمة هذه البلدان كانت ضحية خطة ذكية رسمها المعسكر المضاد، ولكن هذهِ النتيجة أبعد ما تكون عمّا أرمى إليه، فحقيقة الأمر أنه كانت هناك إلى جانب العــامل الخارجى الســابق أخطاء داخلية فادحــة، وكان النظام الاشـتـراكى يتعـرض لأسـوأ تطبـيقٍ وأفظع تشـوية يمكن تصوره، على أيدى من يفترض أنهم حراسه والأمناء عليه.

ولا بد أن يكون لهذا الموضوع الهــام حديثٌ آخر حين نواصل عـرضنا لأسـبـاب هذا الانقـلاب المفـاجئ فى أوضــاع المعـسكر الاشتراكى.

الفصل الثالث

الخلل فى الداخل

لاجدال فى أن سباق التسلح قد وضع الكتلة الشرقية فى مأزق يجعلها عاجزة عن تحقيق الكثير من إمكانات تجربتها الاشتراكية؛ ذلك لأن مؤسسى هذه التجربة، مثل ماركس وإنجلز ولينين، لم يعملوا حسابًا للتنافس فى ظل حرب باردة وتسلح ثقيل تمتص تكاليفه عرق الناس وجهدهم عامًا بعد عام، بل تخيلوا جوًا من التنافس السلمى، وتفاءلوا بحتمية انتصار الاشتراكية على الرأسمالية فى مثل هذا الجو، ولقد تمثلت براعة النظام الرأسمالى فى خلق أوضاع لم تخطر ببال هؤلاء المؤسسين، يدور فى ظلها التنافس داخل إطار مختلف تمامًا عن ذلك الذى تصورته النظرية الاشتراكية، فنجح بذلك فى إبطاء نمو المجتمعات الاشتراكية وإبعادها عن السباق معه، وفرض التخلف عليها فى جوانب كثيرة من حياتها.

ويستطيع القارئ العربى أن يستوعب هذه النقطة بسهولة تذكر ماقام به الاستعمار العالمى تجاه مجتمعاتنا العربية من أجل إيقاف

نموها. فبعد أن أيقن أن عصر الاحتلال المباشر لأراضى الغير قد ولّى، وأن للمنطقة العربية موقعا أستراتيجيا عظيم الأهمية بين الشرق والغرب الجغرافيين، وبين الشرق والغرب الأيديولوچيين، وعرف أن هذه المنطقة تضم أضخم مخزون لأهم مصدر عالمى للطاقة، وأن موارد النفط يمكن أن تكفل لها نموًا اقتصاديًا واجتماعيًا هائلاً، توصل إلى أن زرع إسرائيل فى قلب الوطن العربى هو خير وسيلة لإيقاف هذا النمو، فضلاً عن أن هذا الكيان الغريب هو فى الوقت ذاته ركيزة وقاعدة كبرى للاستعمار فى المنطقة، ومن المؤكد أن النهضة والتنمية العربية كانتا ستتخذان طريقًا أكثر إيجابية بكثيرٍ مما هو عليه الآن، لو لم تكن إسرائيل قد غرزت فى قلب هذه المنطقة.

لقد كان الأسلوب واحدًا فى الحالتين، وعن طريقه نجح الغرب الرأسمالى فى خلق ظروف مصطنعة تحول دون تمكين القوى المناوِئة له من تحقيق إمكاناتها الكامنة، ومع ذلك فإن هذا لا يعني على الإطلاق أن إخفاق التنمية، فى الحالتين أيضًا، لم يكن له من سببٍ سوى تلك المؤامرة الإستراتيجية الكبرى، فقد كانت

الأخطاء الداخلية فادحة. ولما كان الحديث عن التجربة العربية خارجًا عن إطار بحثنا الحالى، فسنحاول الآن استخلاص أهم العوامل الداخلية التى أدت إلى هذا الوضع الذى يبدو فى نظر العالم كما لو كان انهيارًا تامًا للتجربة الاشتراكية ككل.

لقد كان العامل الاقتصادى حاسمًا فى الثورة التى زلزلت أنظمة الدول الاشتراكية خلال شهور قلائل، ولكن هذا العامل لن يعالج مستقلاً فى هذا البحث الذى نقوم به؛ وذلك لسببين: أولهما أن كاتب هذه السطور لا يعرف عنه بحكم تكوينه الثقافى، إلا القشور، فالبحث فى تأثير ابتعاد الاقتصاد الاشتراكى عن نظام السوق، وعيوب نظام تحديد الأسعار، والمشكلات المترتبة على التخطيط المركزى إلى آخر هذه الموضوعات الاقتصادية ذات الأهمية العظمى، يفوق قدراتى إلى حدٍّ لا يسمح لى بإصدار أى حكم مفيد بشأنه، غير أن هناك سببًا آخر هامًا لعدم لجوئى إلى معالجة العامل الاقتصادى على نحوٍ مستقل، هذا السبب هو أن الإنسان الذى خرج يتظاهر فى الشوارع مع مئات الألوف من أقرانه فى الساحات الكبرى بمدينة بودابست أو براغ، والذى عرَّض

صدره للرصاص فى تيمشوارا، لم يكن يثور من أجل عامل منعزل عن بقية العوامل، فالكيان الإنسانى وحدة لا تتجزأ، وحين يخاطر المرء بحياته من أجل إحداث تغيير جذرى فى مجتمعه، فإنه يفعل ذلك بكيانه كله، ولا يستجيب فقط لنداء معدته حين لا تجد ما يشبعها، أو جلده حين لا يجد ما يدفئه، وإنما يستجيب أيضًا لنداء عقله الذى يرفض كبت رأيه، وروحه التى تأبى الظلم الواقع عليه، وفى الوعى السياسى والاجتماعى للمواطن العادى لا ينفصل الاقتصاد عن علاقة هذا المواطن بحكامه ورؤسائه وأقرانه، وعن رأيه فى الطريقة التى يُدار بها مجتمعه ككل. وهكذا فإن الاقتصاد، الذى يمكن أن يعالج مستقلاً لأغراض التحليل العلمى، يكون جزءًا من كل أشمل منه فى الحياة الفعلية للإنسان، وفى مختلف ممارساته الاجتماعية. ولما كان هذا الأمر الأخير هو الذى يعنينا، فإن هذا يعطينا مبررًا آخر لمعالجة موضوع الاقتصاد فى سياقه الأوسع والأعم.

ولأضرب مثلاً لفكرتى هذه بالحديث عن إنتاجية الإنسان العامل فى بلدان المعسكر الاشتراكى، هذا بالطبع موضوع يستطيع

المتخصصون أن يزوّدونا فيه بأرقام وإحصاءات وجداول دقيقة، ولكن أغلب الظن أن هذه المعلومات الكمية المفيدة ستؤدى، آخر الأمر، إلى تأكيد ذلك الانطباع الذى يخرج به كل من زار بلدًا من هذه البلدان، وهو أن العامل - بأوسع معانى هذه الكلمة، أى بمعنى كل من يمارس عملاً من أى نوع - أقل إنتاجية بشكل واضح من نظيره فى بلاد أوروبا الغربية، ناهيك عن أميركا واليابان، فحصيلة عمله محدودة، وطريقة إنجازه لهذا العمل تتسم بقدرٍ كبيرٍ من البطء والتكاسل. وعلى الرغم من أن هذا حكم انطباعى تولّد فى نفس كاتب هذه السطور نتيجة زياراته لمعظم بلدان المعسكر الاشتراكى، واتفق فيه مع كثيرين غيره ممن كانت لهم مع هذه البلاد تجربة أطول، فإن أمثال هذه الانطباعات حين تكون حصيلة ملاحظة دقيقة، لا يجوز تجاهلها، وخاصة إذا كان الفارق واضحًا بينها وبين الانطباعات التى تتكون لدى من يزور بلدًا من بلدان المعسكر الغربى.

المهم فى الأمر أن الإنتاجية الضئيلة للعامل، تشكّل خطورة كبرى على حياة أى مجتمع؛ ذلك لأن ثروة هذا المجتمع هى إلى

حدٍّ بعيد، حصيلة انتاج العاملين فيه. فإذا كان كل عامل فى موقعه لا يتحرك إلا ببطء، ولا ينجز إلا الحد الأدنى، فإن المجتمع ككل لابد أن يعانى أزمات اقتصادية خانقة.

ولكننا حين نبحث فى الأسباب التى تجعل قدرات العامل الإنتاجية محدودة، نجد أنفسنا مضطرين إلى الجمع بين الميدان الاقتصادى والميدان السياسى والاجتماعى، وربما الأخلاقى، فى وحدة واحدة، ففى استطاعه المرء، حين يتعمّق التفكير فى ظاهرة التكاسل والتباطؤ هذه، أن يدرك وجود نوع من المقاومة الصامتة لدى شعوب أوروبا الشرقية على الأنظمة الجائرة التى كانت تحكمها، لقد كانت تلك الأنظمة قمعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكان أوضح مظاهر القمع أن تنص معظم دساتيرها على أن حزبًا بعينه، هو الحزب الشيوعى، أيًا كانت تسميته فى كل دولة على حدة، هو الحزب الحاكم، مما يترتب عليه أن يصبح أى خروجٍ عن الدستور يستحق أشد العقاب، فما معنى أن يعطى أى حزب لنفسه هذا «الحق الإلهى» فى أن يكون هو الحاكم إلى الأبد؟ وإذا كانت مبادئه الأساسية تقول إنه هو المدافع الحقيقى عن

العمال والفلاحين؛ لأنه هو الذى يمثل طبـقتهم تمثيلاً أمينا، وإذا كان العمال والفلاحون هم الأغلبية الساحقة فى أى شعب، فلماذا لا يجعل سلطته مـرتكزه على اختيار يمارسـه هذا الشعب بحرية تامـة؟

وبطبيعـة الحال فإن هذا القمع الرئيسـى، الذى يتمثل فى ذلك الإهدار «الدستورى» لأية فـرصة أمام الشعب كيمـا يختار السلطة التى تحكمه، لابد أن تتفرع عنه ألوان أخرى من القمع لا تقل عنه قسوة وضـراوة، فحرية الكلام والتعبيـر عن الرأى مصادرة إلا فى الحـدود التى تساير الـنظام، وحرية السـفـر محظورة إلا للوفـود الرسمـية وفى ظل رقابة مـشددة. ولقـد كان لضيـاع هذه الحرية الأخيرة بالذات أسوأ الأثر فى نفوس جمـاهير أوروبا الشرقية التى ترى كل بلد أوروبى غـربى يـكاد يفـرغ سكانه خـلال العطلات الصيـفية لكـى يوزعهم سيـاحيًا على بقـية البلدان، أمـا المركزية الشديدة للسلطة فتقضى تمامًا على قدرة الفرد على التصرف، ولو فى أضيق الحـدود، فأبسط مطلب يحتاج إلى قـرار يمكن أن يمر على عشرات من الموظفين، حـسب تدرجهم الهرمى، ولا يجاب

إلا بعد وقت طويل وتعقيدات إدارية مملة، ولم تكن الأضرار التى يسببها سرطان البيروقراطية مقتصرة على جهاز الدولة، بل إنها كانت تولد خميرة سخط تتجدد دائما بين الجماهير.

ومن جانب آخر فإن الحزب الذى جاء من أجل القضاء على الفوارق بين الطبقات، قد صنع هو نفسه تفاوتًا طبقيًا صارخًا بين أعضائه وبين بقية الشعب، إذ كان أعضاء «الحزب» يتمتعون بامتيازات مادية ومعنوية ملموسة، بل كان لهم فى بعض هذه البلاد امتيازات خاصة حتى فى ميدان التعليم، ومن أجل حماية هذه الأوضاع الجائرة كان لابد من وضع نظام صارم يضمن إسكات الأصوات المعارضة، والتجسس على المواطنين عن طريق زرع عملاء السلطة فى مواقع العمل العادية أو تجنيدهم من داخلها، وإقامة أجهزة صارمة للأمن تسهر على إقلاق راحة المواطنين وتضمن انضباطهم وتعاقبهم بقسوة لو خرجوا عن الخط المرسوم.

وليس ثمة شىء يثير نقمة الشعوب بقدر التناقض بين الشعارات المعلنة والممارسات الفعلية لحكامها، فحين ترى الشعوب

كبار «الثوار» فيـها يعيشون حياة الإقطاعيـين المترفين، وحين ترى أساطين «الاشـتراكـية» ينعمـون بأجمل اللذات «البـورجوازية»، عندئذٍ يتجاوز ذلك التناقض طاقتهم على التحمل، ولو كان النظام يعلن على الملأ أنه رأسمالى أو إقطاعى، ويعترف مقدمًا بالتفاوت الحاد بين الطـبقات و«يفلسـفه» على طريقـته الخاصـة، لتحـملته الجماهير بمزيدٍ من رحابة الصدر، فحـين يعلن الأميركيون، مثلاً، أنهم دولة رأسمـالية تقـوم على «مجتـمع الفرصـة»، وأن أساس نظامهم يقـتضى أن يكون البـعض من أصحاب المـلايين والبعض الآخر من الـعاطلين المُعـدمين، ويسـود لديهم شعـار «كل واحد وشطارته» وعندئذٍ لا يكون سـخط الناس عميـقًا حـين يشاهدون مظاهر البذخ التى يـعيش بها آل روكـفلر أو آل ديبونت، بل ربما كانت هذه المظاهر ذاتهـا من عوامل تقوية النظام وتدعيـمه؛ لأنها ترسِّخ فى نفس كل إنسـان «الحلم الأميركى» وتـوهمه بأن «نادى المليونيـرات» ليس مغلقًـا، بل إن أبوابه المفتوحـة ترحِّب بكل من يملك الموهبة المطلوبة، أو يتحيَّن الفرصة الملائمة.

أما حين يعلن الحكام أنهم إنما جاءوا من قاع الجماهير الشعبية،

وأنهم يمثلون مطالب الأغلبية المسحوقة ويحسدون أمنياتهم، ثم يراهم الناس يعيشون حياة مرفّهة منعمة يتمتعون فيها بكل الملذات التى حرمت منها الجماهير، فعندئذ تتراكم عوامل الثورة ويغلى الإناء المكتوم.

وبطبيعة الحال فإننى لا أقصد بهذه المقارنة القول إنه لا توجد أسباب للسخط بين الزنوج والملونين وغيرهم ممن يعيشون على حافة الفقر فى «جنة الرأسمالية» (وهم أكثر مما يتصور معظم الناس) بل إن كل ما أعنيه هو أنه حين يكون ذلك التفاوت بين الطبقات جزءًا لا يتجزأ من الفلسفة المعلنة، والمعترف بها للمجتمع، تكون دواعى السخط عليه أقل مما هى فى المجتمعات التى يقوم نظامها على إلغاء الفوارق الطبقية، ويكون أصحاب السلطة فيها هم أنفسهم أوضح تجسيد لهذه الفوارق.

ولعل الكثيرين من الجيل الأوسط والأكبر فى مصر، وكثير من الاقطار العربية يذكرون اسم «الشيخ عاشور» الذى كان إمامًا غير متميز فى أحد مساجد الإسكندرية، وانتابته فى إحدى خطبه، خلال الستينات، نوبة غضب فتحدث عن الاتحاد «الاشتراكى»

الذى يركب قادته المرسيدس وترتدى نساؤهم أغلى أنواع الفراء.. إلخ، فوقع عليه اضطهاد من السلطة (اختلفت الآراء فى نوعه ومداه) ولكن ما يهمنا من القصة هو أن هذا الرجل، بإمكاناته المحدودة، حين رشح نفسه بعد سنوات لعضوية المجلس النيابى فاز فوزًا ساحقًا، بلا مجهود، واكتسح مرشحين أنفقوا فى حملتهم الانتخابية ألوفًا مؤلفة، وحين عاد إلى ممارسة هوايته فى النقد الصريح والساذج داخل المجلس، وكان واضحًا أنه سيكتسح الدائرة للمرة الثانية، فاضطرت الحكومة إلى «تفصيل» قانون يحول دون إعادة ترشيحه. والنتيجة التى أريد أن أخلُصَ إليها من هذه القصة هى أن الجماهير تتعاطف بقوة وعفوية مع كل من يفضح التناقض بين الشعارات المعلنة لأنظمة الحكم، وبين ممارستها الفعلية.

ولكى تبرر تلك الأنظمة الاشتراكية الممسوخة تصرفاتها؛ لجأت إلى نشر الدعوة إلى الزهد بين الجماهير، على نحوٍ يذكّرنا كثيراً برجال الكنيسة فى العصور الوسطى، الذين كانت مواعظهم كلها تدور حول العزوف عن متع الدنيا والعمل من أجل الآخرة، بينما

كانوا هم أنفسهم يعيشون حياة يستمتعون فيها بكل ما تقدمه «الدنيا الفانية» من ملذات.

وتجسدت هذه الدعوة على شكل عقيدة معادية للاستهلاك، فنجحت فى إقناع عقول كثيرة بأن الاستهلاك يتعارض مع شعور المواطن بالمسؤولية. وتبنَّى هذه الدعوة عددٌ كبيرٌ من مثقفى العالم الثالث، حتى اتخذت لدى البعض طابعًا مضحكًا مبكيًا، حين اخذوا يلومون شعبًا كالشعب المصرى، مثلاً، على إفراطه فى استهلاك الخبز!

وبطبيعة الحال، فإن أبعد الأمور عن ذهنى أن أدافع عن نمط الحياة الباذخة، الذى يجعل من الاستهلاك الترفى لسلع مادية معقدة وغير ضرورية على الإطلاق، هدفًا أساسيًا لحياة الإنسان، ولاسيما حين يكون معظم أفراد مجتمعه محرومين من الضرورات الأساسية فى الحياة، فمثل هذه الحياة المفرطة فى الترف ظالمة، لأنها تتم دائمًا على حساب شقاء الآخرين، فضلاً عن أنها تافهة؛ لأنها تستعيض عن الجوهر الداخلى العميق بالمظهر الخارجى السطحى. ومع ذلك فليس من العدل أن يتطرف مذهب من

المذاهب فى التنديد بالاستهلاك إلى حدٍّ يولِّد شعورا بالذنب لدى كل من يمارسه فى حدود ضيقة؛ ذلك لأن الاستهلاك هو، فى نهاية المطاف، أحد المؤشرات الهامة للنصيب الذى يناله الإنسان من الدنيا، ومن الظلم البين أن نخدع الناس فنوهمهم بأنهم يخونون مجتمعهم حين يتطلعون إلى نيل نصيبهم هذا، لمجرد أن السياسة الخرقاء التى يتبعها نظام ما جعلته عاجزًا عن أن يضمن لشعبه مستوىً آدميًا للمعيشة.

المهم فى الأمر أن القهر المعنوى والفقر المادى كانا يسيران، فى تلك التجربة، جنبًا إلى جنبٍ؛ ولذا فإن من غير المجدى أن نحاول فصل أحدهما عن الآخر، ومن هنا كانت الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها الإنسان، فى تلك المجتمعات، أن يقاوم النظام، ويعبِّر عن احتجاجه على ممارسته، هى أن يتلكأ فى عمله ويقلل إنتاجيته. وكان ذلك كما قلت أحد الأسباب الرئيسية لضعف الاقتصاد فى الدول الاشتراكية، بل إن تبادل التأثير بين القهر المعنوى والفقر المادى يؤدى إلى حلقة جهنمية تظل تدور بلا نهاية، فمقاومة القهر السياسى والاجتماعى، عن وعى أو بغير

وعى باللجوء إلى التراخى فى العمل، تؤدى إلى مزيد من النقص فى موارد المجتمع ككل، مما يزيد من شحن طاقة السخط لدى الجماهير، فيترتب على ذلك اشتداد القمع والقهر، وتظل القصة تتكرر إلى مالا نهاية.

على أن من الخطأ الفادح أن يترك الكاتب فى هذا الموضوع لدى قرائه انطباعًا بأن الصورة كانت قاتمة كلها، فقد حققت التجربة الاشتراكية، حتى فى أحلك نماذجها، إنجازات، المجانية الكاملة فى التعليم والعلاج الطبى، مع رفع مستواها باستمرار وحل مشكلات معقدة كالمواصلات والإسكان بأساليب تخفف الأعباء عن عاتق الطبقات الشعبية، حتى لو كانت بعيدة عن معايير الترف كما تفهمها الشعوب المحظوظة، ورعاية الدولة للثقافة مع إتاحتها لقاعدة جماهيرية واسعة، ولعل أعظم الإنجازات جميعًا هو ذلك الأمان الذى يحيط بالإنسان فى عمله، وحياته: فالمجتمع لا يعرف البطالة، والشيخوخة مُؤَمَّنَة (بتشديد الميم)، ووفاة العائل لا تعنى تشريد أسرته، والأسعار المحددة مقدمًا، والموحدة فى كل مكان، تعطى المشترى أمانًا لا يحس به

إلا من عانى خداع البائعين ومناوراتهم، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الاشتراكية فى المعسكر الشرقى قد طبقت فى بلاد كانت كلها - باستثناء تشكوسلوفاكيا - تمثل «الريف» الأوروبى، أمكننا أن ندرك أن هذه الإنجازات لم تكن بالأمر الهين على الإطلاق.

على أننى أود، قبل أن أترك هذا الموضوع، أن أعلق قليلاً على ميزة الأمان الاجتماعى هذه، إذ يبدو أن الأمان المفرط يؤدى إلى عكس الهدف المقصود منه، ويبدو أن العامل فى المجتمع الذى لا يمنحه مثل هذا الأمان التام يمارس عمله بحماس أكبر، وبإنتاجية أعظم، مع أن الذهن يميل نظريًا إلى تخيل عكس ذلك، ويخيل إلىّ أننا هنا إزاء مشكلة فلسفية فى المحل الأول: فهل من الصحيح أن الإنسان يحتاج إلى قدرٍ معين من الشعور بالخطر كيما يقدِّم أفضل ما لديه؟ هذا سؤال يكفينا أن نطرحه الآن على القارئ؛ لأن الخوض فى تفاصيله سيبعدنا كثيرًا عن موضوعنا الأصلى.

لقد كانت الإيجابيات كثيرة بغير شك، ومع ذلك فإن المرء لا يملك إلا أن يأسف بمرارة؛ لأن التجربة كان فى وسعها أن تحرز

نجاحا يفوق ما حققته بمراحل، لو لم يكن الفساد الداخلى والخلل التنظيمى والاستبداد القيادى قد وصل فيها إلى هذا الحد المؤلم، ويبدو لى أن السبب الرئيسى لهذا الخلل هو أن بلدان المعسكر الشرقى فى أوروبا لم تنتقل إلى الاشتراكية من خلال تجربة أصيلة، وإنما فُرضت عليها الاشتراكية بشكلٍ أو آخر، نتيجة لغزو الجيوش السوفياتية لهذه البلاد خلال المراحل الأخيرة من قتالها ضد جيوش هتلر المنسحبة فى الحرب العالمية الثانية، وكان نصيب الاتحاد السوفياتى من الغنيمة بعد حربٍ كان له فيها الدور الأعظم بلا جدال، هو أن يقيم حوله حزامًا من الدول ذات الأنظمة المؤيدة له والمندمجة فيه، وهكذا لم تتكون «الكتلة الشرقية» نتيجة كفاح مماثل لذلك الذى خاضه لينين والبلشفيون فى روسيا قبل عام ١٩١٧، وإنما جاءت الأحزاب الشيوعية فيها إلى الحكم «بالتعيين» إن جاز هذا التعبير، ومن هنا كانت الفجوة عميقة بينها وبين قطاعات جماهيرية تزداد اتساعًا كلما أمعن النظام فى ممارسة أساليب القمع، وكان وجود القوات أو «الحاميات» السوفياتية فى هذه البلاد هو السند الأساسى لهذه الأنظمة، وهو الذى يقيها

سخط الجماهير فى أوقات الشدة.

ومن المؤكد أن هـذه الجماهيـر كانت تختـزن فى داخلهـا قدراً هائلاً من الثورة المكبوتة، بدليل أنهـا تحركت بمجرد أن تأكدت من أن سياسـة جورباتشوف لا تؤيد التـدخل العسكرى من أجل دعم أى نظام للحكم، لا يـرضى عنه شعـبـه، وحـين تبـيّن بالدليل العملى، بعد الانسـحاب السوفياتى من أفغانسـتان فى أوائل العام الماضى، أن هذه السياسة حقيقـة لا رجعة فيها، كانت تلك إشارة الانطلاق نحو الثورة المكبوتة.

إن جـميع الدلائل تدل على أن جـورباتشـوف كان منذ البـدء واعيًا بأن الوضع الذى كـان سائدًا فى الكتلة الشرقية يسـتحيل أن يستمـر إلى الأبد، وبأن تغييـره بات محتّمًـا، وكلما كان التغـيير أسرع كان ذلك أفضل، وجميع تصـرفاته تؤكد أنه يدرك استحالة بقاء نظـام يعلن أنه قام لمصلحـة الإنسان، وفى الوقت ذاته يقـهر الإنسان ويقمعه.

ومن الواضح أن سـياستـه تقوم علـى مبدأ أسـاسى هو، فى ظروف العـالم الراهنة، مقـامـرة كبـرى، وأعنى به أن على هذه

الأنظمة أن تثبت جدارتها بالبقاء بقواها الخاصة، وليس بمساندة الجيوش وقوات الأمن السرية، وإلا فلا مفر من أن تخوض مجتمعاتها تجربة جديده وتبدأ من الصفر، وبطبيعة الحال فقد رأينا حولنا في الأشهر الأخيرة نماذج كثيرة لمثقفين من المتعاطفين مع الاشتراكية، يلومون الزعيم السوفياتي لأنه فتح على نفسه بابًا لن يستطيع إغلاقه، ولأن النتيجة العملية لسياسته توشك على أن تؤدي إلى تصفية المعسكر الاشتراكي برمته، ولكن من يوجِّهون هذا النقد يغفلون مسائل أساسية: فهل كان المطلوب ترك الأوضاع الفاسدة على ما هي عليه؛ من أجل الحفاظ على وحدة المعسكر؟ وهل يكون من حق أحد، بعد أن اتضح له مقدار السخط المتراكم لدى الشعوب نفسها، أن يعترض على ما حدث؟ هل كانت تلك اشتراكية بحق، إذا كانت الجماهير قد رفضتها إلى هذا الحد؟ الحق أن أصحاب هذا الاعتراض يسيئون إلى الاشتراكية، التي يزعمون الدفاع عنها، إساءة بالغة حين يستنكرون عملية إطلاق المشاعر الحبيسة لدى الجماهير؛ لأنهم يفترضون ضمنًا أن بقاء الاشتراكية رهن باستمرار القمع واستخدام القوة لإخماد كل صوت معارض.

أخيرًا فإنني إذا كنت قد ركّزت في هذا الفصل على العوامل

الداخليـة التى أساءت أبلـغ الإساءة إلى صـورة الاشتـراكيـة فى مجتمعات الكتلة الشرقـية، وأكدت أن هذه العوامل تفسِّر إلى حدٍّ بعيد عنف رد الفعل الذى لمســه العالم كله بين شعوب هذه الكتلة ضد أنظمتها الحاكمة، فـإن هناك عاملاً أخيرًا ينبغى ألا يغيب عن بالنا. ما دمنا بصـدد استقـصاء الأسباب المؤدية إلى هذا التـحول الحاد، فمن المؤكد أن هناك أصابع متـآمرة تستغل الأخطاء الفادحة لكى تزيد النار اشتعالاً، وتوجِّه حركة الجماهير العفوية إلى طريق تقطع فـيه جـميع روابطهـا الماضـية، إلى الأبد، وكل من يتـابع الأخبـار بإمـعان، يسـتطيع أن يدرك بسهـولة الدور الذى تلعـبه وكالات الأنباء الغربية فى تشوية كثير من الأحداث، فإذا غيَّر أحد الأحزاب الشيوعية اسمه، نقل الخبر بصيغة توحى بأن هذا الحزب قد حلَّ نفســه، وإذا حذفت مادة فى الدستـور تنص على احتكار هذا الحزب للسلطة، أوحت إلينا وكـالات الأنباء بأنه قد استـبعد نهائيًـا من الحكم، هذا فضلاً عن الانتقـائية الواضحة فى اخـتيار الأشـخـاص الذين يقـدم إليـهم الميـكروفـون، لإبداء رأيهم فى الأحداث، والفجاجة المقززة فى تصـوير الجماهير وهى تُقبل على شراء اللحم بنهم، وتلذذ المذيع بالسخرية من الشاب الذى يمسك

ثمرة «الكيوى» دون أن يعرف اسـمها . إلخ هذا كله اصطياد فى الماء العكر، على المستوى الإعلامى؛ لأن الفرصة السانحة الآن لا تعوّض، والحـديد يجب أن يُطرق وهو ساخن، أما على مسـتوى الأحداث نفسها فلا مفر فى أن يشك المرء فى وجود أصابع أجنبية فى تلك التحـرُكات التى تحرِّض الجمـاهير على استعـجال قطف الثـمار، مع أن الإصـلاح لم يكد يبدأ إلا بالأمس القـريب، ولا أظن أن الحركات الانفصالية والعرقيـة فى الجمهوريات السوفياتية، وهى فى الآونة الراهنة أخطر مـا يواجه جورباتشـوف، تخلو من هذا العنصر التآمرى.

وعلى أية حـال فـإن إشـارتى إلى هذا العـامـل لا تنفى على الإطلاق أن التجربة، بالصورة التى اتخذتها طوال العقود الأخيرة، كانت تحمل فى طياتهـا بذور إخفاقٍ صارخ، وأن ذلك المزيج من الغبـاء والتسلط والقـمع والعناد، الذى كانت تُـدار به الأمور فى بلاد الكتلة الشرقية حـتى الأمسْ القريب، كان هو المسؤول الأول عن ردود الفعل العنيفـة التى قامت بها جماهير خـابت آمالها فيِ أنظمـة كانت تُقْـسِمِ ليل نهـار بأغلظ الأيمـان أنها لا تعـمل إلا لمصالحها.

الفصل الرابع

هل تصمد النظرية الاشتراكية؟

عندما يُجْرِى المرء أية مقارنة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى، فى ظروف العالم الراهنة، فسوف ينتهى حتمًا إلى تأكيد تفوق الأول على الثانى فى نواحٍ هامة وحيوية، على رأسها الاقتصادية، غير أن إجراء مثل هذه المقارنة ينطوى على قدرٍ من الظلم، إذ أن التجربة الاشتراكية أولاً، أحدث عهدًا بكثير من التجربة الرأسمالية، فالأولى امتدت أربعة قرون على الأقل، منذ مطلع العصر الحديث، بينما الثانية لم تبدأ إلا منذ سعبين سنة فى دولةٍ واحدة، ومنذ أقل من خمس وأربعين سنة فى بقية الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ومن المتوقع فى فترة قصيرة كهذه أن يكون النظام فى مرحلة مايزال يسودها طابع التجريب، وأن يقع خلال تجاربه فى أخطاء فادحة.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الفترة القصيرة، لم تكن على الإطلاق بالنسبة إلى أصحاب هذه التجربة، فترة هدوء يستكشفون فيها أبعاد تجربتهم ويعملون على تطويرها بصورة إيجابية وإنما كانت فترة صراع ضد المقاومة الداخلية فى البلاد الاشتراكية من

جهة، وصد المقاومة الخارجية الضارية التى حاول بها النظام الرأسمالى وأد التجربة الجديدة منذ لحظة ولادتها من جهة أخرى، وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فلا بد أن نذكر أن العالم، عند مطلع العصر الحديث، كان خالصًا للرأسمالية، وكان فى حالة «فراغ أيديولوجى» إن جاز أن نستخدم فى وصفه تعبيرًا معاصرًا، فلم تكن هناك مقاومة تذكر ؛ لأن الإقطاع والكنيسة كانا فى زمن الأفول، بل يمكن القول، على العكس من ذلك، إن موارد العالم كله قد سخرت من أجل إنجاح التجربة الرأسمالية، وذلك عن طريق الاستعمار وغزو الأسواق واستجلاب الأيدى العاملة المجانية بالرق . . إلخ، وهكذا استطاعت الرأسمالية أن تطور نفسها بالتدريج وتحقق جميع إمكاناتها، فى جوٍّ عالميٍّ مواتٍ وملائم إلى أبعد حد، أما الاشتراكية فقد ظهرت إلى الوجود فى وقتٍ كان فيه النظام الذى تسعى هى إلى الحلول محله قد بلغ أوج قوته، ومن ثم فإنه قد مارس ضدها منذ بدء ظهورها وحتى اللحظة التى أكتب فيها هذه السطور، ومقاومة ضارية، ولم يدع لها فرصة للتنفس لحظة واحدة فى هدوء، ولا ننسى فى هذا الصدد التأثير المدمر للحرب العالمية الثانية، التى خرجت منها

الدولة الأم فى النظام الرأسمالى سليمة متجددة الحيوية، بينما خرجت الدولة الأم فى المسعكر الاشتراكى (والوحيدة حتى ذلك الحين) محطمة مثخنة بالجراح.

وهكذا فإن أية مقارنة مُنصِفة بين إنجازات النظامين ومستواهما وما حققاه لمجتمعاتها ينبغى أن تأخذ هذه الفوارق الجوهرية بعين الاعتبار، ومع ذلك فإننا نعتقد اعتقاداً راسخًا بأن التجربة الاشتراكية، سواء تلك التى بدأت فى نهاية الحرب العالمية الأولى، أم تلك التى بدأت فى أعقاب الثانية قد ارتكبت أخطاءً فادحة لم يكن لها ما يبررها حتى مع عمل حساب جميع الفوارق السابقة، وهذا الرأى لم يعد اليوم مجرد استنتاج فكرى، وإنما تؤيده وتؤكده اصوات الجماهير الهادرة فى عواصم الدول الاشتراكية، فلابد أن يكون هناك خلل واضح فى النظام الذى يقوم بناؤه الأيديولوچى على العمل لصالح القاعدة الجماهيرية العريضة إذا كانت هذه القاعدة الجماهيرية هى ذاتها أول من يثور عليه بضراوة.

ولكن السؤال الذى يشغل العالم بأكمله اليوم، ليس تحديد مدى الخطأ فى التجربة الاشتراكية، وإنما هو هل لازالت للاشتراكية فرصة للبقاء فى عالم اليوم والاستمرار فى عالم الغد؟

هل تركت لهـا تلك الكراهيـة التى تنضح بهـا وجـوه المتظاهرين الساخطين أملاً فـى أن تظل أيديولوچية رئيسية عـندما يحل القرن المقبل، أم أن العقد سـينفرط، سواء بالحركات القوميـة الانفصالية داخل الاتحـاد السوفـياتى، أو بالتـبرؤ من كل مـاله صلة بالعـهد السابق، فـى بقية الدول الاشـتراكـية؟ يبدو لى أن الاشـتراكـية، كأيديولوچية جماهيرية، تواجـه فى هذه الأيام أول اختبار حقيقى لها، فحتى خلال الحرب العالمية الـثانية، عندما اجتاحت الجيوش النازية الجزء الأكـبر من الأراضى السوفياتيـة الأوروبية، وتوغلت مسافات غـير قليلة فى الجمهوريات السوفيـاتية الآسيوية، لم يكن الاختبـار الذى تتعرض له الاشتراكيـة بمثل هذه القسوة؛ ذلك لأن تعبـئة الشعور الوطنى الذى يرتبط بتـراث أقدم بكثير من التـجربة الاشتـراكيـة، قد أدت دوراً هائلاً فى ذلك الصـعود الأسطورى، الذى تمكن الســوفيـاتى بفضـله من إلحاق أفـدح الهزائم بالغـزاة النازيين، أى أن الاشـتراكـية لم تكن هى نفـسهـا التى تتـعرض للمحنة والاختبار، أما فى هذه الأيام فإن المبدأ الاشتراكى ذاته هو الذى أصبح مـوضع التساؤل، وقـدرته على الاستـمرار هى التى أصبحت موضع شك

والمخرج الذى يلجأ إليه المثقفون عادة حين يصادفهم مأزق مماثل لهذا الذى تواجهه الاشتراكية فى هذه الأيام، هو التمييز الحاد بين النظرية والتطبيق، فقد أثبتت الأحداث أن التطبيق كان سيئًا إلى أبعد حد، وأن أولئك الذين وضعوا على قمة المجتمعات الاشتراكية لكي يكونوا حرَّاسًا للمبدأ وأمناء عليه، قد أساءوا إليه بممارستهم اللا إنسانية أبلغ الإساءة، ولكن المثقف يظل مصراً على أن النظرية ذاتها غير مسؤولة عن أخطاء التطبيق، وعلى أن ما حدث لم يكن إلا انحرافًا للممارسات عن المبدأ القويم، ومع ذلك فإن هذه الإجابة لا تقنع الكثيرين؛ ذلك لأن من حق المرء أن يشك فى أية نظرية تعجز عن تجسيد نفسها فى الواقع العملى إلى هذا الحد، أو تسفر عن نتائج مخيِّبة للآمال كلّما طبقت.

ولابد أن تكون النظرية التى تؤدى فى كل مرة تطبّق فيها عمليًا إلى ظهور طغاة أو مجموعات حاكمة متحجّرة تستغل نفوذها أسوأ استغلال لابد أن تكون هذه النظرية مشوبة بعيوب أساسية؛ لأن احدًا لا يستطيع أن يفصل بين الميدان النظرى، والميدان العملى التطبيقى إلى حد تصويرهما بأنهما ينتميان إلى عالمين متباعدين لا يلتقيان.

نعم، كانت هناك عيوب أساسية فى النظرية ذاتها، بالإضافة إلى التجاوزات القاتلة فى التطبيق. ولا جدال فى أن مناقشة هذه العيوب تقتضى جهدا ووقتًا كبيرين، وقد قدّم الكثيرون، على مدى سنوات طويلة، آراء خصبة فى هذا الشأن. يستحيل أن يتسع المجال للحديث عنها فى مثل هذا الحيِّز المحدود، وربما كان الأمر المجدى حقا، فى هذا السياق، هو أن نورد أهم ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة من عيوب فى النظرية ذاتها؛ لأن الوعى بهذه العيوب سيكون هو المدخل إلى عملية التصحيح الكبرى التى ستحاول الاشتراكية القيام بها فى الأعوام القليلة القادمة، إذا لم تطرأ عوامل تُبَدِّد فرصتها فى القيام بأى تصحيح.

أول هذه العيوب تجاهل إنسانية الإنسان. صحيح أن مبدأ الاشتراكية يقوم أصلاً على تحرير الإنسان من عبودية الاستغلال الذى يمارسه رأس المال، ومن تعامل الرأسمالية معه كما لو كان «شيئًا» يباع ويشترى. غير أن الفكر الاشتراكى قد طور على مر السنين مفهومًا للإنسان يؤكِّد الجانب الاجتماعى فيه أكثر مما يرعى الجانب الفردى، فالإنسان الذى تمجده الأعمال الأدبية والفنية والفكرية، التى تسودها الروح الاشتراكية، سواء أكانت اشتراكية

ولقـد حاول الكثـيرون طوال تاريخ الحـركة الاشـتراكـية، أن يؤكدوا أهمية هذا الجانب الإنسانى، ويقنعوا الأحزاب الاشتراكية، سواء أكـانت فى الحكم أم خارجـه، بأن إعطاء جرعـة من النزعة الإنسانية إلى مذهب سوف ينشطه ويزيد من عـافيته، غير أن هذه المحاولات كـانت تصطدم دائمًا بموقف المدافـعين عن «الصـرامة» و«القوانين الموضوعية» وكانت تتهم بأنها اشتراكية «رخوة» أو «غير علمية»؛ لأن الاشتـراكية الحقيقيـة فى نظر هؤلاء المتشددين يجب أن تضع فى اعـتـبارها العـوامل العـامـة التى تتحـكم فى مسـار التاريخ، وهذا وحـده هو ما يجعلـها «اشتـراكية علمـية» بالمعنى الصحيح، أما تلك الرهافة الإنسانية فإنها تحول السياسة إلى شىء أشبـه بالشعر أو الفن، ولعل فى هذا مـا يفسر، إلى حدٍّ بعـيد، تلك الأزمات المتـلاحقـة التى كانت تثور بين سلـطة الحزب وبين الفنانين والأدباء، منـذ بداية الثورة الشـيـوعـية فى ١٩١٧ حـتى اليوم. ولعل فـيه أيضًا مـا يفسر تلك الظاهـرة الفريدة فى تاريخ الإنسـانية، وهى قـيام الجمـاهير الثـائرة على الاسـتبداد الـصارم للحزب فى تشـيكوسلوفاكيا، خـلال الأحداث الأخيرة، باختـيارّ «كاتب مسرحى» رئيسًا للجمـهورية (وهى فيما أتصور المرة الأولى

التى يحكم فيها أحد رجال المسرح بلداً بأكمله، مما يطرح تساؤلات طريفة، ينتظر المرء الإجابة عنها بشوق وتلهف، حول الطريقة التى سيتحوَّل بها تفكير «هافيل» من استخدام خياله فى تحريك شخوص المسرح وأحداثه بحرية كاملة، إلى استخدام عقله فى تحريك أوضاع الاقتصاد والدبلوماسية والدفاع فى عالم الواقع الذى لايلين!)، هذا فضلاً عن الدور الكبير الذى أسهم به الأدباء والفنانون والكتاب فى أحداث البلاد الشرقية الأخرى، والاتحاد السوفياتى نفسه، ووصول عدد منهم إلى مراكز قيادته فى المجر ورمانيا وغيرهما بعد الثورات الجماهيرية الأخيرة.

إن التجاء الشعوب إلى الكُتّاب والفنانين فى مثل هذه الظروف يمثل رد فعل واضحًا على تجاهل الإنسان النابض بالحياة فى الأنظمة السابقة سعيًا لاشبهة فيه من أجل إضفاء اللمسة الإنسانية التى حرمت منها تلك الشعوب طويلاً، باسم «الموضوعية العلمية» على أسلوب إدارة المجتمع فى تلك البلاد، وإذا كانت تلك التحوُّلات تبدو فى ظاهرها ثورة على التطبيق السيئ لمبدأ نبيل، فإنها فى حقيقتها احتجاج على عناصر أساسية فى المبدأ نفسه، تفتح المجال واسعًا أمام كل من يريد إساءة التطبيق.

لقد كانت «الاشتراكية الإنسانية» توصف دائما بأنها «حريفية»، بل لقد بذلت محاولات لإلقاء ظلٍّ من النسيان على كتابات هامة لكارل ماركس، ألّفها فى وقتٍ مبكر، لمجرد أنها تؤكد هذا الجانب الإنسانى فى الاشتراكية، مع أن هؤلاء الذين تجاهلوها لم يكونوا يتركون سطرًا واحدًا لماركس دون أن يحللوه ويستشهدوا به، ووصل الأمر ببعضهم إلى حدِّ النظر إلى هذه الكتابات كما لو كانت تمثل المرحلة «الجاهلية» فى فكر ماركس، قبل أن تهبط عليه «رسالة» الاشتراكية العملية، وكم من اشتراكيين مخلصين طردتهم الأحزاب الشيوعية لمجرد أنهم سعوا إلى تطعيم النظرية بهذا الجانب الإنسانى، فقد كانت تدور داخل تلك الأحزاب عملية «تكفير» مماثلة لما نجده لدى أشد الجماعات الإسلامية المعاصرة تطرفًا، وكان الدفاع عن شكل من أشكال الحريّات «الليبرالية» كافيًا لطرد صاحبه من الحزب، وهو ما يعنى الخروج من الجنة، والحكم عليه بأن يظل مشرّدًا منبوذًا.

وقد ينتهز المعسكر الآخر الفرصة كيما يجتذب هذا المطرود، أو يستغل انتقاداته فى دعايته ضد خصومه، فيتمزّق صاحبنا من

الداخل، ويظل عاجزا عن الانتماء، وتغمره الحسرة الأبدية وهو يرى التيار العام للمعسكر الذى يؤمن به يسير فى طريق غير طريقه.

وإنى لعلى يقينٍ من أن جورباتشوف لو كان قد ظهر بأفكاره هذه فى العهد الستالينى، أو كان قد جهر بها صراحة فى «عصر الجمود» أيام برجنيف، لاتهم بأنه أكبر تحريفى، ولكان الآن مجرد ذكرى باهتة لسياسىٍّ معارض مدفون فى سيبريا، أو محكوم عليه بشغل وظيفة كاتب صغير فى مزرعة جماعيّة نائية، ولكن من حسن حظ جورباتشوف - وحظ العالم - أن أفكاره لم تظهر بكل أبعادها الإنسانية والديمقراطية إلا بعد أن أصبح مستقراً فى الحكم، قادراً على دعم هذه الأفكار بكل الثِّقل الذى يضفيه الوجود فى السلطة، ولعل فى هذا تطبيقًا آخر لتلك القاعدة التى يزخر عالمنا العربى بأمثلة صارخة لها، وأعنى بها أن الفرق بين الحاكم الوطنى حبيب الشَّعب وولي نعمته، وبين العميل الخائن عدو الشعب والمحرِّض على الفتنة، كثيراً ما يكون هو الفرق بين النجاح فى الاستيلاء على السلطة والإخفاق فيه!

وإذا كنا قد توسّعنا في الحديث عن هذا العيب الأول في النظرية الاشتراكية؛ فذلك لأنه هو الأصل الحقيقي لمعظم الأخطاء الأخرى التي وقعت فيها تلك النظرية، فمن السهل، مثلاً، أن ينتقد المرء منهج التفكير لدى معظم الماركسيين الكبار بأنه منهج «سلطوي» أكثر مما ينبغي، وأعني بالسلطوية أن كتابات ماركس وإنجلز، ومن بعدهما لينين ينظر إليها كما لو كانت هي المرجع الأول والأخير في كل مشكلة تواجه الفرد أو المجتمع، ولابد لكي يثبت الكاتب أنه مخلص للأيدولوچية من أن تمتلئ كتابته بالهوامش التي تشير إلى اقتباسات من ماركس أو لينين، وكثيراً ما يشعر المرء بأن الاقتباس مصطنع، لا يقصد به إلا إثبات «ولاء» الكاتب؛ لأن الموضوع يتناول مشكلة مستجدة يستحيل أن يعمل مفكر في القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين، مهما علت مكانته، حسابًا كاملاً لها (ولست في حاجة إلى تنبيه القارئ في هذه الحالة أيضًا، إلى التشابه الواضح من المنهج الفكري لكثير من منظّري الحركة الإسلامية المعاصرة).

وليس هذا النقد مجرد خطأ منهجي له تأثيره على الميدان الثقافي فحسب، بل إن تأثيره يمتد إلى مجالات واسعة، إذ أن

اتباع هذا الأسلوب يشجع النفاق الفكرى ويجعل المتملقين هم الأقدر على التسلق إلى قمة المجتمع، وهو يحول دون ظهور التجديد والإبداع فى ابتكار أساليب تتم بها مواجهة المكشلات فى عالم سريع التقلب، ومن ثم فإنه مسؤول إلى حدٍّ بعيد عن كل ما تتصف به الفترات السابقة على جورباتشوف من جمود.

واخيراً، فإن من أوضح العيوب النظرية فى الفكر الاشتراكى السائد حتى عهدٍ قريب، إفراطه فى التنظير، فقد كان إخضاع الواقع المتغيِّر للقوالب المستمدة من النظرية الماركسية سمة أساسية لهذا الفكر. وكان المبرر الذى يقدم لذلك هو أن من المستحيل على أية حركة سياسية أن تنجح فى ممارستها ما لم تسترشد «ببوصلة» فكرية تعلو بها على مستوى الارتجالية والتخبط. والمبدأ فى ذاته سليم، غير أن الإفراط فى استخدامه كثيراً ما يؤدى إلى نتائج عكسية، ففى حالات كثيرة لم تكن الأحزاب الماركسية تخطو خطوة واحدة إلا بعد أن تقوم بتحليلات نظرية شاملة للموقف فى ضوء النظرية الأم، وأعجب ما فى الأمر أن هذه التحليلات كثيراً ما كانت تتناقض فيما بينها، فيصل حزب إلى نتيجة معينة، ويصل حزبٌ آخر، أو الحزب الأول نفسه فى مرحلة

لاحقة إلى نتيجة مضادة، إزاء الظاهرة الواحدة، مستخدمين نفس المنهج. وكثيرا ما كان يتكرر هنا نفس الخطأ الذى لاحظه فلاسفة العصر الحديث على علماء اللاهوت فى العصور الوسطى، حين كانوا يجعلون من القوالب اللفظية حاجزًا كثيفًا يحجب عنهم عالم الواقع بكل ما فيه من ثراء وتغيير، بل إن بعض الشباب المنتمين إلى حركات يسارية كانوا يقضون الليالى فى التراشق برطانات لفظية، وتقليب مجموعة من الكلمات الضخمة المحفوظة ذات اليمين وذات اليسار، ويخرجون من السهرة قريرى العين، متوهمين أنهم تمكنوا بذلك من تحليل الواقع المعقد وحل مشاكله.

هذا الاتجاه إلى الإفراط فى إخضاع الواقع للنظرية، بدلاً من إخضاع النظرية للواقع، كما ينبغى أن يفعل أى تيار سياسى يريد حقًا أن يكون له دورٌ فعال - يبدو لى ناجمًا عن الأصول الهيجلية للفلسفة الماركسية، وأرجو ألا يتزعج القارئ من هذه الإشارة التى قد لاتكون واضحة لدى الكثيرين، ولكنى لن أطيل فى هذا الموضوع الفلسفى المعقد، ويكفى أن أشير إشارة عاجلة إلى أن فكر ماركس، وهو أكبر بناء متكامل للفلسفة المادية، قد انبثق عن فكر هيجل الذى شيد أعظم بناء نظرى متكامل للفلسفة المثالية،

يخضع الكون والتاريخ والفلسفة والفن لإطار فكرى واحد، وكان لابد أن يؤثر هذا الأصل فى تحديد المنهج الفكرى الذى يسير عليه ماركس والماركسيون، وأن يكون منهج الرجوع الدائم إلى القالب النظرى الجاهز داء مستحكمًا فى الفكر الاشتراكى اللاحق، يمارس تأثيره ويترك بصماته بوضوح على الممارسات العملية لمعظم التجارب الاشتراكية فى الحكم.

ومن الطريف أن يقارن المرء بين هذا المنهج الفكرى الذى سارت عليه التجارب الاشتراكية، وبين الأسلوب الذى تتخذ به القرارات الهامة فى قلعة النظام الرأسمالى، أعنى فى أميركا. ففى اميركا تسود فلسفة مضادة، قوامها أن «ما ينجح عمليًا هو الصحيح» (وهو المبدأ الأساسى فى الفلسفة البرجماتية، التى هى من حيث الأصل فلسفة أميركية خالصة) ويترتب على ذلك أن العقلية الأميركية لا تسرف في التحليل النظرى، ولاتعبأ كثيرًا بتفسير الأحداث من خلال قوالب مسبَّقة، وإنما تعالج كل حالة على حدة، وتتصرف فيها تبعًا لمقتضياتها الخاصة، وتشكل نفسها تبعًا لكل موقف. وعلى حين أن الفكر الماركسي يسرف كثيرًا في الحديث عن قوانين التاريخ، وعن حتمية التحولات الكبرى فيه،

ويصل في ذلك أحيانًا إلى حدٍّ تغليب النظرية على الواقع المعقد المتجدد ، فإن طريقه التفكير الأميركية تنحنى مع الواقع كيفما تشكل، وتكاد فى التزامها بهذا الواقع أن تلغى النظرية من الأساس.

ويؤدى الإسراف فى الفكر النظرى إلى الإفراط فى التنبؤ، فيبدو التاريخ وكأنه مراحل حتمية لا مفر من حدوثها، وعلى ذلك فكما انتقل التاريخ من مرحلة العبودية إلى مرحلة الإقطاع، ومن الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية فالشيوعية. ويصور هذا الانتقال كما لو كان قدرًا محتومًا لا فكاك منه، ويقنع الماركسى المتحمس نفسه بأن هناك قوة تعلو على الأفراد والأنظمة والحكومات، اسمها «حتمية التاريخ»، تعمل على دفع الأحداث فى الاتجاه الذى تتنبأ به النظرية، وأية مقاومة لحتمية التاريخ هذه لن تكون لها من نتيجة سوى أن تُرجئ المحتوم بعض الوقت، ولكن ما سيحدث لابد أن يحدث، وعلى هذا الأساس ساد التفاؤل المطلق بين الماركسيين الأوائل فى أعقاب ثورة ١٩١٧، وكان منهم كثيرون ينتظرون اللحظة التى تسقط فيها الرأسمالية كالثمرة المعطوبة، وبرغم تقلب الأحداث وتعقُّد الواقع وتجاوز

إطار النظرية مرارا، ظل التفاؤل هو النغمة الغالبة، حتى رأينا خروتشوف يهتف فى وجه الراسماليين الأمريكيين فى عام ١٩٥٦ : «سندفنكم» ويتنبأ من خلال تحليلاً «عملية» مبنية على قوالب النظرية اكثر مما هى مرتكزة على معطيات الواقع، أن الاقتصاد في البلاد الاشتراكية سوف يلحق بالاقتصاد الرأسمالى فى عام ١٩٨٠، ثم يتجاوزه بعد ذلك بمراحل، ويسجّل هذا التنبؤ الخطير فى وثيقة عظيمة الأهمية، هى أعمال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى.

كل هذا التفاؤل كان مبنيًا على تلك السمة التى أشرت إليها اكثر من مرة من قبل، وهى تحليل التاريخ من طرف واحد، هو الطرف الذى ينتمى إليه المحلل نفسه، وعدم حساب ردود الفعل المتغيرة والمتجددة التى يقوم بها الطرف الآخر من أجل إفساد هذ التنبؤ وإبطاله والأساس الذى يرتكز عليه هذا الخطأ المنهجى هو الاعتقاد بأن المرء يمتلك الحقيقة المطلقة، وكل ما عداها تحريف أو انحراف أو بطلان صريح (هل هناك حاجة إلى إشارة أخرى إلى التشابه بين هذا الإطار الفكرى وبين نظيره فى الأصولية الإسلامية المعاصرة)، ومن هنا تأتى الثقة الزائدة بالنفس؛ لأنه لاشىء يبعث

على هذه الثقة بقدر اعتقـاد المرء بأن التاريخ يسير لصالحه، أو بأنه يمثل فى سلوكه إرادة الـتاريخ وما دام يسير فى الاتجـاه الصحيح لحركـة التاريخ، فـماذا يضـير لو حدثت أخطـاء هنا أو تجاوزات هناك؟ ولماذا يستمع الحـاكم إلى أصوات المعارضين أو يحتـرمها، مـادام يعلم أن هذه الأصـوات تعارض حـتـميـة التـاريخ، التى يجسِّدها هو نفسه.

ولكن المفارقـة الساخـرة تظهر فى أن أولئك الذين كـانوا دائمًا واثقين من امتلاكهم لناصرية التطور، ومعـرفتهم لاتجاه المستقبل، وتجسيدهم لحتمية التاريخ، هم الذين فشلت تنبؤاتهم، ولم تتحقق «حتمياتهم»، على حـين أن أصحاب الأيديولوچية المضادة، الذين يفكرون يومًـا بيوم، وحادثًا بـحادث، هم الذين تحكَّمـوا بصورة أكبر فى مجرى التاريخ المعاصر، وهكذا كان الدرس واضحًا: من يظن أن التاريخ حـصان يمكن امتطاؤه، سينتـهى به الأمر إلى أن يمتطيه التاريخ. تعقُّد الحيـاة المعاصرة لا يمكن استيعابه إلا بالمزيد من المرونة والإقلال من الحديث عن «الحتـميات»؛ لأن التاريخ فى نهاية الأمر يناقد لمن يشكله، لا لمن يتشكل به.

إن سلسلة المآسى التى حدثت أمام عيننا فى أوروبا الشرقية إنما هى نموذج واضح كل الوضوح للأخطاء التى تتفاعل فيها النظرية مع التطبيق، فقد كانت فى النظرية ذاتها ثغرات حاولنا أن نكشف هنا عن بعضٍ من أهمها، هى التى فتحت الباب للأخطاء الفادحة فى التطبيق، ولم يعد هناك مجالاً للقول إن النظرية تظل محتفظة بعصمتها وقدسيتها، وأن من يتبنونها هم وحدهم المدنسون، فلا مفر من العودة إلى الجذور، واستئصال ما جفَّ منها وما ذبل.

وفى تصورى أن جورباتشوف الذى ينتمى إلى جيل لم يشارك فى الأحداث الرائدة الأولى، ولم يغرق فى جدليات الثورة العالمية أو الثورة المحلية، هو أول زعيم ينظر إلى الاشتراكية بوصفها هدفًا إنسانيًا رحبًا، يمكن أن يتخذ أكشالاً متباينة، ولا يتعين حصره فى قالب واحد، ومن المؤكد أنه أدرك أن العناد المفرط والثقة الزائدة التى كان يتصرف بها أولئك الذين كانوا يعتقدون أن «حتمية التاريخ» تعمل لصالحهم هو الذى يمكن أن يقضى على التجربة من أساسها، فجميع تصرفاته تدل على أنه يدعو إلى إدخال عنصر المرونة فى النظرية نفسها، إلى جانب العنصر الإنسانى فى التطبيق.

الفصل الخامس

هل ثبتت رؤية هلال الرأسمالية ؟

فى كل مجتمعات العالم تحدث تغيرات، وكثيرٌ من هذه التغيرات يُسْفِر عن تحولات جذرية فى بنية المجتمع، ومع ذلك فإن التغيرات التى حدثت خلال العام الماضى فى بلدان الكتلة الشرقية هى التى أثارت اهتمام العالم بوصفها إيذانا بمرحلة جديدة فى تاريخ البشرية، وهى التى حفّزت الكتاب والمعلقين إلى تجنيد أقلامهم وحشد أذهانهم فى محاولة للاهتداء إلى معالم فى ذلك الطريق الذى أصبحت العواصف تغلِّفه بالضباب من كل جانب، وربما كان أحد أسباب هذا الاهتمام ذلك التماسك الشديد والصلابة الفائقة التى كانت تبدو عليها أوضاع الكتلة الشرقية. ولست أعنى بذلك أن الأنظمة الحاكمة فى تلك البلاد كانت تستند إلى جبهة داخلية تظل متمسّكة بالسلطة إلى أجلٍ غير محدود، واستبعدت منذ البدء آليات التغيير السلمى للجهاز الحاكم؛ ومن أجل هذا السبب بالذات، كان من الطبيعى أن تبدو أية محاولة لتغيير السلطة، كما حدث فى الآونة الأخيرة، انهياراً للنظام بأكمله.

لقد تعرّض العالم الغربى فى العقود الأخيرة من تاريخه لتحوُّلات كثيرة، منها على سبيل المثال وقوف دول أساسية فيه، كفرنسا وأسبانيا، موقفًا سلبيًا من المشاركة العسكرية فى حلفه العسكرى الأكبر، حلف الناتو «شمال الأطلنطى» بعد أن حكمتها فى السنوات الأخيرة أحزاب اشتراكية ديمقراطية، بل إن العالم الغربى شهد حالات تحول من النظام الرأسمالى إلى نظام ماركسى صريح، كما حدث فى شيلى عند فوز الليندى فى أوائل السبعينات وفى الولايات المتحدة نفسها، شهد النظام الرأسمالى انهيارًا خطيرًا خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩، وترتبت على هذه الأزمة كوارث اقتصادية هائلة دامت سنوات عديدة، ولحقت أضرارها جميع البلاد المرتبطة بالنظام الرأسمالى، وكانت أوسع التحليلات انتشارًا تؤكد أن هذه الأزمة ليست عارضة على الإطلاق، وإنما هى تعبير عن خلل متأصِّل فى بنية النظام الرأسمالى ذاته.

ومن السهل أن يدرك القارئ أن شبح هذه الأزمة مازال مخيِّمًا على العالم الرأسمالى حتى يومنا هذا.

بل إن ظهور الأنظمة الفاشية والنازية فى إيطاليا وألمانيا واليابان وأسبانيا فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وكثير من نظائرها وامتداداتها فى دول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية، هو فى رأى الكثيرين تعبير عن أزمة هيكلية فى النظام الرأسمالى، ومحاولة غير موفقة للخروج من إسار الأزمة.

خلاصة القول إن ما يمرّ به العالم الاشتراكى من مشكلات خطيرة ليس هو الحالة الوحيدة لظهور أزمة عميقة فى هيكل نظام عالمى رئيسى، ومع ذلك فإن الأذهان قفزت مباشرة فى هذه الحالة الأخيرة بالذات، إلى استنتاج سريع، هو أن التجربة الاشتراكية كلها قد أفلست، وأنها لم تكن منذ البدء إلا حالة عارضة أو «وعكة» أصابت قطاعًا من البشر، وسرعان ما تزول ليعود العالم كله رأسماليًا كما كان قبل ١٩١٧. فلماذا يصدر المحللون أحكامًا كهذه الآن، بينما لم يقل أحد (باستثناء بعض الماركسيين) أن بناء النظام الرأسمالي ذاته كان لابد أن ينهار بعد الكساد العظيم فى ١٩٢٩، أو أن الرأسمالية لابد أن تنبذ؛ لأنها أفرزت - بشكل مباشر أو غير مباشر - أنظمة دكتاتورية كأنظمة هتلر وموسولينى. وفرانكو وسالازار؟

أغلب الظن أن الرد على هذا التساؤل يكمن فى تلك المرونة الهائلة التى تواجه بها الرأسمالية أزماتها، وفى قدرتها الفائقة على إعادة التكيُّف بعد كل مأزق خطير تقع فيه، على حين أن الأنظمة الاشتراكية تجمَّدت وتحجَّرت إلى حدٍّ بدت معه وكأنها إما أن تحافظ على أوضاعها دون تغيير، وإما أن تنهار انهيارًا تامًّا.

وفى وسعنا أن نوضِّح الفارق بين الاثنين بالمقارنة بين كرة الطاولة (البنج بونج) والبيضة، فالأولى تقفز وترتدُّ سليمة إذا أسقطت أو ضربت، والثانية تنكسر وتسيل بمجرد أن تصطدم قشرتها بأى جسم صلب. وبالمثل فكما أن الرأسمالية تستطيع أن تتخذ ألف شكل وشكل وتظل مع ذلك رأسمالية، فإن الاشتراكية كما طبقت فى أوروبا الشرقية لم تكن تستطيع التخلِّى عن طابعها الثابت والمتصلب إلا إذا عرَّضت بقاءها واستمرارها للخطر.

وفى تصورى أن هذه السمة بالذات كانت جزءًا أساسيًا من خطة الإصلاح التى وضعها جورباتشوف وحرص على تطبيقها فى دول أوروبا الشرقية، ومهَّد لها بقبول هذه التحوّلات العنيفة، فلماذا لا تصبح الاشتراكية بدورها نظامًا مرنًا، يقبل التطور

ويتكيف وفقًا لمتطلبات العصر؟ ولماذا تحمل الفرنسيون والألمان الغربيون والأميركيون مظاهرات ١٩٦٨ العارمة، التى شارك فيها الملايين من الطلاب والمهنيين والعمال، وظل نظامهم فى أساسياته سليمًا، بينما تضطر الجيوش السوفياتية إلى التدخل كلما حدث اضطراب واسع الأبعاد فى أى بلد اشتراكى؟ لماذا لم تتخذ هذه البلاد لنفسها آليات تسمح لها بامتصاص سخط الجماهير على أنظمتها، إذا ارتكبت أخطاء فادحة، وتتيح لها تصحيح مسارها واكتساب ثقة هذه الجماهير من جديد؟

لماذا يسود دائمًا هذا البديل الانتحارى: إما بقاء كل شيء على حاله بقوة السلاح، وإما انهيار كل شيء؟ من المؤكد أن إعلان جورباتشوف الصريح أن جيوشه لن تتدخل لمساندة أى نظام يثور عليه شعبه وإشاراته الواضحة إلى أنه لن يؤيد القيادات الستالينية المتحجرة، بل ومشاركته الإيجابية على ما يقال - فى إزاحة بعض هذه القيادات مع إدراكه للنتائج الخطيرة التى يمكن أن تترتب على ذلك، وفى المدى القريب على الأقل، بالنسبة إلى وحدة المعسكر الاشتراكى وتماسكه - كل هذا دليل على أن سياسته تسعى إلى أن تضيف إلى التجربة الاشتراكية عنصراً هامًا تتفوق عليها فيه

الرأسمالية تفوقا ملحوظًا: وهو عنصر المرونة في اختيار الشعب للجهاز الحاكم، وتبنّي آليات التغيير السلمي للحكومات دون حاجة كسر القشرة المتصلبة. وبطبيعة الحال فإن الكثيرين قد هللوا وصفّقوا لهذا التحول الذي بدا في ظاهره تراجعًا خطيرًا، وكان لسان حالهم يقول: ألم نقل لكم إن الاشتراكية بدعة زائلة؟ ها هي ذي تقتبس أهم مبادئ الحكم والسياسة من العالم الرأسمالي، وتتراجع عن طابعها «الشمولي» الذي كان أهم سماتها المميزة، فماذا يتبقّى بعد ذلك من الاشتراكية؟ على أننا سنرجئ مناقشة الشطر الأخير من هذا السؤال، وأعني به: هل يتبقى من الاشتراكية شئ إذا اتبعت آليات التغيير الديمقراطي المعروفة في الرأسمالية، سنرجئ هذه المناقشة حتى الفصل التالي، أما الآن فلزام علينا أن نناقش الشطر الأول، وأعني به دلالة اقتباس الاشتراكية لمبادئ هامة تنتمي إلى صميم التجربة الرأسمالية.

إن الحكم على موضوع الاقتباس هذا، ينبغي أن ينظر إليه في سياق أوسع، تتأمل فيه مليًا تلك العناصر العديدة التي سبق للرأسمالية أن اقتبستها من النظام الاشتراكي، ذلك لأن النظام الرأسمالي قد عدل هيكله مرارًا، وفي كل مرة كان يدمج في

داخله مبدأ من المبادئ التى تنادى بها الاشتراكية، ولكن بعد تعديله بحيث يلائم إطاره العام. ولا شك أننا قرأنا كثيراً عن تلك الفوارق الهائلة بين الرأسمالية المعاصرة، وبين رأسمالية القرن التاسع عشر التى تنبَّأ كارل ماركس بانهيارها، بوصفها مرحلة فى التاريخ أدت مهمتها وأصبح من الضرورى تجاوزها إلى مرحلة أرقى. وفى معظم الأحيان يشار إلى هذه الفوارق بوصفها دليلاً على إخفاق تنبؤات ماركس عن انهيار الرأسمالية الحتمى من جهة، وعلى قابلية الرأسمالية للتكيف والتطور من جهة أخرى، ولكن السؤال الحاسم فى هذا الصدد هو: هل جاءت هذه التطورات الهامة من قلب الرأسمالية نفسها، أعني هل من طبيعة هذا النظام أن يطور نفسه بحيث يعطى العمّال مزيداً من الحقوق، ويضمن لهم نصيباً ـ يقل أو يزيد ـ من التأمينات الاجتماعية والصحية، ويتبع فى سياسته الاقتصادية والاجتماعية قدراً – يقل أو يزداد أيضاً – من التخطيط. . إلخ؟ الواقع أن التعديلات والتصحيحات التى أدخلها النظام الرأسمالى على مساره، كانت فى جوهرها ردود فعل على وجود نظام مضاد.

وليس معنى ذلك أن الخوف من ذلك النظام المضاد هو وحده

لدى دفع الرأسـمـاليـة إلى تطوير نفسـها. بل إن هذا التطـور قد حدث من أجل قطع الطريق علـى أية دعوة إلى شكل من أشكال الاشتراكـية بين عمال البلاد الرأسمـالية، ومن أجل تقديم نموذج يبدو في نواحٍ كثيرة، أكـثر ازدهاراً من النظام البديل، وإذا كنا قد توسعنا من قبل في الحديث عن سباق التسلح بوصفه وسيلة بارعة - وقـاتـلة - ابتكرها النـظام الرأسـمـالى من أجل إيقـاف نمو الاشتراكية، وقلنا إن التنافس في ظل هذا السباق كان أمراً استحال على ماركس أن يعمل له حساباً في نظريتـه، فإن ما نتحدث عنه الآن، أعنى قدرة الرأسـمالية على تصـحيح مسـارها بتبنى بعض مبادئ النظام الاشـتراكى من أجل إسقاط دعوى الاشتراكـية بأنها هى التى تمثل مصالح العـمال فى كل مكان، كانت بدورها تطوراً لم تعمل له النظرية الماركسية حساباً، فقد افترضت هذه النظرية أن الحركة الاشتـراكية ستنشط وتنمو وتجتذب مـزيداً من عمال البلاد الرأسمالية يوماً بعد يوم، بينما تظل الرأسمالية على ما هى عليه، وتسعى إلى امتصـاص اكبر قدر من «فائض القيـمة» من العمال، لأن الأفعى لا تمتلك إلا أن تكون سامة. غير أن النظام الرأسمالي استطاع أن يواجه هذا الهجوم ببراعة، وأن يطور نفسه في مواجهة

أنواع عـديدة من الأزمات، وتخلى عن عـنصار كـثيـرة من تلك الرأسمالية التى كتب عنهـا ماركس، ولكنه كسب فى مقابل ذلك قدرة كبيرة على الصمود والبقاء.

والخلاصة إذن أن مـا استعارته الرأسـمالية من الاشتـراكية ربما كـان يفوق بـكثيـر فى تنوعـه واتسـاق نطاقه، كـل ما يبـدو أن الاشتراكية تستعيره الآن من الرأسمالية.

ومع ذلك فإن أجهزة الإعلام الغـربية لا تصور ما يحدث الآن على أنه مرحلة تصـحح فيها الاشتـراكية مسـارها، تماثل عشرات المراحل التى سبق للرأسمالـية أن صححت فيها مسـارها باستعارة عناصر من الماركسـية ذاتها، وإنما تصوره على أنه انهيـار وسقوط نهائى للاشتراكية، فإذا كانت الأيديولوچية تسقط بمجرد أن تستعير عناصـر أساسـية من أيديولوچـية أخـرى، فلماذا إذن لم تسـقط الرأسماليـة الحالية التي تحمل سمات لن يستطيع آدم سميث، لو بُعث حيًا من قبـره، أن يتعرَّف على رأسماليته التـقليدية فى سمة واحدة منها؟

إن الرأسـمالـية لو كـانت قـد تركت لنفسـها، دون وجـود

أيديولوچية منافسة تملك تأثيرا دوليًا كبيرا، وتمارس تأثيرها أيضًا على الطبقات العاملة والمثقفة داخل الدول الرأسمالية ذاتها - لما سار تطورها فى اتجاه تحقيق مصالح للعمال، كما يحدث بالفعل فى البلاد الصناعية المتقدمة، وأبسط دليل على ذلك ما تمارسه الرأسمالية من استغلال بشع للعمال والفلاحين الفقراء فى بلاد العالم الثالث، فحين تفتتح إحدى الشركات متعددة الجنسية مصنعًا فى بلدٍ فقير، تكون شروط العمل فى هذا المصنع، وليس الأجور فحسب، أسوا بما لا يقاس من نظائرها فى مصانع البلاد المتقدمة، وحسبنا أن نشير هنا إلى الفرق بين مصانع شركة «يونيون كارلايد» فى أميركا نفسها والمصنع الذى كان تابعًا للشركة نفسها فى الهند، حيث وقعت حادثة تسرب الغاز السام المشهورة فى مدينة «بوبال» منذ سنوات قلائل، وتساقط المئات من العمال وأسرهم كالذباب، ووقف أصحاب الشركة يدافعون عن أنفسهم بوقاحة أمام رأى عام عالمى ساخط، ويستأجرون أبرع المحامين حتى لا يدفعوا إلا أقل القليل من التعويضات لأهل البلدة المنكوبة. وقل مثل هذا عن أية مقارنة يجريها المرء بين أوضاع العامل الزراعى الأبيض فى أية مزرعة من مزارع الجنوب

الأميركى، وأوضاع العمال التعساء الذين تقوم «شركة الفواكه المتحدة» بتشغيلهم بأبخس الأجور، وفى أسوأ الأوضاع، لكى تكسب هى الملايين من مزارعها فى جواتيمالا وهندوراس وغيرها من «جمهوريات الموز» التعيسة فى أميركا الوسطى.

ولو أمعنا النظر فى هذه المقارنة، لتبين لنا أن الفارق الوحيد بين الحالتين هو أن العمال لديهم فى الحالة الأولى من الوعى ما يسمح لهم بالكفاح الفعال من أجل حقوقهم، فلا يجد النظام مفراً من إرضائهم، أما فى الحالة الثانية فإن تعاسة العمال وفقرهم وأميتهم، وتعرضهم الدائم لبطش الأنظمة الدكتاتورية التى تفرضها الشركات الأميركية العاملة فى أراضيهم، كل ذلك يجعل صوتهم غير مسموع، وما دام خطرهم ضئيلاً لماذا ترهق الرأسمالية نفسها بتحسين أوضاعهم؟

على أن الرأسمالية تعيش منذ أواخر عام ١٩٨٩ فترة ترتفع فيها معنويات أنصارها إلى السماء، ويتغزل فيها الكثيرون، وينادى الكتاب، الذين لم يكونوا يجرؤون حتى عهد قريب على الدفاع صراحة عنها، بأنها هى النظام الطبيعى للإنسان، أو هى النظام

السوى، وكل نظام آخر هو انحراف لابد، مهما طال الزمن أو قصر، أن تشفى منه المجتمعات التى يشاء سوء حظها أن تقع فريسة له، ولا مفر للمرء حين يجد أن هذا الغزل المكشوف قد تجاوز حدوده، من أن يعود إلى تذكير الناس بأبسط البديهيات التى يبدو أن انفجارات أوروبا الشرقية قد أفقدتهم الوعى بها.

إن المهللين للرأسمالية، بوصفها النظام الطبيعى الذى منه بدأ عصرنا الحديث وإليه يعود، يصفقون ابتهاجًا لسقوط الإمبراطورية الشيوعية. وقد أوضحنا فى الفصل السابق أن كثيراً من العناصر التى انتهجتها المجموعة الشيوعية كان يستحق السقوط بالفعل، وأن انهيار ممارستها القمعية أمر لا ينبغى أن يأسف له أى إنسان مستنير، ومع ذلك فإننا حين نتحدث فى هذا الصدد عن «إمبراطورية شيوعية» نستخدم الكلمة بمعنى مجازى، على حين أن الرأسمالية كانت لها إمبراطوريات بالمعنى الحقيقى، والدموى وهى إمبراطوريات لم تكتفِ بإخضاع شعوب العالم الثالث لهيمنتها، وإنما امتصت دماءها طوال قرون عديدة، وقتلت من أبنائها عشرات الملايين، وخاصة فى المناطق المجهولة والمنسية كأفريقيا السوداء، وأوقفت نموها وزرعت التخلُّف والاعتماد على الغير فى

مجتمعات كانت لها، قبل العهد الاستعمارى، حياة كريمة مكتفيه بذاتها إلى حدٍّ بعيد.

هذه بديهيات معروفة، ولكن المرء يجد نفسه مضطراً إلى التذكير بها فى مرحلة التزييف الفكرى التى نعيشها فى أيامنا هذه، وفى زمن خروج الجرذان من الجحور بعد بيات شتوىٍ طويل، فهل يكون من حقنا، ونحن نستنكر الاستبداد الذى كانت تمارسه الأنظمة الشيوعية الحاكمة على شعوب رومانيا أو بولندا أو المجر، أن نصل إلى حدٍّ ننسى معه فظائع الاستعمار الذى هو الابن الشرعى للرأسمالية، فى الكونغو وكينيا وأنجولا وبقية القارة الأفريقية ومعظم بلاد آسيا؟ هل من حقنا أن ننسى وجود إمبراطورية أميركية بكل معانى الكلمة، حتى عهد قريب، في أميركا اللاتينية؟ هل من حقنا أن ننسى أن الرأسمالية لا تزال حتى هذه اللحظة تمارس أساليب الاستعمار التقليدى فى غزو الجيوش الجبارة لبلاد صغيرة مغلوبة على أمرها مثل جرينادا وبنما، حيث يتداخل القهر الاستعمارى مع الاستغلال الاقتصادى مع استخدام عصابات المرتزقة مع فرض أبشع أنواع الدكتاتورية العسكرية؟ الحق أن المرء يحار فى تفسير الاهتمام المفرط بالمصير الذى حلَّ بأوروبا

الشرقية على أيدى الشيوعيين، والتجاهل التام لمصير بلاد العالم الثالث على أيدى الرأسمالية.

أيكون ذلك راجعًا إلى أن الأوروبيين شعوب راقية، لا يصح أن تهان أو تظلم، على حين أن الأفريقيين والآسيويين والأميركيين اللاتينيين ملونون أو مختلطون، لا تجوز عليهم الرحمة، ولا تنطبق عليهم مواثيق حقوق الإنسان؟

إن للمرء كل الحق فى أن ينتقد بشدة الأوضاع الجائرة التى فرضتها الأحزاب الشيوعية على أوروبا الشرقية، غير أن الخطورة الحقيقية تكمن فى القفز من هذا الانتقاد إلى الثناء العاطر على الرأسمالية، فهذه نقلة غير جائزة، وخاصة بين شعوب العالم الثالث التى اكتوت وما تزال، بنار الاستعمار وتسلط رأس المال.

وحقيقة الأمر أن الرأسمالية تظل ظالمة وغير إنسانية، بغض النظر تمامًا عمّا يحدث فى الكتلة الشرقية.

لا مفر فى وقت تغيم فيه الرؤية وتغيب الحقائق الواضحة، من أن نواصل التذكير بالبديهيات، فالأنظمة الشيوعية قد أخفقت فى أن توفّر لمجتمعاتها مستوىً جيدًا من الغذاء، هذا خطأ فادح بلا

شك، ولكن أيهما أكثر شراً: ذلك النظام الذى يصل الخلل والإهمال فيه إلى حدٍّ العجز عن الوفاء باحتياجات أساسية للبشر، أم ذلك النظام القادر على أن ينتج ما يفيض عنه، ولكنه يحرق الحليب والزبد، ويلقى بفوائض المواد الغذائية إلى البحر حتى لا تنخفض أسعارها؟ إننا لا نشير هنا إلى ما كان يحدث فى أمريكا أيام الكساد العظيم فى أواخر العشرينات فحسب، بل إلى ما حدث فى أواخر الثمانينات، وفى قلب السوق الأوروبية المشتركة، وفى الوقت ذاته الذى كان مئات الألوف فيه يموتون جوعاً فى القارة الأفريقية، ومع ذلك فإن هذا العيب فى حالة النظام الرأسمالى، ليس ناجماً عن سوء إدارة أو أى خلل طارئ، وإنما هو جزء من طبيعة النظام وآلياته وبنيته الأساسية.

هل نواصل التذكير ببديهيات أخرى، فنقول إن الحريات، التى كانت مكمن الضعف فى أسلوب الحكم السائد فى المنظومة الاشتراكية كلها، ليست مكفولة فى قلاع الرأسمالية إلى الحد الذى يتصوره ذوو النوايا الحسنة، وإن هناك ضروباً من الازدواجية تشوه الصورة التى تبدو للسذَّج ناصعة البياض كازدواجية الرفاهية التامة فى جانب، والبطالة واسعة النطاق فى جانب آخر،

وازدواجية السيطرة التامة للأقوياء وعدم الأمان للضعفاء، وازدواجية منح الحريات فى الداخل وسلب الحريات من الدول الواقعة تحت السيطرة فى الخارج (تايلاند، الفلبين. . إلخ)، وازدواجية الأبيض والملوّن، والمساواة النظرية فى الفرص من ناحية، وانعدام وجود تكافؤ حقيقى للفرص من ناحية أخرى؟

ولو أصر المهللون للرأسمالية على إلغاء ذاكرتهم، ونسيان التاريخ، والتغافل عن الكوارث التى أنزلتها الرأسمالية بالعالم الثالث عامة، والمصائب التى جرّتها «بركات» الرأسمالية على العالم العربى بوجه خاص، لتولّت قلعة الرأسمالية الكبرى فى العالم المعاصر، بدلاً منا، مهمة تنشيط ذاكرتهم وإيقاظ وعيهم، فقد جاء الغزو الأميركى لبنما تنبيهًا للغافلين. وبقدر ما تعى ذاكرتى من أحداث سياسية على مدى العقود الأخيرة، فإنى لم أصادف فى حياتى تصرفًا أغبى من هذا الغزو، ففى الوقت الذى كانت فيه أحداث أوروبا الشرقية تصل إلى درجة الغليان، وفى الوقت الذى بدا فيه للكثيرين أن اكتشاف عيوب فادحة فى ممارسات الأنظمة الاشتراكية، وسقوط أقوى رموز هذه الأنظمة، يعنى أن الرأسمالية هى البراءة والطهارة، وهى المال والمصير، فى

هذا الوقت بالذات، تأبى الولايات المتحدة إلا أن تذكِّر الغافلين بأن الديموقراطية التى تسهر الرأسمالية على حراستها لها أيضًا أنياب ومخالب (مع الاعتذار لروح الزعيم العربى الذى ابتكر هذا التعبير البليغ) وتتطوع بتقديم خدمة كبرى للأيديولوچية المضادة التى كانت فى هذه اللحظة بالذات تمر بأسوأ مراحل أزمتها، وتتكفل مشكورة - بتكذيب الأصوات التى انتهزت فرصة الأزمة لكى تهتف: الرأسمالية هى النظام الطبيعى للإنسان! فهل كان من المحتِّم غزو بنما لإسقاط نورييجا فى هذا الوقت بالذات؟ وهل يساوى نورييجا الثمن الفادح الذى دفعته أميركا من سمعتها، والمكسب الذى هبط على جورباتشوف من السماء فى أحرج أوقات ازمته؟ غباء منقطع النظير، دون شك، ولكنه أفادنا فائدة لا تقدر؛ لأنه أعاد إلى العقول الغافلة اتزانها، ونبَّهها إلى حقيقة بسيطة عظيمة الأهمية، هى أن خطايا أحد المعسكرين العالميين لا تعنى أن المعسكر الآخر هو الفضيلة المجسَّمة، وهو الملجأ الأول والملاذ الأخير.

والحق أن كبريات الدول الرأسمالية فى عالم اليوم لم تشارك هؤلاء «المعجبين» تفلؤلهم، فهناك نوع من القلق الخفى يستشفه

المرء من ثنايا تصريحات المسؤولين فى هذه الدول، وإن لم يكونوا يكشفون عنه بوضوح، حرصًا منهم على أن يتركوا أحداث أوروبا الشرقية تتفاعل إلى أقصى مداها. ففرنسا تخشى من عودة الوحدة إلى ألمانيا، ذلك الجار العملاق الذى أذاقها ويلات أربع حروب كبرى خلال القرنين الأخيرين، وأوروبا الغربية ككل ترى الحل فى مزيد من التوحد من أجل امتصاص خطر العملاق الألمانى، ولكن إنجلترا لا ترتاح إلى وحدة «القارة» وأميركا تشعر بأن أوروبا الموحدة ستكون قوى منافسة لها، وليست بالضرورة متحالفة معها، لاسيما وأن التحالف العسكرى قد فقد مبرر وجوده حين لم يعد هناك خصم عدوانى يقوم الحلف من أجل مواجهته. وهكذا فإن المعسكر الرأسمالى يشعر فى داخله بأنه هو ذاته مقبل على تغيرات لا يستهان بها، قد لا تتخذ طابع العنف كتلك التى حدثت فى أوروبا الشرقية، ولكنها ستكون قطعًا عميقة الجذور.

فالرأسمالية بدورها لابد أن تغيِّر مسارها تغييرات حادة؛ حتى تتمكن من مواجهة الأوضاع الجديدة فى عالم منزوع السلاح، وإذا كنت قد تحدثت من قبل باستفاضة عن نزع السلاح المادى، وتأثيره الهائل الذى بدأ يظهر منذ الآن فى صورة شركات ضخمة

للأسلحة تغلق أبوابها أو تُسرِّح عمالها، فلنتذكر جميعًا أهمية نزع السلاح المعنوى. إن على الرأسمالية أن تعيد تكييف أوضاعها، بحيث تلائم عصراً لن تعود فيه قادرة على انتقاد الاشتراكية بحجة أنها عدوانية تكبت الحريات وتلغى فردية الإنسان، مع أن هذا الانتقاد هو الزاد المعنوى الذى عاشت عليه الرأسمالية طويلاً، وكسبت بفضله عدداً لا يُحصى من الأصدقاء، ولكن ماذا سيكون حالها حين تفقد هذا السلاح بدوره، وحين تبدأ الأيديولوچية الخصم فى سلوك ذلك الطريق الشاق والطويل الذى يؤدى إلى الجمع بين الاشتراكية والإنسانية فى مركب واحد؟

لاشك فى أن لون الحياة أمام الرأسمالية لن يكون ـ كما يتصور الكثيرون ـ ورديًا فهى بدورها مؤهلة لتغييرات حاسمة فى هياكلها الأساسية، ولكن هذا يتوقّف بالطبع على مدى نجاح الأيديولوچية المضادة فى الجمع بين الاشتراكية والنزعة الإنسانية، وهو موضوع بحثنا القادم.

الفصل السادس

صورة المستقبل

العالم كله يتحدث اليوم عن مفاجآت غير متوقعة، ويرسم لعقد التسعينات صورة تختلف جذريًا عن جميع العقود السابقة، بل يذهب البعض إلى حدّ القول إن القرن الحادى والعشرين بدأ بالفعل منذ ١٩٨٩ ، مثلما بدأ القرن التاسع عشر مبكرًا منذ الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ ، وبدأ القرن العشرون متأخرًا منذ الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ - وهى فكرة معقولة إذا أخذنا فى اعتبارنا أن نقاط التحول الحاسمة فى التاريخ البشرى لا يتعيّن أن تتفق مع السنوات التى تبدأ أرقامها بأصفار، ومع اعترافنا بأن المستقبل يحمل فى طياته مفاجآت كبيرة، وبأن التحولات الهائلة فى الشهور القلائل الأخيرة تمثل بذرة خصبة لتغيير وجه العالم بأسره فى المستقبل غير البعيد، فلابد من الاعتراف، أيضًا بأن عناصر التغيير وعوامله الأساسية كانت موجودة من قبل، وإن كان العالم قد تأخَّرَ كثيرًا فى إدراك ما تنطوى عليه هذه العناصر من دلالات.

لقد كان التصعيد العالمى للسلاح، وبلوغ التهديد النووى والصاروخى أقصى مداه، هو ذاته نقطة تحول كبرى نحو إدراك عقم الشكل السائد فى العلاقات الدولية. كانت صورة الموت الذى يمكن أن يُلقى بظلّه الأسود على العالم كله فى لحظة واحدة ـ هى ذاتها الدافع الأكبر إلى التشبث بالحياة. وكانت الخطوة المنطقية، بعد أن أدرك كلٌّ من الجانبين أنه يستطيع أن يفنى الآخر، ويفنى العالم معه فى ثوان معدودات ـ هى أن يفكرًا معًا فى أسلوبٍ آخر للتعامل بينهما، يحل فيه التفاهم والوفاق محل المواجهة المخيفة.

ولكن أحد الطرفين كانت له مصلحة مباشرة فى استمرار هذه المواجهة، والطرف الآخر كانت له مصلحة مباشرة فى الانتقال إلى حالة التفاهم. وهكذا جاءت المبادرة من جورباتشوف، وكان أعجب ما فى الأمر أنه فرض هذه المبادرة على ريجان فى السنتين الأخيرتين من حكمه، وأرغم هذا الصقر المتصلّب على التفاهم مع من كان يسمّيهم «إمبراطورية الشر» لتبدأ بذلك المرحلة الأولى فى التنفيذ العملى لسياسة الوفاق والتعايش والتفاهم الإيجابى.

لقد كان واضحًا قبل جورباتشوف بمدة طويلة أن الرأسمالية باقية، بل إن جوانب كثيرة منها تزداد قوة، وكان واضحًا أن الهدف الذى تبنّته ممارسات الحركة الاشتراكية بعد ثورة ١٩١٧ مباشرة، وهو استئصال الرأسمالية بالتدريج، وإحلال النظام الإشتراكى محلها، قد أصبح هدفًا مستحيل التحقيق، وذلك فى المستقبل المنظور على الأقل، ولكن الرؤساء المتعاقبين للاتحاد السوفياتى، على الرغم من إدراكهم هذه الحقيقة، لم يكونوا على استعداد لبناء سياستهم الرسمية على أساس الاعتراف بها، وكان الأمر يحتاج إلى قدرٍ كبيرٍ من الشجاعة من أجل إعادة رسم السياسة العامة على نحوٍ يتلاءم مع هذا الأمر الواقع. وهذا هو الدور الذى اضطلع به جورباتشوف، بل إنه لم يكتف بذلك، وإنما أدرك أن المعسكر الاشتراكى هو المهدد بالخطر لو استمر على جموده، ولو استمرت الفجوة بين الشعارات والممارسات الفعلية على هذا القدر من الاتساع، ولو ظل حاجز عدم الثقة، والسخط المكتوم، يحول دون تحقيق أى تجاوب بين شعوب البلاد الاشتراكية وأنظمتها. ومن هنا جاء انقلابه الكبير على جميع السياسات السابقة.

إن الكثيرين يتصورون أن جورباتشوف يهدف إلى تطعيم الاشتراكية بمبادئ مستمدة من ليبرالية الغرب الرأسمالية، كمبدأ حرية التعبير وحرية الانتخاب وديمقراطية التمثيل النيابى.. إلخ، ولكنى أعتقد أنه أدرك حقيقة أساسية لم يدركها أسلافه، وهى أن هذه المبادئ ليست بالضرورة جزءًا من النظام الفكرى للغرب نفسه، وليست بالضرورة متعارضة مع الاشتراكية، كما تصور الكثيرون، وإنما هى جزء من التراث الإنسانى بأهم معانيه، ولقد كان الاشتراكيون المتزمتون مخطئين حين هاجموا الديمقراطية السياسية باعتبارها نتاجًا غربيًا بحتًا، ونظروا إليها على أنها جزء لا يتجزأ من آليات النظام الرأسمالية؛ ذلك لأن هذه الديمقراطية إذا كانت قد عبرت عن نفسها تعبيرًا واضحًا مع مطلع العصر الرأسمالى، فلا ينبغى أن تظل هذه النشأة مرتبطة بها إلى الأبد فحق الإنسان فى التعبير عن نفسه بحرية، وحقه فى أن يختار ممثلين عنه يتولون الحكم أو يحاسبون الحكام ويشرعون القوانين، هذه الحقوق تُعَدُّ مكتسبات عظيمة للإنسانية كلها، حتى لو كان أصلها القريب راجعًا إلى الغرب الرأسمالى، ومن المؤكد أن جميع التبريرات التى قدمتها الأحزاب الشيوعية الحاكمة طوال العقود

السبعة الماضية، من أجل عدم تطبيق هذا النوع الرفيع من الديمقراطية السياسية، كانت تبريرات زائفة، تستهدف تثبيت شكل من أشكال الدكتاتورية، سواء اكانت تلك دكتاتورية حزب واحد، أم فرد يعتقد أنه يجسِّد الحزب والدولة كلها فى شخصه، مثل ستالين أو تشاوشيسكو أو كيم أيل سونغ.

ولكن، هل تستطيع الاشتراكية أن تظل صامدة لو أصبحت ديمقراطية مستندة إلى اختيار شعبى حر؟ لو كانت التجربة قد اتجهت منذ البداية نحو تحقيق هذا الهدف، وتمكَّنت من بلوغه، ولو جزئيًا وعلى مراحل، وبعد مواجهة كل ما يمكن أن يعترضها من صعوبات ونكسات، لكان الرد على هذا السؤال ردًا إيجابيًا بلا تردد، ولكن انتقال الشعوب إلى اشتراكية غير ديمقراطية بعد أن جربت طويلاً اشتراكية غير ديمقراطية، هو الذى يثير إشكالات ويُعقِّد الموقف تعقيدًا هائلاً؛ ذلك لأن ثقل الماضى وأخطاءه الفادحة يشكل عاملاً هامًا ينبغى أن يُحسب له ألف حساب، فالمسألة ليست مجرد اختيار مطروح أمام هذه الشعوب، وإنما هى مدى قدرتها على تصديق التحول الجديد، بعد كل احتياطات التجربة القديمة. ومن المتوقع، إنسانيًا، أن تكون هناك ميول قومية

إلى تصفية الحسابات السابقة، وإلى القطيعة التامة مع الماضى، وأن يكون هناك اعتقاد راسخ لدى فئات واسعة من الجماهير بأن الاشتراكية غير قابلة للإصلاح، أو بأن الجديد لن يكون جديداً بالمعنى الصحيح، وبأن الوعود المستقبلية لن تتحقق ما دام الذين يقدمونها ممن لا تربطهم أية صلة بالعهود الماضية.

وعند هذا الموضوع نستطيع أن ندرك بوضوح أكبر أبعاد المقامرة التاريخية الكبرى التى يخوضها جورباتشوف، فهو يقامر أساسًا على الطبيعة البشرية وعلى الزمن، وكل من هذين العاملين يمكن أن يساعده ويرفعه إلى عنان السماء، ويمكن أن ينقضّ عليه ويخنق تجربته ويحولها إلى مأساة مُفْجِعة.

لنبدأ بالحديث عن مقامرته على الطبيعة البشرية. إن جورباتشوف لا يكفّ عن القول إن أهم عنصر فى البيرسترويكا، هو إعادة بناء الإنسان قبل أن يكون إعادة بناء الاقتصاد أو النظام السياسى، ومن الصعب فى عالمنا العربى أن يأخذ أحدٌ تعبير «إعادة بناء الإنسان» مأخذ الجد، بعد أن بذلته لغتنا السياسية المعاصرة إلى حدٍّ لم يعد معه سوى تعبير إنشائى أجوف لا يشير إلى أى مضمون حقيقى، ولا يغيّر من الواقع شيئًا، ولكن

جورباتشـوف يعنى بالفـعل بناء إنسان جـديد يفهم معـنى الحرية ويحرص عليها، إنسان غير نمطى وغير مقولب، يستعيد ذاته التى كان نسيانها فى سبيل مصلحة «الكل» هو فضيلة الفضائل فى ظل الأوضاع السابقة، فالاعتقاد بأن البُـعد الاجتماعى يستنفد الإنسان بأكمله هو اعـتقاد غـير صحى، ولـكن الاعتقـاد المضاد بأن على الفرد أن يحـقق مشروعـه الخاص إلى أقصـى مدى ممكن، بغض النظر عن تأثير ذلك فى الآخرين - وهو جـوهر الحلم الرأسمالى الأميركى - هو اعتقاد غيـر إنسانى، وعلى ذلك فإن عملية إعادة البناء التى تستهدفها البيرسترويكا هى فى صميمها استفادة للتوازن بين الدوافع الفردية والدوافع الجماعية فى الإنسان.

ويبـدو أن جزءًا أسـاسيًـا من رهان جورباتشـوف يرتكز على اعتقـاد صحيح من الوجهة النظـرية، وهو أن الإنسان الذي عاش فى ظل الاشـتراكيـة متـمتـعًا بالأمـان والضمـان الذى يكفله له المجتمع، وإن كان مفتقرًا إلى الحرية والقدرة على المشاركة سياسيًا واجتماعيًا، سيشعـر بأن أقصى أمانيه قد تحققت لو أضيف عنصر الحـرية والديمقـراطية إلى عـنصر الأمـان والضمـان، ولكن هذا الرهان يغفل، من الوجهـة للعملية، شيئـين يمكن أن تكون لهما

عواقب خطيرة: أولهما الرغبة المتعطشة فى تصفيه الحسابات مع الماضى، التى قد تصل إلى حدٍّ الاعتقاد بأن الاشتراكية، مهما اتخذت من أشكال، غير قابلة للإصلاح، فهى أشبه بمجرم يستحيل أن تقبل توبته؛ لأن سوابقه أكثر وأفدح من أن تسمح بالثقة فيه. وهكذا فإن القهر الذى مرّت به الشعوب الاشتراكية يمكن أن يجعل رؤيتها متجهة إلى الانتقام من الماضى أكثر مما هى متجهة إلى بناء المستقبل.

ومن ناحية أخرى فإن رهان جورباتشوف على الطبيعة البشرية يغفل الجانب المادى فيها إلى حدٍّ بعيد، فالرهان ينصبُّ على الإيمان بأن الشعب الذى مرَّ بتجربة الاشتراكية ولكنه عانى خلالها من القهر سيستعيد ثقته بهذه التجربة بمجرد أن يزول عنه القهر، ولن يقبل العيش فى ظل الرأسمالية مهما قدِّمت له من إغراءات غير أن هذا الرهان ربما كان ينطوى على نظرة مثالية أكثر مما ينبغى إلى طبيعة الإنسان؛ ذلك لأن الغرب الرأسمالى يراهن على الجانب المضاد، أعنى الجانب المادى ويركز على «الحرمان» الذى تعانيه الشعوب الاشتراكية من المأكولات والملابس والأجهزة الحديثة.. إلخ، ولما كان من الصعب، فى المدى المنظور أن توفر

إصلاحات جورباتشوف مثل هذه السلع المادية للناس، فمن الممكن أن يؤدى ذلك إلى خسارته للرهان، وإلى تراكض هذه الشعوب وراء «الرخاء» الرأسمالى.

وهذه مسألة لا يصح أن يستخفَّ بها مَنْ يسعى إلى تكوين رؤية مستقبلية لما ستؤدى إليه بيرسترويكا جورباتشوف؛ ذلك لأن الإغراءات المادية أمرٌ لا يمكن الاستهانة به فى سلوك الجماعات البشرية، ولقد رأيت بنفسى مدى تعطش شبان وفتيات بأعداد كبيرة فى الاتحاد السوفياتى وبلاد اشتراكية أخرى إلى أشياءٍ تبدو فى نظرنا تافهة كالملابس «الچينز» والساعات الرقمية والمسجلات اليابانية.. إلخ، ورأيت بنفسي كيف أن قطعة اللبان الأميركى أو سيجارة أميركية يمكن أن تكون موضوعًا للهفة الإنسان فى هذه البلاد، وعجبت وقتها كيف لم يتمكن التعليم والتنشئة الاجتماعية من إقناع الناس بأن من الممكن الاستغناء عن الأشياء الصغيرة فى سبيل الأهداف الكبيرة، ومازلت أذكر كيف أن معظم الضباط العرب الذين كانوا يتلقون دورات تدريبية فى الاتحاد السوفياتى، كانوا يعودون غير متعاطفين مع التجربة السوفياتية، فإذا سئلوا عن السبب كانت إجابة الغالبية الساحقة منهم تتعلق بأمور مادية،

كالسيـارة أو الملابس أو إمكان اللهو والترفيـه، وندر أن تجد منهم من يحدثك عن انعدام حرية الفكر أو تسلط الحزب الواحد أو غير ذلك من الجوانب المعنوية.

ويمكن القـول إن هذا الرهان على الجانب المعنوى أو الجـانب المادى من الطبيعة البشرية يشكّل ساحة حـقيقية لمعركة تدور حاليًا فى الخفاء بين المعسكرين الكبيـرين، ومن الغريب حقًا أن الجانب الذى توصف أيدويولـوچية بـأنهـا مادية، هـو الذى يراهن على معنويات الإنسـان، علـى حين أن الجانب الرأسمالى «حـامى حما الروح» و«نصـير الأديان».. إلخ هو الذي تركـز دعايته عـلى ما تعانيه شعوب المعسكر الاشـتراكى من نقص فى الفواكه واللحوم، وعلى طوابير الخبز، ومـا إلى ذلك من مظاهر الحرمان المادى التى يستحـيل على أى مصلح أن يوفرها لشعـبه ما بين يوم وليلة، إذا كـان قد أتى إلى الحكم بـعد مـرحلة طويلة من التـخبط وسـوء الإدارة.

ولننتقل إلى الحديث عن العامل الآخر فى مقامرة جورباتشوف الكبـرى، وأعنى به مقـامرته علـى الزمن، فكل ما يراهن عليـه جـورباتشـوف يحـتـاج إلـى وقت، ولو تصـوّرنا أن الإصـلاح

الاقتصادي مثلاً، يمكن أن تظهر ثماره في المدى القريب لكننا متفائلين إلى حدٍّ السذاجة؛ ذلك لأن الوفر في نفقات التسلح لن يتم إلا بعد وقت، وانعكاس هذا الوفر إيجابيًا على الاقتصاد يحتاج إلى وقت آخر وإزالة آثار البيروقراطية والجمود وسوء الإدارة وفساد الذمم تستغرق وقتًا لا يستهان به؛ ولذا فإن أولئك الذين يكررون ليل نهار أنهم لم يلمسوا في الاتحاد السوفياتي تحسنًا في الأوضاع الاقتصادية خلال عهد جورباتشوف، لا يستهدفون من ذلك إلا خداع العالم؛ لأنهم يعلمون جيدًا أن ثمار اتجاهاته الجديدة يستحيل أن تقطف الآن، ويعلمون أنه مازال في مرحلة خوض المعارك الضارية التي سيصبح في إمكانه، لو كسبها، أن يضع الأسس لبناء اقتصاد أفضل.

ومن جهة أخرى فإن الإصلاح السياسي، وإرساء دعائم الديمقراطية الحقيقية داخل إطار من الاشتراكية، هو تجربة غير مسبوقة، تحتاج إلى إبداع وابتكار لانظير لهما، وحين ننظر إلى أرض الواقع سنجد أن تقبل الجماهير، في البلاد الاشتراكية لهذا النوع من الإصلاح، يحتاج إلى وقت، ولا بد هنا من التمييز، كما قلنا من قبل، بين رد الفعل في المدى القصير، ورد الفعل في

المدى الطويل؛ ذلك لأن رد الفعل المباشر كان سلبيًا إلى حد بعيد، وهذا أمر يستطيع أن يتوقعه أى مبتدئ فى التفكير السياسى، فالجماهير المكبوتة لابد أن تنفجر إذا ما تحررت من القوة التى كنت تكبتها، وقد أخذ جورباتشوف على عاتقه عملية التحرير هذه حين أمر القوات السوفياتية بعدم التدخل، وفتح بذلك الباب أمام ثورة الجماهير فى أوروبا الشرقية.

ومن المتوقع تمامًا فى المرحلة الأولى أن تكون ردوه الفعل عنيفه، وأن تعمل الجماهير على محو كل ما يذكرها بالعهد السابق، ومن هنا كان تغيير اسم الحزب الشيوعى فى بعض هذه البلدان، وإلغاء النص الخاص بانفراده بالسلطة فى البعض الآخر، وظهور محاولات لحظر قيام أى حزب شيوعى فى المستقبل، وهذا هو رد الفعل المتوقع، فى مثل هذه الظروف حلال المدى القريب، ولكن الأمور لابد أن تتغير فى المدى الأبعد، ولابد أن يعود الاتزان إلى عقول الناس، بعد أن ينفسوا عن غضبهم ويسفوا حساباتهم، فيبدأون فى البحث عن مصالحهم الحقيقية. ... فى أن تجربة إزالة جدار برلين كانت لها دلالة خاصة فى هذا الصدد، ففى البدء تدفق اللاجئون بعشرات الألوف، وفى نيتهم

ان يرحلوا بلا عودة، ولكنهم بعد أن اطمأنوا إلى أن الأوضاع الجديدة ستستمر، وأن وطنهم وبيتهم لن يكون بعد ذلك مكانًا للقمع وخنق الحريات ووشايات الأجهزة الأمنية، عاد معظمهم إلى بلدهم، وبدأوا يشاركون فى البناء الجديد.

إن الأوضاع التى تجتاح أوروبا الشرقية الآن لن تدوم، ولابد أن يكون المستقبل شيئًا مختلفًا عن هذا الوضع المؤقت، وعن الوضع المهيمن السابق عليه، وليس فى وسع أحد أن يتصور أن بلدًا مثل رومانيا ستعيش فى ظل هذا التخبط الذى جعل رئيس الدولة ينقاد لمظاهرة غاضبة محدودة العدد، فيلغى الحزب الشيوعى، ثم يعود بعد يومين فيلغى الإلغاء ويقرر الاستفتاء، ثم يعود بعد يومين آخرين فيلغى الاستفتاء، هذا أسلوب غوغائى فى الحكم، يستحيل أن يدوم طويلاً، ولا بد أن يبدأ الشعب نفسه فى البحث عن مصالحه الحقيقة بعد أن تنتهى فترة تصفية الحسابات الماضية، ولكن هذه الفترة ستتفاوت من بلد إلى آخر، ومن المتوقع أن تطول فترة الغضب تبعًا لمدى إرهابية النظام الذى كان سائدًا فى كل بلد على حدة، وتبعًا لفداحة الثمن الذى دفعه هذا البلد فى الثورة على الأوضاع القديمة.

على أن من المهم إلى أبعد حد أن نشير، فى صدد الكلام عن عامل الزمن هذا، إلى الرهان المضاد الذى يقوم به أولئك الذين لا يريدون للتجربة الجديدة أن تنجح؛ ذلك لأن الوقت لو اتسع لكى تنجح تجربة الجمع بين الاشتراكية والديمقراطية فى إطارٍ واحد، لكانت تلك التجربة خطرًا ماحقًا يمكن أن ينسف دعائم النظام الرأسمالى، فى المدى الطويل بهدوء تام، وبلا سلاحٍ أو حرب، وفى تصورى أن الجمع بين الأمان والضمان الذى تحققه الاشتراكية، والحرية التى تحققها الديمقراطية، حتى لو اقترن بمستوى مادىٍّ متوسط، ستكون له قوة جذب هائلة يمكن أن تؤدى مع الوقت إلى غزو قلاع الرأسمالية فى أوروبا على الأقل، هذا فضلاً عن تدعيم الاشتراكية فى نفس البلاد التى تُبدى أشد السخط عليها فى الآونة الحالية، ولا شك أن القوى المضادة لهذه التجربة تعى هذه الحقيقة جيدًا؛ ولذا نراها تسعى الآن بكل ما ملكته من قوة لكى تزعزع أسس هذه التجربة وهى لا تزال فى مهدها، فأعداء هذه التجربة يدركون أنهم ، إن لم يضربوا محاولة إقامة اشتراكية ديمقراطية فى اللحظة الراهنة، وهى ما تزال فى موقف الضعف، فسيكون من الصعب عليهم المساس بها فى أى

وقتٍ من المستقبل، بل سيكون من الصعب إيقاف مدّها حتى فى معاقلهم الخاصة، ومن هنا كان الرهان المضاد هو: اهدم هذه التجربة الآن، قبل أن تصبح نموذجًا مغريًا للجميع. ومن أجل ذلك، كان من حق المرء أن يستنتج أن جورباتشوف لو صمد بتجربته هذه سنة أو سنتين أخيريين، دون أن يحدث شيء يهدمها من أساسها، فلن تستطيع أية قوة أن تمس تجربته الجديدة التى ستكتسب عندئذٍ قوة جذب لا تقاوم.

ولنلخص ما توصّلنا إليه حتى الآن من نتائج بشأن تلك المقامرة التاريخية الكبرى التى يقوم بها جورباتشوف، فنقول إنه يراهن على تغلب الجانب المعنوى فى الطبيعة البشرية، وعلى الصمود سنوات قلائل حتى تُتاح لتجربته فرصة الكشف عن إمكاناتها، على حين أن خصومه يراهنون على غلبة الجانب المادى فى الطبيعة البشرية، وعلى تكديس المشاكل أمام التجربة الجديدة من أجل هدمها فى أقرب وقتٍ ممكن، أو على الأقل من أجل الحيلولة بينها وبين تحقيق ذلك النجاح الذى سيكون مؤكدًا لو أتيحت لها الفرصة الكافية، ولا شك أننا نقرأ كثيرًا فى هذه الأيام عن رغبة العالم الغربى فى مساعدة جورباتشوف، ومساندته لإصلاحاته،

مما يولّد لدى القارئ انطباعا بأن «الرهان المضاد» الذى أتحدث عنه هاهنا ما هو إلا تعبير عن مخاوف ليس لها من أساس، ولكن هذه المساعدة والمساندة هى الوجه الظاهر لموقف الغرب، الذى تتقرر سياسته على مستويات متعددة، منها ما هو واضح مكشوف، ومنها ما هو خفى مستتر. ومن المؤكد أن الغرب مضطر إلى تأييد جورباتشوف بعد تلك الشعبية الساحقة التى نالها بين الشعوب الغربية ذاتها، والتى يقول البعض إنها فاقت شعبيته حتى لدى شعبه هو. ولو تكن تلك الشعبية مجرد رد فعل عاطفى، وإنما كانت راجعة فى المحل الأول إلى الرغبة المتأصلة فى السلام، والخوف العميق من حالة الصراع المسلح التى تهدد العالم بالانفجار فى أى لحظة، والوعى المتزايد بالأخطار التى تتعرض لها البيئة على مستوى كوكبنا بأكمله، وهذه عوامل ينبغى أن تعمل لها أية حكومة فى الغرب ألف حساب.

ولكن لابد أن يكون هناك، على المستويات غير المعلنة، خوف شديد من أن تنجح تلك التجربة التى يمكن أن تحقق حلمًا عجزت البشرية حتى الآن عن تحقيقه، وهو الجمع بين العدل الاجتماعى والحرية الإنسانية فى إطار واحد. ومن هنا فإنى أومن بأن الرهان المضاد حقيقة واقعة.

إن الجميع يتحدثون الآن عن عصر جديد ستؤدى سياسة جورباتشوف إلى دخول البشرية فيه، عصر تتوق فيه الصراعات الداخلية بين الأيديولوچيات، لتحل محلها صراعات ضد القوى المعادية للإنسان أينما كان، هذا العصر، كما يقول معظم الكتاب، هو عصر تراجع الأيديولوچيا، أعنى أنه العصر الذى لن يكون للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية فيه تلك الأهمية التى كانت له منذ بداية القرن العشرين على الأقل، وإنما سينصبُّ الاهتمام كله على ما هو أهم: مشكلات البيئة التى يظهر لنا فى كل يوم بمزيد من الوضوح أنها لا تُحَلُّ إلا على نطاق عالمى، ومشكلات السلام العالمى ونزع السلاح، وهى بدورها مشكلات تمس مصير الإنسان على هذا الكوكب، ولا يمكن أن يقتصر تأثيرها على هذا المعسكر أو ذاك، وأخيرًا، مشكلات التكنولوچيا، التى يتيح التقدم فيها آفاقًا لم تكن تحلم بها البشرية من قبل، والتى تبشِّرُنا منذ الآن بعهد ننعم فيه بوفرة فى الإنتاج المادى، ووفرة فى المعلومات الذهنية على نحوٍ كفيل بأن يجعل عصورنا الحالية تبدو عصورًا بدائية بحق.

هذه الاحتمالات الممكنة هى حديث الساعة فى أيامنا هذه، وهى لم تعد أحلامًا خيالية، بل إن تحقيقها بات فى متناول أيدينا، وبوادرها أخذت تظهر أمام أعيننا من الآن، ومع ذلك فإننى أجد نفسى فى موقع الاختلاف مع أولئك الذين يتصورون أن عصر التعاون من أجل حل المشكلات ذات الطابع الكونى سيحل حتمًا محل عصر الصراع بين الأيديولوچيات، ففى رأيى أن حلول هذا العصر، الذى هو بغير شك غاية يتمنّاها كل شخص يحترم إنسانيته، لن يتحقق إلا إذا نجح جورباتشوف فى تثبيت دعائم تجربته الجديدة، فمازال أمامنا وقت قبل أن يكون فى وسعنا التحدث عن بلوغ البشرية سن الرشد، وانتقالها من صراعات الأخوة الأعداء، إلى التكاتف من أجل مواجهة المشكلات الكونية، ولو أخفقت تجربة جورباتشوف لكانت نتائج النكسة بشعة، ولأصبحنا أبعد عن ذلك التعاون العالمى مما كنا فى أى وقت مضى.

وأنا على ثقة من أن القارئ يتساءل الآن: حسنًا، ما هى احتمالات النجاح؟ هذا، فى رأيى، هو السؤال الصعب حقيقة، فلكى تكون الإجابة ممكنة، ينبغى أن تكون المعطيات كلها أمامنا،

وأن تكون معقـولة قابلة للحساب، ولكن يكفينا مـثال واحد لكى ندرك صـعـوبـة الإجـابة عن هذا السـؤال: فـالاضـطرابات بين الأذربيجانيـين والأرمن، مثلاً، تقوم على رواسب قديمـة منها ما هو عرقى، وما هو طائفى، ولكن كلهـا رواسب لا عقلية يصعب حسابها، ومن ثم يصعب التنبؤ بها، ومثل هذه العوامل اللاعقلية يمكن أن تتـدخل فى أية لحظة وتُشَكِّل عـقـبة خـطيرة فى وجـه التجـربة الجديدة، وتثـبت أن الطبيـعة البـشرية التى راهن عليـها جورباتشوف مـازالت تنطوى على عناصر ظلاميـة سوداء يصعب إخضاعها للحساب العقلى.

إن جورباتشوف يبدو لى أحيانًا قريب الشبه بأبطال التراچيديات الإغريقية، وكثيراً ما يبـدو مهدداً بمأساة تحيكها قوى الشر التى لن تتنازل عن عالمها بسهولة، ولكننى أوثر الانحياز إلى جانب التفاؤل فى مـعظم الحـالات؛ ذلك لأنه إذا ظل صـامدًا فـسـوف يكسب العالم الكثير، وإذا تهاوى فسوف تتهاوى معه آمالٌ عريضة نسجتها البشرية كلها حول عصرٍ جديدٍ تبلغ فيه الإنسانية، لأول مرة، سن الرشد.

الفصل السابع

وأين العرب من هذا كله؟

إن الحقيقة الأساسية التى توصلنا إليها التحليلات السابقة هى أن تجربة جورباتشوف، لو أُعْطِيَت الفرصة كيما تحقق إمكاناتها، لابد أن تؤدى إلى كسر حدة الصراع بين المعسكرين، وزوال الهوس العسكرى العالمى، وقيام كل طرف من أطراف الاستقطاب الدولى بتنازلات أساسية، وحدوث تغييرات حاسمة على خريطة العالم، لا تقتصر على المعسكر الاشتراكى، كما هو حادث الآن، بل يمتد تأثيرها بعمق فى قلب المعسكر الرأسمالى فى المدى البعيد، صحيح أن النظامين سيحتفظان بقدرٍ غير قليل من الاختلاف فيما بينهما، ولكن الذى سيزول هو ذلك الهدف الذى ظلّ كلٌّ منهما يتخذه غاية قصوى لاستراتيچيته، وهو إزالة النظام الآخر والحلول محله، سواء بالقوة العسكرية أو بالضغط الاقتصادى أو بالتغلغل والتآمر وتأليب الشعوب، فلن تعود هناك علاقة «إما قاتل أو مقتول» بين الرأسمالية والاشتراكية، ولن يكون هناك إصرار على أن يسود العالم نظام واحد هو الذى يتمكن من الانتصار فى نهاية الأمر، بل سيسود المجتمع العالمى نوع من

التعددية، مشابه لذلك الذى تحرص الدول الديمقراطية على وجوده داخل المجتمع الواحد.

ولا يقتصر معنى هذه التعددية على التعايش بين الايديولوچيات المتبادلة، بل إنها تعنى أيضًا تعددًا فى مراكز القوى العالمية. فمنذ الآن يستطيع المعلّقون السياسيون أن يلاحظوا إمكان ظهور مركز قوى فى أوروبا، التى يسعى جورباتشوف إلى الاندماج فيها دون حواجز، يقف ندًا أمام مركز القوى الأميركى، بينما يقابله فى الشرق الأقصى مركز قوى خطير تمثله اليابان ومعها الدول الصغيرة ذات الثقل الاقتصادى المتزايد، مثل كوريا وتايوان وسنغافورة، أما الصين فمن الممكن أن تُصبح مركزًا قائمًا بذاته، بفضل وزنها السكّانى الهائل، وذلك إذا نجحت فى شق طريقها، ولو بقدرٍ محدود، فى عالم التقدم التكنولوچى، وكما يلاحظ القارئ فإن مراكز القوى تقفز من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، وتمر على ما بينهما مرور الكرام، «وما بينهما» هذا يشمل بالطبع منطقتنا العربية، فأين نحن من هذا كله؟ وما تأثير هذه التحولات الهائلة علينا؟ إن موضوعًا كهذا، يمكن أن يُعالج من زوايا متعددة، وسوف نختار هنا، عامدين، بعض الزوايا التى

نراها أساسية فى الموضوع على أن يتـذكر القارئ أن هذا الاختيار تمليه اعتـبارات ضيق المكان والزمان، وأن للموضـوع أبعادًا أخرى عظيمة الأهمـية لابد أن يتصدى لها المفكرون العـرب حتى يعينوا وطنهم على التأهب لمواجهة المتغييرات الهائلة التى سيأتى بها الغد القريب .

إن هناك انزعاجًا عامًا من تراجع الاهتـمامات الخارجية للكتلة الشرقـية، وانكفائها إلى الداخل فى مـحاولة لإصلاح ما أفسـدته سياسات جامدة، أوقـفت نمو هذا المعسكر طوال عشرات السنين، ويمتـد هذا الانزعاج إلى سياســات التهدئة والوفـاق، التى تسعى إلى تجنب أى احـتكاك مع المعسـكر الغربى، وتسـارع إلى تحقـيق التفـاهم معـه كلما حدثت أزمـة فى المناطق التى كان المـعسكران يتنافسان فيـها من قبل، ولقد كان لهذا التنـافس فوائده الواضحة بالنسبة إلى العـالم الثالث، إذ استطاع عدد من زعـمائه أن يتقنوا لعبة الحصول على المكاسب من أحـد المعسكرين من خلال تهديده بالتقارب مع المعسكر الآخر، بل إن مجرد وجود معسكر اشتراكى مناوئ للمعسكر الرأسـمالى الآخر، بل إن مجرد وجـود معسكر اشتـراكى مناوئ للمعـسكر الرأسمالى، الذي تنـتمى إليه جـميع

الدول الاستعمارية السابقة، كان في حد ذاته مكسب كبير للعالم الثالث، إذ أنه لولا وجود هذا المعسكر، ولولا اتخاذه موقف الترقب والمواجهة إزاء المعسكر الرأسمالي، لما كسب العالم الثالث معظم معاركه التحررية، وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي موقف المواجهة واستعداد كل من المعسكرين لإرسال صواريخه النووية من أجل تدمير المعسكر الآخر، استطاعت دول كثيرة في العالم الثالث أن تنتهز فرصة الشلل المتبادل بين العملاقين لكي تفوز بتحررها واستقلالها، فضلاً عن أن المعسكر الاشتراكي ساندها بقوة لكي يحرم المعسكر المنافس من الامتيازات التي كان يجنيها من بسط نفوذه فيها.

لقد شعر الكثيرون بالجزع من جرّاء انتهاء وضع المواجهة هذا، وحلول التفاهم والوفاق محله، وكان من العبث أن يعزيهم بعض المفكرين من ذوي النزعة الإنسانية العالمية بالقول إن مصالح الإنسانية ككل ينبغي تغليبها على مصالح أية دولة أو مجموعة من الدول، وأن الوفاق والاتجاه إلى نزع السلاح مكسب للإنسانية كلها، ومن ثم ينبغي تغليبه على الخسائر التي قد تحدث لهذه المنطقة من العالم أو تلك؛ ذلك لأن منطق المصالح لا يمكن

اختفاؤه من العالم بين عشية وضحاها. ومن جهة أخرى فإن أى وفاق يحدث بين الكبار لن يلغى الظلم والتفاوت والرغبة فى تحقيق العدالة بين العالم الثالث.

وأبسط دليل على ذلك أنه، فى نفس اليوم الذي كان فيه الملايين يسافرون من ألمانيا الشرقية، بعد هدم جدار برلين، وهو كما يبدو مكسب كبير للمعسكر الغربى ـ كان ثوار السلفادور يهاجمون قصر الرئاسة ويتحركون كما يشاؤون فى العاصمة، ويمرغون سمعة النظام الحاكم، الذى يُدافع عن مصالح المعسكر الغربى، فى التراب، وكان ذلك تزامنًا رمزيًا بالغ الدلالة.

وفى اعتقادى أن المنطقة العربية ستكون من أكثر المناطق تأثراً بتلك التحولات الضخمة التى تطرأ على العلاقات بين المعسكرين الكبيرين، بل إن نتائج تلك التحولات بالنسبة إلينا ستكون مصيرية، ومن هنا فإن الأمر يحتاج منا أولاً إلى فهم عميق لطبيعة الأحداث الحالية واحتمالاتها المستقبلية، وثانيًا إلى استعداد لمواجهة التغيرات الحاسمة المتوقعة فى المستقبل القريب والبعيد، لا من منظور مصلحة الأنظمة الحاكمة، كما يفعل الكثيرون فى هذه

الأيام، بل من منظور المصالح الحقيقة للأمة العربية، وقدرتها على أن تجد لنفسها مكانًا وسط هذا العالم الدائم التجدد.

إن النغمة العامة السائدة بين المفكرين العرب إزاء هذه التطورات الأخيرة فى الكتلة الشرقية، وما يمكن أن يترتب عليها من تغيرات فى السياسة العالمية ـ هى نغمة التشاؤم. ولهذا الموقف ما يبرره دون شك، غير أننى أستطيع أن أجد عنصراً إيجابيًا واحدًا على الأقل يمس جانبًا هامًا من جوانب السياسة العربية على الصعيد الداخلى، وأعنى به انبثاق وعى عالمى جاد بأهمية الديمقراطية. وتأتى أهمية هذه المسألة من أن الفكر العربى كان يرتكب فى هذا الموضوع خطأين أساسيين، أحدهما هو الاعتقاد بأن الديمقراطية فكرة غربية فى الأساس، لا يصح أن نقتبسها فى مجتمعاتنا إلا إذا أدخلنا عليها تعديلات أساسية، وربما كان الأفضل فى نظر البعض الاستغناء عنها كلية، أما الخطأ الثانى فهو أن الديمقراطية تتعارض مع السعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن حاجتنا إلى العدالة هى الأساس، وأن المجتمع الذى لا يبدأ بتحقيق العدالة الاجتماعية ينتهى به الأمر إلى ديمقراطية زائفة.

ـ فلنتوقف قليلاً لتحليل هاتين الفكرتين.

إن فى أدبياتنا السياسـية العربية فكرة شائعة مُفـادها أن مفهوم الديمقراطية نتاج للحضارة الغـربية لا يصلح إلا لهذه المجتمعات. ومن العجيب أن كثيراً من فصـائل اليسـار الماركسى، واليـمين الإسلامى، تتفق على هذه الفكرة، وكل ما فى الأمر أن اليساريين يضيـفـون فى أغلب الأحـيان صـفـة «الليـبـراليـة» إلى كلمـة الديمـقـراطيـة، ويربطون بينهـا وبين نشـأة الفكر البـورجـوازي الأوروبى وظهور الرأسمالية فى مطلع العصر الحديث، على حين أن الإسـلامـيـين يؤكـدون الأصل الـغـربى «اليـونانـى» للفظ الديمقراطيـة، ويرون فى هذه الفكرة نتاجًا للحضـارة الغربية منذ عهـد أبعد بكثير، لا صلة بينه وبين تراثنا الإسـلامى. وكل هذه المقدمات صحيحة بلاشك، ولكن النتـيجة المستخلصة منها، وهى أن الديمـقراطية لا تصـلح إلا للمجـتمعـات الغربيـة، باطلة كل البطلان. وحسـبى أن أذكِّر القـارئ هنا بما قلته مـراراً فى مواضع أخرى، وهو أن كل الأفكار العظيمة فى العالم يكون لها فى البدء أصل معين، وترتبط نشأتها ببيئة وظروف محددة، ثم تتجاوز هذا الأصل وتتعداه، وتصبح مكسبًـا للإنسانية جـمعاء، وقـد أثبتت الأحـداث الأخيـرة أن الديمقـراطية والحـريّات المرتبطة بهـا تمثل

مطلبًا أساسيًا لمجتمعات تمر بتجربة مضادة للرأسمالية الليبرالية الغربية، وأن زعيم الشيوعيين الحالى فى الاتحاد السوفياتى لا يرى أى تعارض بين التمسك بالاشتراكية والمناداة بالحريات الديمقراطية، على عكس ما كانت تؤكده معظم فصائل اليسار فى دول العالم الثالث. ولا بأس هنا من إشارة سريعة ـ قد تبدو خارجة عن الموضوع ـ إلى أحداث قريبة العهد، دحضت الادعاء الآخر القائل إن العالم الإسلامى لا تلائمة الديمقراطية «المستوردة من الغرب»، فقد أثبتت الانتخابات الباكستانية التى انتصرت فيها «بى نظير بوتو» ابنة الزعيم الباكستانى الذى وصفته جميع التيارات الإسلامية بالعلمانية ـ أن ذلك الشعب المسلم لم يجد أى تعارض بين عقيدته وبين ممارسة الديمقراطية، بمعناها الإنسانى العام، وأنه حين واتته الفرصة عرف كيف يختار بطريقة واعية ناضجة، على الرغم من جميع الظروف الصعبة التى يعانيها.

أما الخطأ الثانى الذى كان الفكر العربى يقع فيه بشأن الديمقراطية، فهو الاعتقاد الذى شاع طويلاً بأن هناك تعارضًا بين الديمقراطية السياسية وما يسمى بالديمقراطية الاجتماعية، أو بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فقد انتشرت بيننا فلسفة

تبناها «الميثاق» المصرى فى أوائل الستينات، كما تبنتها بعض الأحزاب العربية ذات الاتجاه القومى، تؤكد أن الديمقراطية النيابية المرتكزة على الحريات المعروفة (حرية التفكير والتعبير والعقيدة.. إلخ) تظل شعارًا شكليًا أجوفًا خاليًا من المضمون، ما دام المجتمع مفتقرًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فالشعب الجاهل، الجائع، المريض، لا يعرف كيف يمارس حرياته أو يختار ممثليه، بل إن ممارسته للديمقراطية تنتهى عمليًا إلى سيطرة أصحاب المال والأرض والنفوذ عليه، فتتحول تلك الديمقراطية آخر الأمر إلى خدعة ومهزلة. هكذا قيل لنا، وعلى هذا النحو كانت تفكر الأجيال الوسطى والجديدة فى عالمنا العربى، ولكن إذا لم يكن مثال باكستان الذى قدمته من قبل كافيًا لإقناعنا ببطلان هذا الرأى، فإن أحداث أوروبا الشرقية تمثل تكذيبًا مدويًا له، فمع كل عيوب الأنظمة الحاكمة السابقة فى هذه البلدان، لا ينكر أحد أنها قدمت لشعوبها، فى ميدان العدالة الاجتماعية، أضعاف ما استطاع أىّ حزبٍ أو تحالف شعبىٍّ عربىٍّ أن يقدمه لشعبه.

ومع ذلك فإن هذه الشعوب ثارت مطالبة بالحرية والديمقراطية، وأسقطت أولئك الذين استغلوها باسم الاشتراكية

ونشروا الظلم باسم العدالة، وطالبت بحقوق قانونية ودستورية إنسانية، وأكدت بأبلغ تعبير أن كرامة الإنسان لا تنفصل عن آدميته، وأنها مطلب يستحيل التنازل عنه مقابل أية مكاسب مادية تزعم الأنظمة أنها تقدمها إلى شعوبها.

ومن هنا فإنى أعتقد أن أحداث أوروبا الشرقية قد أسدت إلى العالم العربى خدمة كبرى على صعيد المبادئ السياسية التى تطبق داخل المجتمع؛ لأنها دعمت الدعوة إلى الديمقراطية، وأكدت أن مطلب الحريات التى توصف بأنها «ليبرالية» يتجاوز حدود الثقافات والأيديولوچيات، وفندت المزاعم التى راجت بيننا طويلاً حول التعارض بين ممارسة الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأكدت أن القيم الإنسانية العليا تسير كلها جنبًا إلى جنب، ومن المستحيل أن يكون الثمن الذى يدفعه الإنسان مقابل سعيه وراء إحداها هو تنازله عن الأخرى.

ولكن هل تؤدى تلك التغيرات العالمية، التى بدأتها أحداث أوروبا الشرقية، إلى نتائج إيجابية مماثلة على صعيد السياسة الخارجية العربية؟

الحق أن الصورة فى هذه الحالة تبدو قاتمة، فهناك شعور جارف لدى العرب أنهم فقدوا، بعد هذه الأحداث، حليفًا كان يساندهم فى وقت الشدة، وبأن اهتمام السوفيات وبلاد الكتلة الشرقية سيتركز من الآن فصاعدًا على إصلاح الأوضاع الداخلية المتردية أولاً، ثم يتجه صوب أوروبا الغربية لتحقيق مزيد من الاندماج والتوحد معها، ويتجه إلى أميركا لتهدئة أجواء التوتر معها، ولأنها الطرف الذى لاغناء عنه فى عملية نزع السلاح، أما الشرق الأوسط فربما أتى دوره فى المراتب الأخيرة من هذه الاهتمامات.

وفى تصورى أن هذا الإحساس بضياع حليف قوى للقضية العربية له بالفعل ما يبرره فى ضوء الاستراتيچيات العالمية الجديدة للاتحاد السوفياتى وللمعسكر الاشتراكى ككل، قبل أن نفكر فى التنديد بهذا الوضع الجديد، او مهاجمة جورباتشوف الذى أدت سياسته إلى هذا كله، ينبغى أن نسأل أنفسنا: هل كنا، فى أى وقت أصدقاء حقيقيين للاتحاد السوفياتى والمعسكر الشرقى؟.

الحق أننا لم نتنبه إلى قيمة هذا الصديق وفائدته لنا إلا بعد أن أحسسنا أننا فقدناه، أو بسبيلنا إلى فقدانه (تمامًا كما يحدث فى حياتنا الثقافية، حين نتجاهل الكاتب أو الأديب وهو يقدم إلينا

عطاءه السخى خلال حياته، ولا نبدأ الإحساس بقيمته إلا بعد وفاته)، ففى الوقت الذى كان فيه السوفيات يقدمون إلينا أقصى ما تستطيع إمكاناتهم تقديمه من المساعدات العسكرية مثلاً، وضعنا أسلحتهم فى أيدى عسكريين جهلاء مخلدين، فجاء عدونا عام ١٩٦٧ ، وجمعها كلها فى صحراء سيناء، وألحق بنا هزيمة عسكرية تاريخية، ومع ذلك ألقينا اللوم كله على «الروس» وسارت المظاهرات فى أرجاء العالم العربى (بإيحاء من بعض الأنظمة القائمة عندئذ) تهاجم السفارات السوفياتية وتَرْجُمها بالحجارة.

وعندما اعتدلت أوضاعنا العسكرية فى ١٩٧٣ وألحق بالعدو أول هزيمة حقيقية فى تاريخه، لأسباب من أهمها نوعية الأسلحة التى حاربنا بها (كما اعترف الرسميون جميعًا فى المراحل الأولى من تلك الحرب) انقلبنا عليه بمجرد أن تغير ميزان المعركة، وكانت الشمّاعة التى علّقنا عليها الهزيمة الأخيرة هى أيضًا «الأسلحة الروسية» وكانت القرارات السياسية المعادية للسوفيات، قبل المعركة وبعدها، استفزازية إلى حدٍّ لا يتحمله من له صبر أيوب، وهكذا لم نكن نحن أصدقاء حقيقيين للسوفيات، فى الوقت الذى كنا ننتفع فيه بأقصى ما تسمح له مواردهم المحدودة بتقديمه.

وكما كان العرب أصدقاء سيئين، فقد كانوا أيضًا أعداء سيئين: فالمفروض أن العدو الحقيقى هو السياسة الأميركية المنحازة بالكامل إلى إسرائيل. ومع ذلك فبقدر ما كانت سياستنا الإعلامية تهاجم أميركا على المستوى الكلامى، كانت سياستنا الفعلية ترتمى فى أحضانها وتنحاز لأهدافها انحيازًا يكاد يكون كليًا.

وعلى ذلك، فإذا كنا اليوم نتباكى على ضياع التأييد السوفياتى وعلى استفراد أميركا بالمنطقة، فلابد أن نعترف بأننا لم نكن نحمل ذرة من التعاطف مع من كان يصادقنا، أو ذرة من العداء لمن كان - وما يزال - يعادينا، وأن سياستنا السابقة تجاه الصديق السابق لا تشفع لنا لديه الآن حين يجد نفسه مضطرًا إلى إعادة النظر فى أولوياته، ولا تدفع العدو (الذى يظل محبوبًا مهما فعل) إلى أن يعمل لنا فى استراتيچيته المستقبلية أى حساب جاد.

لقد حدثت متغيرات المعسكر الشرقى، وهى متغيرات ليست فى صالحنا بغير شك، ولكننا قبل أن نلوم العالم ومتغيراته، ينبغى أن نوجه قدرًا كبيرًا من اللوم إلى أنفسنا، ويكفى أن لسان حالنا، حين نأسف على تراجع التأييد الذى كنا نلقاه من هذا المعسكر، يقول: كم من المصاعب تنتظرنا لو ضاعت منا المساعدات

العسكرية والاقتصادية والسياسية التى كنا نتلقاها من هؤلاء الشيوعيين الأوغاد!.

وثمة ما هو أخطر من ذلك على صعيد المواجهة العربية الإسرائيلية؛ ذلك لأن القيادات الجديدة فى أوروبا الشرقية تضم نسبة لا يستهان بها من اليهود، الذين قد يكون معظمهم متعاطفين مع الصهيونية، فوزير الخارجية المجرى الحالي، جيولاهورن، يهودي لا يخفى عداوته للعرب، وهو الذى صدرت منه أولى التصريحات حول وجود عرب ضمن الشرطة السرية البغيضة لتشاوشيسكو، وهو الذى زار إسرائيل فى أول رحلة رسمية له، ورفض زيارة أية منطقة عربية أو التحدث مع أى زعيم فلسطينى، وزعيم الحزب فى ألمانيا الشرقية الآن يهودى، ودعاة الانفصال فى ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا يضمون نسبة كبيرة من اليهود، وهناك للأسف ارتباط قوى فى أذهان الأوروبيين بين الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية، وبين الدفاع عن إسرائيل، على أساس أن الليبراليين الحقيقيين يتعاطفون مع «الأقلية المضطهدة» (إذ لا تزال إسرائيل حريصة على نشر صورة «الأقلية المضطهدة» فى وسائل الإعلام وأجهزة الثقافة العالمية، التى يسيطر الصهيونيون على جانبٍ لا يستهان به فيها).

ولكن أخطر القضايا جميعًا، بالنسبة إلى العرب، هى هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وهى الهجرة التى يأمل الإسرائيليون منها أن تعوض الزيادة السكانية السريعة للفلسطينيين، أو ما يسمونه «بالقنبلة الديمجرافية» (السكانية)، والتى انعشت آمال شامير فى التمسك بالأرض المحتلة قبل ١٩٦٧ وبعدها إلى حدٍّ جعله يصدر تصريحه الاستفزازى المشهور فى ١٤ يناير الماضى عن عدم اهتمامه بأية حلول للقضية فى الوقت الراهن؛ لأن هؤلاء المهاجرين الجدد فى حاجة إلى أرض جديدة واسعة، وخطورة هذه القضية لا ترجع أيضًا إلى أن معظمهم سيكونون على مستوى علمى وتكنولوچى رفيع، فهم ليسوا مجرد «يهود جدد» كيهود الفلاشا أو المغرب، وإنما هم قوة نوعية مضافة إلى المجتمع الإسرائيلى، شديدة الخطورة على المجتمع العربى.

ولست أدرى كيف قبل السوفيات، فى عهد جورباتشوف، معالجة قضية هجرة اليهود ضمن إطار مشكلة حقوق الإنسان، فهل من الأمور المسلَّم بها أن من حق الإنسان مغادرة وطنه إلى بلدٍ آخر معاد له، يخدم استراتيجية المعسكر الآخر أعظم الخدمات؟ وهل من حقوق الإنسان أن يتخلى أى بلد عن مواطنين

أنفق على تعليم كل منهم وتأهيله عشرات الألوف، لكى يتلقاه بلد آخر جاهزًا؟ والأهم من ذلك هل من حقوق الإنسان أن تهاجر أعداد ضخمة من بلد معين إلى بلد آخر من أجل إهدار حقوق إنسان آخر، هو الإنسان الفلسطينى، فى وطنه وأرضه؟

ولنتأمل هذه القضية من زاوية أخرى. إن اختيار هؤلاء اليهود السوفيات الهجرة إلى إسرائيل بهذه الأعداد الهائلة، دليل على فشل كبير فى السياسة الداخلية السوفياتية، فمعنى ذلك، ببساطة هو أن النظام قد أخفق طوال الأعوام السبعين الماضية فى إدماجهم فى وطنهم إدماجًا حقيقيًا، بحيث يتوحد اليهود مع الأهداف العامة للمجتمع الذى يعيش فيه، مع احتفاظه بتراثه أجيال من اليهود قد ظلت، بعد قيام أكبر ثورة فى القرن العشرين، تغلب صفة اليهودى على صفة المواطن، وبمجرد أن لاحت لها فرصة اختارت الهجرة إلى أشد البلاد عداء للبلد الذى نشأت فيه، والذى عاش فيه آباؤها وأجدادها. ولاجدال فى أن هذا أمر بالغ الدلالة بالنسبة إلى رفض الطوائف اليهودية الاندماج فى أى وطن تعيش فيه، على الرغم من أن أمنية أية أقلية أخرى فى مجتمع كالمجتمع الأميركى، مثلاً، هى أن تنصهر فى هذا المجتمع وتتوحد

معه، ولكن لهـذه المسألة دلالة أخطر بالنسبة إلى مجـتمع خاض تجربة جديدة كل الجدة هى التجربة الاشتراكية، وربى أجيالاً على الولاء لفكرة الإنسـانية الـعالميـة التى تتـخطى حدود القـوميـات والطائفيات، ثم اكتشف فى النهاية أن قطاعًا هامًا من سكانه يدين بالولاء لبلد رأسـمـالى يعـد من ألد أعـدائه، ولا يعتـرف بمبـدأ المواطنة، ولا بتـراث الوطن أو تاريخـه أو أمـانيه، ولا بالأخـوة الإنسـانية على المسـتوى العـالمى، بل يطغى لديه الانتمـاء الدينى الضيق والمفعم بالأساطير على كل انتماء آخر!

إن كل متـابع لتطورات الأحداث فى السنوات الأخيـرة يعرف جيدًا مقـدار الضغط الذى مارسه الأميركيـون على السوفيات فى موضوع هجرة اليهود، ومدى المسـاومات والصفقات التى حاولوا عقدها معـهم، من مساعدات اقتصـادية وتجارية وتكنولوچية، فى سبـيل السماح بهـذه الهجـرة، ومع ذلك فإن إدراج هذه القضـية ضمن قـضايا حقوق الإنـسان ينطوى على إهانة للعقل البـشرى، ولكل قيم الإنسانية والتنوير التى يفتـرض فى أية ثورة اشتراكية أن تكون وريثة لهـا، إن المسألة كلها فـضيحة على أعلى المسـتويات العالميـة: فضيـحة لكل التجـربة السوفيـاتية السابقـة، وفضيـحة

للرأسمالية الأميركية التى تساوم من أجل اليهود بكل ما تملك من إمكانات، وفضيحة للثقافة اليهودية التى يصفها أصحابها بأنها «إنسانية» مع أنها أثبتت بالدليل القاطع أنها متقوقعة على نفسها، لا تعترف بوطن مهما كانت أفضاله عليها؛ لأن وطنها الوحيد هو الأسطورة المريضة التى هى ذاتها إهانة للإنسان الحديث.. وأخيرًا، فهى فضيحة للعالم العربى الذى يقف صامتًا أمام خطر مقبل يهون إلى جانبه أى خطر تعرّض له من قبل!

وقد يقال: وما الذى يستطيع العرب أن يفعلوه فى موقف كهذا! وردى على ذلك هو أن صورة المستقبل، فى هذه المنطقة، ستكون على الأرجح على النحو التالى: الوفاق بين المعسكرين يؤدى إلى تراجع نسبى فى تأييد المعسكر الاشتراكى (إذا ظل متماسكًا) للعرب (لاسيما وأن مواقف العرب السابقة لا تشجع كثيرًا على استمرار هذا التأييد) ولكنه لابد أن يؤدى أيضًا إلى تراجع فى تأييد أميركا لإسرائيل؛ ذلك لأن إسرائيل بالنسبة إلى أميركا، هى فى جانب هام من جوانبها جزء من متطلبات الحرب الباردة: فهى وسيلة أميركا لضمان وجود قاعدة قوية فعالة فى هذه المنطقة القريبة من الاتحاد السوفيلتى، ولضمان تدفق البترول إلى

الغرب، وعدم زحف الأيديولوچية الشيوعية فى اتجاه الجنوب، فإذا انتهت الحرب الباردة، لم يعد هناك ما يدعو أميركا إلى تحمل تلك المسؤوليات الجسام التى تقتضيها مساندتها لإسرائيل.

وهكذا يمكن القول أن كلا من الجانبين، العربى والإسرائيلى لن يجد السند القوى الذى كان يرتكز عليه من قبل، وسيكون عليه أن يعتمد على نفسه وعلى قدراته الخاصة، قبل كل شىء.

فالعصر القادم سيكون عصر تحمل المسؤوليات، لدى الطرفين معًا ولابد أن يعد العرب أنفسهم لذلك اليوم الذى سيكون عليهم فيه مواجهة إسرائيل بقواهم الخاصة، وهذا ينطبق بالطبع على إسرائيل بدورها، وإذا كانت إسرائيل قد قطعت أشواطًا أبعد منا فى العلم والتكنولوچيا، وحسبت حساب اليوم الذى تضطر فيه إلى الاعتماد على ذاتها، فإن هذه الحقيقة تضاعف من مسؤولية العرب فى إعداد أنفسهم لمواجهة عدو استيطانى لا حدود لشهواته التوسعية، فسوف ينتهى قريبا عصر «المواجهات بالنيابة»، وسيكون على كل طرف أن يدرّب أموره بنفسه فى مواجهته لعدوه.

ومع ذلك، فإن على الأمة العربية أن تعد نفسها فى الوقت ذاته للكفاح فى ميادين أخرى غير الصراع بينها وبين إسرائيل،

فعلى الرغم من خطورة هذا الصراع، لا ينبغى أن نظل نرقص على الأنغام التى يعزفها لنا أعداؤنا، ففى عالم الغد مشكلات أخطر من الصراعات الإقليمية، لا ينبغى أن نقف إزاءها مكتوفى الأيدى، وأضعف الإيمان فى عصر الحساب الألكترونى، والثورة الهائلة فى المعلومات، وارتياد الكواكب البعيدة، هو أن يتبنى العرب قيم العقلانية والتنوير، ويطبقوها فى شتى جوانب حياتهم، ويكفوا عن تلك اللعبة السخيفة التى يربطون فيها عيونهم بعصابة سوداء، ويسيرون متخبطين وسط عالم تخلى عن لعبتهم وسار فى طريق النور منذ قرون.

فهرس

لا شك أن قدرة العرب ـ والآخرين ـ على الفعل يجب أن تكون مستندة مسبقًا إلى «وجهة نظر» فيما حدث وفيما يحدث؛ حتى يكون «ما سوف يحدث» منتمياً بدرجة ما إلى إرادتهم.

وبعد أن تحلل «الاتحاد السوفيتي» ووصل العالم إلى مرحلة «القطب الأوحد»، ازداد الوميض البراق لـ«النموذج الأميركي»، وتلقفته نخبٌ عربية كثيرة باعتباره «الوصفة السحرية» التي ستنقلنا من الفقر إلى الغنى ومن الضعف إلى القوة، مغمضي الطَّرْف عما إذا كان هذا النموذج يصلح للتطبيق في بلادنا العربية أم لا، فضلاً عن إمكانية تكرار هذا النموذج أصلاً، أم أنه ظاهرة فريدة حدثت نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والظروف التي يستحيل أن تتجمع مرة أخرى في مكان آخر أو في زمان مختلف.

وفي الجزء الأول من هذا الكتاب «العرب والنموذج الأميركي» محاولة لتحليل النموذج الأميركي تحليلاً موضوعياً، وإيضاح أبعاده للإنسان العربي، حتى يتخذ موقفه من هذه المسألة الحيوية بوعي وتبصر، دون أن ينجرف في تيار الدعاية، أو يغرق في خضم التضليلات.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب «مقامرة التاريخ الكبرى.. على ماذا يراهن جورباتشوف؟» فهو مغامرة فكرية خاضها مفكر عربي أصيل وقت حدوثها. وهو في ذلك لم يكن يلعب دور «المتنبئ» الذي ينتظر وحي الإجابات الجاهزة لما كان يحدث في العالم عام ١٩٨٩ ـ الذي وجد فيه الكثيرون أوجه شبه عديدة بعام ١٧٨٩ عام الثورة الفرنسية؛ ووجدوا في كل من العامين مفترق طرق حاسماً في تاريخ البشرية ـ ولكنه فضل أن يخوض غمار مغامرة تحليل عناصر المقامرة التي كان يقوم بها جورباتشوف واحتمالاتها الممكنة، وبحث تأثيراتها على العالم وبخاصة على «الوطن العربي».

